إدارة التنوع والاختلاف

إدارة التنوع والاختلاف

تجربة جنوب أفريقيا في التعايش السلمي
خلال مرحلة ما بعد انتهاء نظام الفصل العنصري

صدفة محمد محمود

نماء للبحوث والدراسات
Namaa for Research and Studies

نماء للبحوث والدراسات
Namaa for Research and Studies

نماء للبحوث والدراسات
بيروت – لبنان
info@nama-center.com
الرباط – المغرب
هاتف – فاكس: 00212808564831
موبايل: 00212688953384
القاهرة – مصر (نماء للبحوث والدراسات)
هاتف - واتس: 00201115533255

لطلبات الشراء البريدية: متجر نماء
www.nama-store.com
nama-store@nama-center.com
هاتف: 00201101509898
واتس: 00201098489815

متجر نماء
Namaa Store

الفهرسة أثناء النشر، إعداد نماء للبحوث والدراسات
محمد محمود/ صدفة (مؤلف)

إدارة التنوع والاختلاف،(تجربة جنوب إفريقيا في التعايش السلمي خلال مرحلة ما بعد انتهاء نظام الفصل العنصري)

المؤلف :صدفة محمد محمود
240 ص، (دراسات الاختلاف والحوار والتعايش)
14.5×21.5 سم

رقم الإيداع: 3983/2021
ISBN: 978-614-431-843-0

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تُعبر بالضرورة عن وجهة نظر نماء»

حقوق الطبع والنشر محفوظة لنماء
© الطبعة الثانية، القاهرة / لبنان، 2021م

قائمة المحتويات

مقدِّمة الدراسة ٧

الفصل الأول: الملامح العامة لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ٢٣

الفصل الثاني: مسيرة جنوب أفريقيا نحو إنهاء نظام الفصل العنصري: المراحل والأسباب ٣٩

أولًا: مسيرة التحرر من نظام الفصل العنصري ٤٠

ثانيًا: أدوات النضال الوطني من أجل إنهاء نظام الفصل العنصري .. ٥١

ثالثًا: مراحل إنهاء نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ٦٠

رابعًا: رؤية وفلسفة نيلسون مانديلا للمصالحة الوطنية في جنوب أفريقيا ٧٨

خامسًا: العوامل الدافعة للمصالحة الوطنية في جنوب أفريقيا ٨٦

الفصل الثالث: إدارة التنوع والاختلاف في جنوب أفريقيا خلال مرحلة ما بعد نظام الفصل العنصري: القيم والآليات والتحديات ١٠١

أولًا: القيم السياسية التي ترتكز عليها تجربة جنوب أفريقيا في إدارة التنوع والاختلاف ١٠٣

ثانيًا: آليات إدارة التنوع والاختلاف في جنوب أفريقيا ١٠٩
ثالثًا: تحديات عملية التحول الديمقراطي والمصالحة الوطنية في
جنوب أفريقيا ١٦٣
الفصل الرابع: تقييم تجربة جنوب أفريقيا في المصالحة الوطنية
والتعايش السلمي من منظور مقارن ١٨١
خاتمة الدراسة ١٩٥
قائمة المراجع ٢٢٧

مقدمة الدراسة

تتعدد متطلبات تحقيق النهضة في أي بلدٍ، وهي بمثابة الشروط المسبقة التي بدونها لا يمكن أن تحافظ الدولة على المستوى المتحقق من إنجاز مهما كان متدنيًا. وتكشف لنا تجارب الدول التي تحولت من ناميةٍ متخلفةٍ إلى متطورة اقتصاديًا، وديمقراطيةً سياسيًا، ومن دول منقسمةٍ اجتماعيًا إلى دول قائمةٍ على المساواة بين جميع مواطنيها، عن أسس ومتطلبات النهوض الوطني، وهي بناء التوافق الوطني بين القوى السياسية المختلفة، ويتحقق ذلك بحدوث اتفاق على قواعد اللعبة السياسية وعلى احترامها، وبناء رؤية مشتركة تستند على مبدأ المواطنة بغض النظر عن الاختلافات في الجنس، العرق، اللغة، والدين.

وتعد إدارة التنوع والاختلاف قضية مركزية وانعطافة مهمة في حياة الشعوب سواء في اتجاهها نحو النهضة والتقدم أو نحو الهاوية والحروب الأهلية؛ فلم نرَ في خرائط الجغرافيا ولا صفحات التاريخ أن أمةً تقدمت ونهضت في ظل انقسامٍ داخلي حادٍ، وتنافرٍ صارخٍ بين مكوناتها الوطنية. وتظل قضيةُ إدارةِ التنوع المجتمعي في الواقعين المصري والعربي المعاصر أمرًا في غاية الأهمية، وبصفةٍ

خاصةٍ خلال مرحلة ما بعد الربيع العربي الذي فرض تغيرات سياسية كبرى من شأنها أن تفرض تحولات اجتماعية وثقافية ستوثر بالتالي على مستقبل المنطقة بشكل كبير.

وظل موضوع التعددية الدينية والعرقية والإثنية على مدى قرون ضمن قائمة المسكوت عنه في البلدان العربية، كما ظل الحديث عن قضايا الأقليات وخاصةً الدينية منها يحوطه قدرٌ كبيرٌ من التحفظ، مع سعي واضح للتقليل من أهميته أو نفي أي وجود له. ولذلك فإن العديد من الدول العربية من المحيط إلى الخليج، باتت اليوم مهددة بحالة من الانقسام الشديد من عناوينها: السجال السني -الشيعي في البحرين، والاحتقان الأمازيغي- العربي في دول المغرب العربى، والصراع الكردي-العربي في العراق، والصراع الإفريقي- العربي في السودان، والاحتقان الطائفي في مصر. ومما يزيد الوضع تعقيدًا بروزُ الروح الطائفية بشكلٍ سافرٍ في الثورة السورية.

وبما أن المعضلة التي تواجهها الدول العربية لا تكمن فقط في عدم قدرتها على تحقيق وحدتها الوطنية بسبب تفرقها وتناحرها السياسي، وإنما في استمرار الممارسات الخاطئة لبعض النظم العربية تجاه بعض الجماعات أو الأقليات دون رغبةٍ حقيقيةٍ في التغيير، وتخندق بعض هذه الأقليات أو الجماعات بشتى أنواعها وراء ولاءات تحتيةٍ بدلًا من أن يكون ولائها الرئيس للدولة أو للوطن، وهذا ما يمهد لاستمرار المشكلة، واستمرار إمكانية التدخل الدولي للتصدي لها.

ولذلك فيمكن القول: إن السبب الرئيس للفشل في التعامل مع التنوع الثقافي والديني والمذهبي والعرقي في العالم العربي، يكمن في تغييب وعدمِ الاعتراف بحقيقة التنوع الثقافي والديني والعرقي، مع الميل إلى إلحاق كافة أسباب الفشل في التعامل معه إلى نظرية المؤامرة الخارجية، والاستعمار الأجنبي، ودور الأطراف الإقليمية والدولية.

وفي ظل ما تشهده العديد من البلدان العربية من صراعات وانقسامات وصلت آثارها وتداعياتها في بعض الأحيان إلى نشوب الحروب الأهلية وتزايد احتمالات تفكك الدولة نفسها، تُطل علينا تجربةُ جنوب أفريقيا في المصالحة الوطنية والتعايش السلمي، لتقدم لنا من الدروس المستفادة الكثير. وتبرز تجربة جنوب أفريقيا كمنارة أمل للشعوب ذات الخلفيات العرقية واللغوية والدينية المتنوعة، في إمكانية العيش معًا في وئامٍ وسلامٍ؛ فلقد تمكنت جنوب أفريقيا بنجاح كبير من تحقيق تسوية تفاوضية بين السود والبيض. وقد يكون هذا هو المثال الأول في العالم على قيام حكومة بالتخلي بصورةٍ طوعيةٍ عن السلطة لاستيعاب مطالب أغلبية مضطهدة ضمن اتفاقية لتقاسم السلطة، عندما جرت انتخابات ديمقراطية متعددةِ الأعراق للمرة الأولى في تاريخ جنوب أفريقيا في عام ١٩٩٤.

ويكاد يُجمع الخبراء المعنيون بتجارب المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية على أن جنوب أفريقيا قد نجحت في تحقيق معجزة المصالحة الوطنية، ومبدأ التعايش السلمي، وقبول واحترام

الآخر، وبناء جسور الثقة بين أبنائها، وذلك خلال الفترة الانتقالية التي فصلت بين دولة التفرقة العنصرية وبين الدولة الديمقراطية.

وتمثل تجربة جنوب أفريقيا في مجال العدالة الانتقالية إحدى التجارب المهمة لمعالجة آثار الماضي، من حيث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ويعتبر التمييز العنصري أحد أكثر الانتهاكات وضوحًا في السلوك السياسي والاجتماعي والاقتصادي للنظام العنصري في جنوب أفريقيا، والمبني على أساس اللون والعرق. وتكشف الجهود المتعاقبة من حكومات جنوب أفريقيا خلال مرحلة ما بعد انتهاء نظام الفصل العنصري عن محاولات جادة لتجاوز متاعب الماضي والإبحار نحو المستقبل بقوة وثبات، فقد قدمت تجربة دولة جنوب أفريقيا دروس إنسانية مفيدة للشعوب والأمم التى تحاول بسط العدالة بين مواطنيها[1].

ويأتي نجاح هذه التجربة بوجود شخصية كاريزمية أجمع عليها الجميع؛ ألا وهي شخصية زعيمها «نيلسون مانديلا» الذي آمن أن غصن الزيتون أمضى من سلاح البندقية، وأن التداول السلمي للسلطة سينقل البلاد من حكم عنصري بغيض إلى دولة المواطنة والتعايش السلمي. وكان لقانون العدالة الانتقالية الأثر الكبير في إبعاد الشعب الجنوب أفريقي عن آفة العداوات والثأر. ونجح

(١) ياسر الغرباوي، «ثورات الربيع العربى وإستراتيجية إدارة التنوع والاختلاف»، مركز التنوع للدراسات، ١٠ أغسطس ٢٠١٣.

http://www.tanaowa.com/?p=1173.

«مانديلا» فى بناء جنوب أفريقيا جديدة، تجاوز بها ومعها النظام العنصري البغيض، وتوافق الجميع على بناء دولةٍ جديدةٍ تنهض على سواعد وقدرات جميع أبنائها من السود والبيض على حد سواء، سارت جنوب أفريقيا على طريق التطور وباتت عضوًا فى مجموعة «البريكس» أو الدول صاحبة الاقتصادات الأسرع نموًا في العالم، مع روسيا والصين والهند والبرازيل، وباتت مرشحةً بقوة لدخول مجلس الأمن الدولي كعضو دائم يمثل القارة الأفريقية في حال توسيع عضوية المجلس.

والدراسة وإن كانت تُعنى بتتبع تجربة جنوب أفريقيا في التعايش السلمي وإدارة الاختلاف والتنوع فإن الباحثة لا تغفل على الإطلاق خصوصية هذه التجربة، وتباين السياق السياسي والاجتماعي، وكذلك الأوضاع الإقليمية والدولية التي جاءت في ظلها هذه التجربة، عن العديد من الدول العربية، بما يعني استحالة النقل والتطبيق الحرفي لهذه التجربة في بلد آخر، ورغم ذلك فإن الباحثة تؤمن تمامًا بإمكانية وجود قواسمَ مشتركة بين هذه التجربة الرائدة والأوضاع التي تشهدها البلدان العربية في الوقت الراهن، بما يمكن من التعلم من الخبرات التي تقدمها في استيعاب الاختلافات العرقية والدينية والسياسية، وبناء الاستراتيجيات اللازمة لإدماج الفئات المهمشة في المجتمع، وكذلك الاستفادة من الدروس التي تقدمها والتعرف على الإجراءات التي اتخذتها من أجل ضمان إنجاز عملية المصالحة الوطنية بين مواطني جنوب أفريقيا.

وتبرز أهمية الحاجة إلى دراسة تجربة جنوب أفريقيا في المصالحة الوطنية في ضوء ما تكشف عنه الإحصائيات والبيانات المتاحة عن مدى خطورة وأهمية ملف إدارة التنوع الإثني والديني والعرقي في ربوع الوطن العربى؛ حيث أن هذه القضية بدت آثارها تتجلى ليس على صعيد الأمن القومي العربي، وإنما على مستقبل الدولة القُطرية ذاته، والتي بدت في كثير من الحالات عاجزة عن ضمان استمرارية وجودها[١]. وفي هذا الإطار، فإن بعض الدول العربية وفي مقدمتها السودان والصومال واليمن والعراق تحتل في معظم الأحيان المراكز الأولى في قائمة الدول الهشة على مستوى العالم، وذلك وفقًا للتقرير السنوي الذي يصدره صندوق السلام Fund for Peace، كما تأتي كل من سوريا وموريتانيا ومصر وليبيا ولبنان في مراكز متقدمة أيضًا في هذه القائمة[٢].

وتشهد بلدان الربيع العربي (مصر، تونس، ليبيا، اليمن، وسوريا) هي الأخرى توترات اجتماعية حادة مثل بقية الدول العربية، ومع حدوث الثورات فيها وإسقاط الأنظمة المستبدة في بعضها مازال ملف إدارة التنوع الإثنى والعرقي والديني يُطل برأسه؛ فالثورات هدمت النظم السياسية المستبدة، لكنها لم تعالج الجروح

---

(١) نيفين مسعد، «تنوع الهويات وأثره على التنمية في الوطن العربي»، مركز التنوع للدراسات، ٢٠٠٧،

http//:www.tanaowa.com/?p=1124

(٢) Fund for Peace, "Fragile States Index 2014", http://ffp.statesindex.org/

الدينية والطائفية واللغوية التاريخية التى زرعتها تلك الأنظمة بين مكونات المجتمع، حيث استغلت هذه الأنظمة التنوع الإثني والعرقي والديني والأيديولوجى بشكلٍ سافرٍ لإحداث فتنٍ طائفيةٍ ومجتمعيةٍ بهدف صرف الأنظار عن إخفاقاتها الاجتماعية والسياسية، ومن ذلك نموذج نظام حسني مبارك وقضايا الأقباط في مصر. ومع الأثار السلبية التى تركتها الأنظمة البائدة في تلك المجتمعات، ومع ضعف قبضة الأجهزة الأمنية الضاغطة بدأت تظهر للعلن مطالب الجميع؛ فكل فصيل قد ظُلم وُهمش وتم إقصاءه خرج للشارع يُطالب بحقه الدستوري والسياسي والاجتماعى بدون خوفٍ أو وجلٍ.

وفي هذا السياق، يمكن القول: إن جميع بلدان الربيع العربى تشهد بروز انقسامات سياسية وحزبية ومجتمعية حادة حول الموقف من عملية التغيير والتحول الديمقراطي وأدواته، والتي من بينها انقسام قوى الثورة على نفسها، والانحياز المجتمعي لهذا الطرف أو ذاك. فعلى الرغم من متانةِ وحدةِ الجماعة الوطنية المصرية تاريخيًا إلا أن بروز بعض الأحداث الطائفية بين المسلمين والمسيحيين بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ يشير إلى ضرورة الإلتفات لهذا الملف وسرعة معالجته، هذا بالإضافة إلى ما تشهده مصر في الوقت الراهن من انقسامٍ حادٍ في المجتمع بين مؤيدي ثورة الثلاثين من يونيو ٢٠١٣ وأنصار جماعه الإخوان المسلمين ومؤيديها، وبين من يعتبرون أن ما شهدته مصر في ٢٥ يناير ٢٠١١ بمثابة ثورة،

ومن يصفونها بالمؤمراة. وكذلك تعاني ثورة ليبيا بشكل كبيرٍ وحادٍ من خطورة النزعة الانقسامية القائمة على أساس جغرافي ومناطقي مثل المطالبة بنقل عاصمة ليبيا من طرابلس إلى بني غازي لأنها المدينة التى فجرت الثورة ومهدت الطريق أمام الثوار. أما الأشد خطرًا على الثورة الليبية في الوقت الراهن: فهو الاحتكام إلى السلاح ومحاصرة مؤسسات الدولة الوليدة، وظهور العديد من التنظيمات الجهادية التي اتخذت من ليبيا مركزًا لها، وهو ما أدى إلى تصاعد الفوضى والنزاعات المميتة بين الميليشيات المسلحة في ظلّ عجز الدولة عن إنشاء جهازي شرطة وجيش وطنيين موحدين. أما ثورة اليمن فتُبحر نحو المستقبل وسط حقل من الألغام الانقسامية بكافة أنواعها المذهبية والجغرافية مثل قضية الحوثيين، ومطالبة بعض القوى السياسية الجنوبية بانفصال اليمن الجنوبي وإنهاء الوحدة.

وكذلك الوضع في تونس؛ فعلى الرغم من وحدة النسيج الاجتماعي التونسي وعدم وجود أقليات إثنية ما عدا الأقلية اليهودية المحدودة، إلا أن الثورة هناك تعاني من انقسام أيديولوجى حادٍ بين القوى الإسلامية بكافة أطيافها والقوى العلمانية واليسارية من جهة أخرى، ويُضاف إلى ذلك ظهور السلفية الجهادية على الساحة التونسية وما يفرضه ذلك من تحدي على السلطة القائمة. وخطورة الوضع الطائفي في الثورة السورية وتأثيره في مستقبلها أمرٌ واضحٌ للعيان، ويُعد أكبر عائق أمام انتصار الثورة، ويكفى أن نعرف أن

سوريا بها ثمانية عشر جماعة إثنية مختلفة، علاوة على الوضع المتأزم في العراق، والذي أفسح المجال أمام ظهور تنظيم «داعش» وما يفرضه من تحديات خطيرة على العراق والدول المجاورة له[١].

لذلك لا يُعتبر نجاح الثورات العربية في إسقاط الأنظمة الحاكمة؛ مرادفًا لانتهاء خطر الانقسام والاختلاف الحاصل بين مكونات المجتمع؛ فملفات التمييز العرقي والطائفي والمذهبى في المجتمعات العربية قديمةٌ ومتشابكةٌ، وتحتاج إلى وقت وجهد وبرامج ميدانية حقيقية تعالج جذور المشكلات وليس ظاهرها، وكل ما فعلته الثورات في هذا المجال هو الاعتراف بالمشكلة، وبداية البحث عن حلول جادةٍ بدلًا من إنكار المشكلة ومعالجِتها بالأدوات الأمنية والقمعية كما كانت تفعل الأنظمة المستبدة في السابق[٢].

ومن الملاحظ أن مصطلح المصالحة الوطنية والتوافق بين القوى السياسية والحزبية غالبًا ما يتردد في معترك الأزمات التي تعصف بالعديد من البلدان العربية، كمخرج يحفظ وحدة الشعب والوطن، لكن الوقائع على الأرض تشير إلى تباعد مواقف ورؤى السلطة والمعارضة بشأن مضمون المصالحة الوطنية. وما زلنا نفتقر إلى آليات تحقيق العدالة في المرحلة الانتقالية التي تمر بها بلدان

---

(١) ياسر الغرباوي، «تجربة جنوب أفريقيا في بناء العدالة الانتقالية»، مرجع سبق ذكره.

(٢) المرجع السابق.

«الربيع العربي». وإذا كانت دعوات المصالحة الوطنية حاضرة في بعض الأحيان في الخطاب السياسي والإعلامي، فإنها في الوقت نفسه غائبة عن الممارسات العملية لمختلف القوى السياسية في الدول العربية.

وعلى الرغم من خصوصية كل حالة من حالات الأزمات العربية، وشدة الأزمة وأسبابها وتجلياتها وتداعياتها، وطبيعة تركيبة القوى السياسية والحزبية في هذا البلد أو ذاك، والمعضلة الرئيسة التي تعترض عملية التغيير والتحول الديمقراطي هنا أو هناك، إلا أن الحالات جميعها تتشارك في أنها تقوم على إعطاء تفسيرات خاصة لمفهوم المصالحة الوطنية، وتكييف مضمونه ليصب في مسار يُوظف على نحو فئوي أحادي الجانب، لا يراعي جوهريًا مصالح الأطراف الأخرى، واستخدام المفهوم في الصراع على السلطة، بل يمتد الأمر إلى الصدام في الشارع والسعي لإسقاط مؤسسات الدولة، فضلًا عن رفع شعار محاربة الإرهاب باعتبار أن له الأولوية القصوى على ما عداه من أولويات وطنية، وهو ما يجعل هدف تحقيق المصالحة الوطنية يأتي في مرتبةٍ تاليةٍ لأهدافٍ أخرى ترمي البلدان العربية إلى تحقيقها.

لذا فلا غنى عن وجود مقاربات جدية وحقيقية لتحقيق العدالة الانتقالية، وذلك من خلال اعتراف كافة أطراف الصراع السياسي بأخطائها السياسية، مع ضرورة طي صفحة الماضي، على أن يكون العفو المشروط عن انتهاكات وجرائم الماضي مرهون بالكشف عن

الحقائق والتعويض، مع ضرورة نبذ جميع الأطراف للعنف وقبول التفاوض على قواعد العملية السياسية. مما يعني أن العدالة الانتقالية وإن كانت لا تحقق بالضرورة العدالة الجنائية التي تقوم على محاسبة ومعاقبة مرتكبي الجرائم السياسية والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، فإنها تمكن المجتمع من تحقيق التعايش السلمي والمصالحة الوطنية بين جميع أبنائه، وتجاوز الانقسامات المجتمعية. ويتطلب ذلك كله الانتقال من محاولة الانتقام من خصوم الماضي إلى محاسبتهم، والتضامن مع بعض من تعرض منهم لانتهاكات خطيرة لحقوقه، ومن الشعور بالمظلومية إلى الاعتراف بالأخطاء المرتكبة في حق المجتمع. ومن شأن ذلك كله مساعدة المجتمعات العربية على المضي قدمًا في مسيرة التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي.

ومن العوامل الأخرى التي تجعل الحاجةَ ماسةً إلى إقرارِ آليات العدالة الانتقالية: أن هناك قصورًا في منظومة العدالة الجنائية في معظم دول الربيع العربي، كما أن هناك فشلًا في تطبيقها نتيجة انهيار المؤسسات القضائية أو عدم استقلالها، مما أفضى إلى إفلات معظم المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان وقضايا قتل المتظاهرين والفساد السياسي والمالي من العقاب، وهو الأمر الذي يستدعي ضرورة معالجة مثل هذه الأمور من خلال آليات أخرى لتحقيق العدالة، ألا وهي آليات العدالة الانتقالية.

وعلى الرغم من أهمية تطبيق منظومةٍ متكاملةٍ للعدالة الانتقالية

إلا أن اتخاذ مواقف مسيسة تحت مسمى تنفيذ «العدالة الانتقالية» سوف يأتي بنتائج عكسية، مثل قوانين «الاجتثاث» و«العزل السياسي»، حين تطبق على نطاق شامل ضد كل من شغلوا مواقع قيادية أو سياسية أو إدارية في ظل النظام القديم، وفي هذا الإطار، ظهرت في ليبيا الآثار السلبية لإقرار قانون العزل السياسي، بحرمان الدولة من الكفاءات السياسية والاقتصادية والإدارية والعسكرية، التي تحتاج لها في المرحلة الانتقالية، وارتد ذلك أيضًا سلبًا على الأمن. وكان العراق قد دخل هذه الدوامة منذ أن تم فرض قانون «اجتثاث البعث»، الذي يعد من أكبر العقبات أمام نجاح مصالحة وطنية بين العراقيين، وينظر إليه كأداة للاستحواذ على السلطة، وإعادة إنتاج نظام استبدادي، أكثر خطورة على العراق[1].

وتأتي خطورة تطبيق مثل هذه الإجراءات؛ نظرًا لأن العدالة الانتقالية في جوهرها لا تقوم على استبعاد بعض القوى والجماعات من العملية السياسية، بحجة الفساد السياسي أو ارتكاب جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان، فهذا الإقصاء أو الاستبعاد يأتي على النقيض تمامًا من فكرة المصالحة الوطنية وفلسفتها، وربما يدفع بعض هذه القوى والجماعات إلى المزيد من العنف، خاصةً أن أول شروط المصالحة الوطنية هو البحث عن حلولٍ وسط تحافظ على المصالح الوطنية العليا، وتحول دون

(١) جمال أيوب، «الوطن العربي والمصالحة الوطنية»، ١٠ يونيو ٢٠١٤،
http://factjo.com/pages/artdetails.aspx?id=6627id2=469

الانزلاق نحو العنف، أو الاحتكام للشارع في القضايا السياسية الخلافية. وإذا كان يجري تبرير الإقدام على تطبيق قوانين «الاجتثاث» و«العزل السياسي»، بعدم الثقة في بنية ما تبقى من النظام القديم، وخاصةً المؤسستين القضائية والأمنية، فإن مبادئ العدالة الانتقالية تعالج هذا المحذور، بنصها على إصلاح المؤسسة القضائية، والمؤسسات التي كانت تستخدم في القمع وانتهاك الحقوق السياسية والمدنية، وبخاصة المؤسسات الأمنية[1].

ولنا في تجربة جنوب أفريقيا عبرة وعظة، حيث لم تشهد خلال أي مرحلة من مراحل تحولها الديمقراطي -ولو لفترة محدودة- عزل أو حظر لنشاط الأقلية البيضاء التي كانت مسؤولة عن تطبيق نظام الفصل العنصري بكل ما تسبب فيه من انتهاكات ومآسي للأغلبية السوداء.

وانطلاقًا مما سبق، يمكن القول: إنه في الوقت الذي تشهد فيه الدول العربية توتراتٍ وانقساماتٍ مجتمعية خطيرة، يظل بإمكانها التعرف عن كثب على التجارب التي تركتها العديد من دول العالم في مسيراتٍ مشابهةٍ، وتعرضت لتحديات مماثلةٍ، واغتنمت فرصًا شبيهةً في سياق تحولاتها نحو نظمٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ أكثرَ ديمقراطيةٍ وليبراليةٍ. وبالرغم من أن كل تجربة من التجارب الدولية اتسمت بخصوصيتها، فلابد من الأخذ بعين الاعتبار أن الأدوات

(١) عامر راشد، «المصالحة الوطنية. الحاضر الغائب في الأزمات العربية»، ٧ أكتوبر ٢٠١٣.
http://anbamoscow.com/opinions/20131007/386249021.html

القانونية والأمنية وحدها لا تكفي لتطبيق العدالة الانتقالية؛ إذ لابد من استحضار الدور الذي يلعبه السياق الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي الذي يتم فيه تطبيق العدالة الانتقالية، هذا بالإضافة إلى ضرورة توافر الإرادة السياسية التي تسعى إلى تحقيق المصالحة الوطنية وتعمل على تهيئة المناخ وتوفير البيئة المناسبة للقبول بفكرة العدالة الانتقالية وطي صفحة الماضي، لأن البديل المؤكد لذلك هو تفكك الدولة الوطنية وانهيارها ونشوب الحرب الأهلية بين أبنائها.

وفي هذا الإطار يمكن القول إن هذه الدراسة تسعى إلى استعراض تجربة جنوب أفريقيا في إدارة التنوع والاختلاف خلال مرحلة ما بعد نظام الفصل العنصري، وذلك بهدف الإجابة عن مجموعة من التساؤلات، من بينها: إلى أي حد نجحت صيغة جنوب أفريقيا في إدارة الصراع التاريخي الذي نشب بين الأقلية البيضاء والأغلبية السوداء؟، وإلى أي مدى يمكن القول: إن الأطراف -التي انشغلت بالحرب فيما بينها يومًا- استطاعت العيش والعمل جنبًا إلى جنبٍ؟، وما هي عوامل نجاح التجربة النسبي، وكيف يمكن الاستفادة منها خاصة في دول الربيع العربي؟، وما هي جوانب الإخفاق الرئيسة في هذه التجربة، وكيف يمكن التغلب عليها في واقعنا العربي الراهن؟.

وبناء على ما سبق، تنقسم الدراسة إلى أربعة فصول رئيسة، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، يتناول الأول منها: الملامح العامة

لنظام الفصل العنصري الذي شهدته جنوب أفريقيا، أما الفصل الثاني، فيستعرض مسيرة جنوب أفريقيا نحو إنهاء نظام الفصل العنصري، ويحلل أدوات النضال الوطني من أجل إنهاء نظام الفصل العنصري، ويستعرض مراحل إنهاء النظام العنصري، وكذلك الفلسفة الحاكمة لعملية المصالحة الوطنية وتطبيق آليات العدالة الانتقالية، بالإضافة إلى تحليل العوامل التي ساهمت في تحقيق ذلك. ويتناول الفصل الثالث آليات إدارة التنوع والاختلاف في جنوب أفريقيا خلال مرحلة ما بعد سقوط نظام الفصل العنصري، ويتعرض للقيم التي استندت عليها تجربة جنوب أفريقيا في تحقيق المصالحة الوطنية، موضحًا أبرز التحديات التي تواجه هذه التجربة.

وتنتهي الدراسة في فصلها الرابع بتقييم تجربة جنوب أفريقيا في إدارة التنوع والاختلاف والعدالة الانتقالية من منظور مقارن، ثم تستعرض خاتمةُ الدراسة أبرز الدورس التي يمكن أن تقدمها تجربة جنوب أفريقيا للدول العربية خلال الوقت الراهن.

الفصل الأول

الملامح العامة لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا

تقع جمهورية جنوب أفريقيا في الطرف الجنوبي للقارة الأفريقية، يحدها محيطين وصحراء، مناخها معتدل وطبيعتها خلابة، مساحتها ١,٢ مليون كم٢، تتوزع على تسعة أقاليم لكل إقليم منها سلطته التشريعية وحكومته ورئيس وزرائه، ولجنوب أفريقيا ثلاثة عواصم: «بريتوريا» العاصمة الإدارية، «كيب تاون» العاصمة التشريعية، و«بلومفونتين» العاصمة القضائية. وهي من الدول الأفريقية القليلة التي لم تشهد أي انقلاب عسكري على الحكم؛ حيث تُجرى الانتخابات فيها بصورة منتظمة، لكن أهمها تلك التي جرت في ربيع ١٩٩٤، والتي أنهت نظام الفصل العنصري؛ الأمر الذي جعلها أهم قوة مؤثرة في أفريقيا جنوب الصحراء، بل واحدة من أكثر الديمقراطيات استقرارًا في القارة الأفريقية، واقتصادها هو الأكبر والأكثر تطورًا بين كل الدول الأفريقية، ولديها بنيةٌ تحتيةٌ حديثةٌ، ومفاعلٌ نوويٌ، وشبكة مواصلات واسعة، وأكبر وأهم مناجم الذهب والماس في العالم،

إلى جانب اليورانيوم والثروات المعدنية الأخرى، كما يوجد فيها أكبر عدد من السكان من ذوي الأصول الأوروبية في أفريقيا، وأكبر تجمع سكاني هندي خارج الهند، وأكبر مجتمع ملون من ذوي البشرة السمراء في أفريقيا، مما يجعلها من أكثر دول القارة الأفريقية تنوعًا في السكان[١]. وحققت جنوب أفريقيا نجاحات سياسية على المستوى الدولى بانتخابها مرتين لشغل مقعد غير دائم بمجلس الأمن الدولي، وكانت الفترة الأولى ما بين عامي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، والثانية بين عامي ٢٠١١/ ٢٠١٢[٢].

وقد خضعت جنوب أفريقيا لنظام فصل عنصري (Apartheid) دام ثلاثة قرون، وكان القرن الأخير منها الأشد وطأة والأكثر ظلمًا، عاش شعبها تلك الحقبة المظلمة في ظروف بائسة ومجحفة، ربما كانت الأقل إنسانية على مدار التاريخ، وقد عانى خلالها الذل والهوان كما لم يعانِ شعب آخر؛ حيث كانت جمهورية اتحاد جنوب أفريقيا واحدةً من أسوأ نماذج الفصل والتفرقة العنصرية البغيضة؛ حيث حكم خمسة ملايين من السكان البيض، حوالي تسعة وعشرين مليون من غير البيض، وهذا الاتحاد فقد وحدته قبل أن يُولد، وأصبح جنةَ الأقلية، وجحيم الأغلبية؛

(١) «**هذه دولة جنوب أفريقيا**»، **الكتاب السنوي لدولة جنوب إفريقيا ١٩٩٥**، العلاقات العامة بوزارة الخارجية، (القاهرة: ماكس جروب، ١٩٩٥)، ص ١٣.

(٢) «ملف معلومات عن جمهورية جنوب أفريقيا»، **مجلة أفريقيا قارتنا**، العدد الخامس، مايو ٢٠١٣، ص ١.

حيث سلكت الأقلية البيضاء سياسة عزل الأغلبية غير البيضاء في مناطق تتسم بالفقر والجدب حيث المعازل، بحيث يسخرون في خدمة البيض، وأمعنت سلطات البيض في جنوب أفريقيا في سياسة التفرقة العنصرية، وتمادت في تطبيقها مما جلب عليها سخط العالم واستنكاره؛ حيث أصدرت منظمة الأمم المتحدة عدة قرارات لمقاطعة اتحاد جنوب أفريقيا في سنة ١٩٦٢، والسنوات التالية لها، كما قاطعت العديد من دول العالم اتحاد جنوب أفريقيا بسبب تطبيق نظام التفرقة العنصرية[١].

والأبارتهايد كلمة تتعدى حدود ما يحمله تعبير الفصل العنصري من معنى حرفي إلى ما يمكن أن يحمله من معاني التجرد من الإنسانية، باعتبار السود بشرًا أقل من البيض، تخصص لهم البراري كما الحيوانات، بينما تخصص المطاعم والمتاجر والمراحيض والشواطئ للبيض حصرًا، في استدعاء مقيت لما كان المستوطنون الهولنديون الأوائل يفعلونه في هذه البلاد حين نزلوا فيها، آتين من عالمهم المتمدن في القرن السابع عشر، إذ أول أمر أقاموه هناك كان سياجًا من أشجار اللوز يفصلهم عن السكان الأصليين، وتم إجبار هؤلاء على الحصول على تصريح خاص للتنقل فيما كان في الأصل أرضهم، اعتبارًا من عام ١٧٩٧. وحين

(١) ياسر الغرباوي، «تجربة جنوب أفريقيا في بناء العدالة الانتقالية»، مشروع النهضة، ١١ يونيو ٢٠١٣.

http://www.4nahda.com/article/10585.

أنشئت حاضرة جوهانسبرج، وغيرها من الحواضر، ما بعد عام ١٨٨٦، أجبر السود على التنحي عن مساقط رؤوسهم «لأسيادهم البيض»، لينتحوا أحياء بائسة على أطراف المدن، تمامًا كأحزمة البؤس التي ما تزال موجودة في بعض الدول النامية حتى يومنا هذا[١].

وكان ينقسم سكان جنوب أفريقيا حسب نظام التفرقة العنصرية إلى مجموعتين: البيض وغير البيض، وبلغ عدد البيض حوالي ٥ ملايين نسمة، بينما كان عدد الوطنيين، وهم قبائل البانتو أكثر من ٢٤ مليون، وعدد الملونين والآسيويين ٤ ملايين، أي أن عدد غير البيض (الملونين الآسيويين، والهنود، والسود الأفارقة) يقترب من ٢٩ مليونًا، وهم بذلك يشكلون الأغلبية الساحقة من سكان اتحاد جنوب أفريقيا.

وكان يشكل البيض الأقلية؛ وهؤلاء ينحدرون من أصول أوروبية، هاجروا إلى جنوب أفريقيا أثناء استيطان الهولنديين لهذه المنطقة، ومن العناصر البيضاء هولنديين، وألمان، وبريطانيين، وفرنسيين، وهذا الخليط من العناصر أطلق على نفسه «الأفركانيرز»، وخلق قومية جديدة من هذا الشتات، وكانوا يتحدثون لغة مشتقة من الهولندية ممزوجة بكلمات ألمانية وإنجليزية أطلقوا عليها لغة «الأفركانرز».

---

(١) لوانا خوري، «هكذا حكم الفصل العنصري جنوب أفريقيا خمسين عامًا»، ٦ ديسمبر ٢٠١٣.

http://www.elaph.com/Web/news/2013/12/854634.html

أما الأفارقة سكان البلاد الأصليين؛ فهم مجموعات كبيرة من القبائل التي جاءت من الشمال قبل نحو ألفي عام، ويدعون قبائل البانتو، أو «خوإي خوإي» لتمييزهم عن الأقوام الأولى (مجموعات الخويسان)، وهم صيادون وجامعو ثمار استوطنوا البلاد قبل آلاف السنين. وتتألف قبائل البانتو -الذين مارسوا الزراعة والرعي- من مجموعتين رئيستين، الأولى مجموعة «نجوني»، والتي ينبثق عنها قبائل السوازي والكوسا، وشعب الزولو. والثانية مجموعة «تسونجا»، التي ينبثق عنها قبائل تسونجا، ورنجا وتسوا. وإلى جانب المجموعتين السابقتين هناك جماعات الفندا، والسوتو. أما العناصر الملونة فتشكَّلت من خليط نتج عن تزاوج بين «الهونتنوت» (وهم عنصر أفريقي) بالأوروبيين الأوائل، وخليط نتج عن تزاوج بين الآسيويين والأوروبيين. بينما تتكون العناصر الآسيوية من المهاجرين إلى جنوب أفريقيا الذين أتوا للعمل بالسخرة من المستعمرات البريطانية من ماليزيا والهند وباكستان؛ ولا عجب أن يحمل شعب جنوب أفريقيا المكون من هذا الخليط من الشعوب والثقافات لقب «أمة قوس قزح»[1].

وبين عامي ١٩٤٨ و١٩٩٤، كانت جنوب أفريقيا هي الدولة الوحيدة في العالم التي تقر بصورة رسمية سياسة «التنمية المنفصلة»، أي الفصل بين الأعراق، وتحديدًا بين السود

(١) «جنوب إفريقيا»، موسوعة المعرفة.

http://www.marefa.org/index.php/

والبيض، والذي تمسك بها الحزب الوطني الأفريكاني في «بريتوريا»، والتي كانت حينها عاصمة البيض الذين يتحكمون بمصير السود في جنوب أفريقيا[١].

وقد تأسس الحزب الوطني الأفريكاني على يد الجنرال «باري هرتزوج» عام **١٩١٢**، الذي مارس سياسات الفصل العنصري من خلال منع السود من التعليم والحصول على فرصٍ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ معقولةٍ، فضلًا عن حرمانهم من صفة المواطنة، وقد خلفه سياسي آخر كان أشد تعصبًا وتأييدًا لسياسة الفصل العنصري، وهو القس «دانيال مآلان» الذي وصل إلى السلطة عام **١٩٤٨**، وقام بتشكيل أول وزارة في التاريخ كل أعضائها من البيض، وعلى الرغم من وجود متشددين ومعتدلين داخل الحزب، إلا أن السلطة ظلت بيد المتشددين منذ عام **١٩٤٨** وحتى عام **١٩٩٠**[٢].

وقد شهدت جنوب أفريقيا عدة محاولات من جانب الجماعة البيضاء للهيمنة على السلطة، والحيلولة دون وصول السود إلى سدة الحكم في إطار دولة موحدة لجنوب أفريقيا، وقد اتخذت تلك المحاولات عدة صيغ وأشكال منذ وصول المستوطنين الأوروبيين إلى البلاد وهيمنتهم علي مقاليد الأمور في مناطق عديدة من الإقليم منذ القرن السابع عشر، وهي الصيغ والأشكال التي ترسخت عبر

---

(١) ياسر الغرباوي، «تجربة جنوب أفريقيا في بناء العدالة الانتقالية»، **مرجع سبق ذكره.**

(٢) مها عبد اللطيف، «المجتمع والتحول السياسي في جنوب أفريقيا حتى عام ١٩٩٩»، **مجلة الدراسات الدولية، العدد ٣١ - ٣٢، ٢٠٠٦، ص ٧٢.**

عدة قوانين مع قيام اتحاد جنوب أفريقيا عام ١٩١٠؛ وطوال عدة عقود، لم تكن اللغة الحاجز الوحيد الذي فصل بين مواطني جنوب أفريقيا، بل ساهم القانون أيضًا في هذه التفرقة. فقد تحكَّمت قوانين النظام العنصري الصارم في مجالات كثيرة من حياة الناس، كأماكن السكن ووسائل النقل والاستخدام والتعليم، وكان من أبرز هذه القوانين: قانون ملكية الأراضي وحيازتها لعام ١٩١٣، والذي خصص للسود ١٣ بالمائة فقط من المساحة الكلية لجنوب أفريقيا لكي يمتلكوها، دون أن يكون لهم الحق في امتلاك ولو شبرًا واحدًا من الأرض خارج هذه النسبة، وأعطى للبيض الحق في امتلاك نحو ٨٧ بالمائة من الأراضي، وقانون المناطق الحضرية لعام ١٩٢٣، والذي حظر على الأفارقة التواجد في مناطق بعينها وحدد مناطق إقامتهم على نحو أسفر عن ظهور أحياء فقيرة ومكتظة بالسود، وقانون الحواجز العرقية لعام ١٩٢٦، الذي حظر علي الأفارقة العمل في مهن معينة أو تعلم مهارات محددة، ثم قانون إدارة شئون السكان الأصليين الصادر عام ١٩٢٧، والذي حرم المجتمعات الوطنية من اختيار زعاماتها وجعلها خاضعة للحاكم البريطاني في البلاد، وقانون تمثيل السكان الأصليين لعام ١٩٣٦، والذي أخرج السود من قائمة الناخبين في مستعمرة كيب. وفي عام ١٩٢٥ جعلت حكومة جنوب أفريقيا اللغة «الأفريكانية» اللغة الرسمية بدلًا من الهولندية، وحصلت جنوب أفريقيا على الحكم الذاتي، ثم الاستقلال التام عن بريطانيا عام ١٩٣١، وأصبحت عضوًا في الكومنولث.

ومما تجدر الإشارة إليه أن سياسة الفصل العنصري وإن كانت قد بدأت في جنوب أفريقيا كحقيقةٍ اجتماعيةٍ وثقافيةٍ ودينيةٍ منذ بدايةَ عمليات الاستيطان في القرن السابع عشر، إلا إنها قد دعمت سياسيًا وقانونيًا، مع وصول الحزب الوطني الأفريكاني برئاسة «دانيال مآلان» إلى السلطة في جنوب أفريقيا عام ١٩٤٨؛ حيث بدأت الحكومة رسميًا في تطبيق سياسة الفصل العنصري بصورة علنية وبدون مواربة؛ وذلك بعد أن أضفت الشرعية القانونية على ما ظل أمرًا واقعًا لعدة قرون، وعملت على تعزيز سياسة الفصل بين الأعراق التي كانت تُمارَس بشكل عشوائي في الفترة السابقة، وعن هذه السياسة كتب الزعيم «نيلسون مانديلا»: «وتقوم هذه السياسة على نظامٍ جائرٍ يعتمد تقنين القوانين والأنظمة التي وَضَعت الإنسان الإفريقي في مرتبة أقل من مرتبة الإنسان الأبيض». وقد وصف مانديلا نظام الفصل العنصري بأنه: «شيطاني، شرير في طبيعته، بعيدًا في مداه، ذي قبضة حديدية لا مجال للفرار منها».

ويضيف مانديلا في مذكراته: «تقوم سياسة التفريق العنصري على أفضلية البيض المطلقة على الإفريقيين والملونين والهنود، وهدف هذه السياسة -والتي هي عماد إيديولوجية الحزب الوطني- ترسيخ سيادة البيض على جنوب أفريقيا للأبد، وقد تلقت دعمًا من قبل الكنيسة الإصلاحية الهولندية، حيث صبغت الكنيسة على التفرقة العنصرية مجموعة من الأسس الدينية؛ خاصة عندما اعتبرت «البيض» هم شعب الله المختار، وأن «السود» ما هم إلا جنس

العبيد الذين وُجدوا لخدمة الرجل الأبيض. وهكذا صارت التفرقة العنصرية من وجهة نظر الأفريكان جزء من التعاليم الدينية الكنسية»[1].

وفي هذا الإطار، قامت حكومة الفصل العنصري بإصدار سلسلة من القوانين المرسخة لهذه السياسة التي قامت علي أسس فلسفية مؤداها اختلاف الجماعات المكونة لدولة جنوب أفريقيا (البيض -الهنود -السود) ثقافيًا وحضاريًا واقتصاديًا، وبالتالي فمن حق كل جماعة التطور الذاتي المستقل بما يتفق ودرجة التقدم الذي تحرزه كل منها، وذلك من خلال الاحتفاظ بالفواصل والفوارق بين الأعراق المختلفة في دولة جنوب أفريقيا، مع تنمية كل منها بشكل منفصل عن الآخر. وقد أكد القوميون الأفريكانر على أن أي اندماج بين البيض والأفارقة (العناصر الأخرى غير البيض) من شأنه طمس المعالم المميزة للجماعة البيضاء واستيعابها داخل الأغلبية بما يعني الانتحار القومي للبيض[2].

وبعد مرور عامين على تولي الحزب الوطني الحكم، صدر قانون تسجيل السكان، وقانون مناطق المجموعات العرقية، ليشكّلا حجر الأساس في سياسة التمييز العنصري؛ حيث تم تقسيم سكان

---

(١) نيلسون مانديلا، «**رحلتي الطويلة من أجل الحرية**»، ترجمة عاشور الشامس، مرشد ديفيدز، جمعية نشر اللغة العربية، جوهانسبرج، ١٩٩٧، ص ١٠٨.

(٢) محمد عاشور مهدي، «الديمقراطية في أفريقيا تجربة التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب أفريقيا»، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٥٣، يوليو ٢٠٠٣.

جنوب أفريقيا إلى أربعة أعراق بحسب لون البشرة، هي: البيض والهنود والخلاسيون (الملونون) والسود، وحدد القانون كافة أوجه حياتهم من المهد حتى اللحد، وهكذا صار الانتماء العرقي هو المعيار الوحيد في جنوب أفريقيا. ونتيجة لقانون تسجيل السكان الجائر ومعاييره العشوائية التي اتبعت للتفريق بين السود والملونين والبيض والهنود ظهرت حالات مأساوية داخل الأسرة الواحدة، حيث فُرقت عائلات بأكملها بناء على مسحة لون البشرة، ودرجة سمارها أو بياضها، وأصبح تجعد الشعر وحجم الشفة يحدد موقع إقامة كل فرد، ونوع العمل المسوح له بمزاولته[1].

وبصفة عامة يمكن القول: إن نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا قام بالأساس على مفهوم الأمن الوجودي؛ حيث ساد إيمان راسخ بأنه لا يمكن للمجموعة المهيمنة والحاكمة أن تحافظ على وجودها وأمنها إلا عبر دولةٍ تُعرّف نفسها بتعريفات إثنية -عرقية؛ وأن أية محاولات لتغيير هذا التعريف، إنما تشكل خطرًا وجوديًا يجب محاصرته ورفضه، بل ومحاربته بكل الطرق الممكنة.

وفي هذا الإطار، صدر قانون السكن المنفصل الذي سمي بقانون مناطق المجموعات العرقية؛ ونص على أن لكل فصيل عرقي الحقَ بالعمل والإقامة في أماكن محددةٍ وخاصةٍ بكل مجموعة، ولا

(١) نيلسون مانديلا، «رحلتي الطويلة من أجل الحرية»، مرجع سبق ذكره، ص ١١٩.

يجوز لهم الخروج منها أو ملكية أراضي خارجها، بينما يحق للبيض ضم أي مساحة من الأرض، بكل بساطة، بمجرد الإعلان عنها منطقة بيضاء. وبناء على هذا القانون فقد بدأت حقبة من الترحيل القسري لتجمعات سكانية للإفريقيين وقبائل ومدن وقرى بأكملها؛ حيث تُهجر تلك المجموعات عُنوة وقصرًا من أراضيها إلى مناطق أخرى؛ فقط لأن البيض اعترضوا على وجود سود بالقرب منهم، أو لأنهم رغبوا بضم تلك الأراضي إليهم. كما تمت إزالة أحياء عن بكرة أبيها، مثل صوفيا تاون في جوهانسبرج، والمنطقة السادسة في الكاب، من أجل الإبعاد القسري لملايين من السود من مناطق البيض إلى مدن صفيح نائية، بعد طرد نحو ٣,٥ ملايين شخص ومصادرة ممتلكاتهم ومزارعهم، ومنحها للبيض. وبذلك صار السود غرباء في بلادهم، وبعد ذلك صدر قانون المرور (pass law)، الذي كان يفرض على السود حمل «تصريح مرور» حين يمرون بشوارع البيض يُثبت أن لديهم عملًا في مناطق لا يحق لهم السكن أو المرور فيها، وكان هذا التصريح يحدد أين ومتى، والمدة الزمنية التي يستطيع حامله المكوث في منطقة معينة، وقد بلغ عدد الذين تم اعتقالهم أو عوقبوا بسبب مخالفة قوانين المرور تلك مئات الآلاف سنويًا. وعن طبيعة تلك القوانين وأثرها المدمر على السكان كتب مانديلا: «كان التنقل بالنسبة للمواطنين الأفريقيين عمليةً معقدةً جدًا؛ إذْ كان يتحتم على كل من تجاوز السادسة عشرة من عمره أن يحمل بطاقةَ تعريفٍ خاصةً به، وعليه

أن يبرزها لأي شرطي أو موظف حكومي، وإلا سيتعرض للاعتقال، أو دفع غرامة، وكانت تلك البطاقات تحتوي على معلومات تفصيليةٍ كثيرةٍ، وتُجدد شهريًا من قبل رب العمل»[1].

وتعاظمت الإجراءات العنصرية التي تبناها الحزب مع صدور قانون يمنع الزواج بين الأعراق في عام ١٩٤٩، كما صدر قانون آخر يمنع العلاقات الجنسية بين أشخاص من أعراق مختلفة في عام ١٩٥٠، ويصف مانديلا معاناة الأفريقي التي تبدأ منذ لحظة ولادته: «الأفريقي يُولد في مستشفى خاصة بالسود، ويتنقل بحافلات خاصة بالسود، ويسكن في أحياء خاصة بالسود، ويُمنع من دخول أحياء البيض، وهو مُعرَّض للتوقيف والمساءلة في أي لحظة، وصارت حياته مكبلة بالقوانين العنصرية التي تحد من حركته، وتعيق نموه، وتثقل على كاهله، وتنغص عليه حياته».

وبناء على سياسة التمييز العنصري، مُنع السود من العمل إلا في أعمال محددة، ومُنعوا أيضًا من حق الانتخاب، وحق الملكية، وحق استخدام المرافق العامة كالحدائق والمطاعم ووسائط النقل، وفي معازلهم، تلقى السود وأولادهم تعليمًا بدائيًا، لم يكن ليؤهلهم أن يتبوؤا أي وظيفة، لأن المطلوب كان هو إبعادهم تمامًا عن الحياة العامة، أو استعمالهم كعمالة يدوية رخيصة الثمن كحد أدنى. وهذا الحد الأدنى هو الذي منع البيض من إبادة السود تمامًا

(١) المرجع السابق، ص ٥٤.

أو إجبارهم على الرحيل عن جنوب أفريقيا[1].

وفي هذا الإطار، يقول مانديلا: «كان من الصعب جدًا على الأفريقيين استخدام المباني الحكومية أو المرافق العامة؛ فقد كان الدخول من الباب المخصص للبيض جريمة، وكان ركوب الحافلة المخصصة للبيض جريمة، والشرب من الحنفية المخصصة للبيض جريمة، والمشي على شط البحر المخصص للبيض جريمة، والخروج للشارع بعد الحادية عشر ليلًا جريمة، وكان عدم ملكية تصريح مرور جريمة، أو وجود نقص أو خطأ في التصريح جريمة، وكان العمل في وظائف معينة جريمة، والإقامة في أماكن محددة جريمة».

وعلى الصعيد الاجتماعي لم تستند سياسة الفصل العنصري على مبدأ التمييز بين الأجناس على أسس عرقية ولغوية ودينية فحسب، وإنما تم معها فرض سياسة العزل العنصري للجنس الأسود جغرافيًا واجتماعيًا وحضاريًا، لذلك فقد تبنت الحكومة في بداية خمسينيات القرن العشرين خطة تنمية خاصة بمناطق السود، أسمتها خطة مناطق البانتو، أو البانتوستونات، وكانت مناطق البانتوستونات -التي عُرفت أيضا باسم المحميات أو الكانتونات- عبارة عن مناطق عرقية منفصلة مخصصة للمواطنين الأفريقيين، هدفها تعزيز الأمر الواقع الذي تمتلك بمقتضاه الأقلية البيضاء ٨٧ بالمائة

(١) لوانا خوري، «**هكذا حكم الفصل العنصري جنوب أفريقيا خمسين عامًا**»، مرجع سبق ذكره.

من الأرض، فيما تمتلك الأغلبية ١٣ بالمائة فقط، وقد امتازت أراضي البيض بوفرة المياة والخصوبة العالية ووفرة الثروات المعدنية والزراعية، بينما كانت أراضي السود تفتقر إلى المياة العذبة والخصوبة. ونتيجة لذلك أصبحت جنوب أفريقيا تنقسم إلى عالمين: الأول، عالم أبيض متقدم، والثاني، عالم أفريقي متخلف يعاني من أوضاع اقتصادية واجتماعية وثقافية متردية[١].

وكان الهدف من البانتوستونات أيضًا منع وتعطيل فكرة الاندماج بين الأجناس والأعراق، وتطبيق سياسة التنمية المنفصلة للسود والبيض، على أساس التمييز العنصري. وفي عام ١٩٥٩ أصدر البرلمان قانون تعزيز الحكم الذاتي للبانتو، الذي انبثقت عنه ثمانية مواطن عرقية من البانتوستونات، وكان ذلك أساس ما سمته الدولة بالتفرقة العنصرية الشاملة.

وكان الهدف من إنشاء نظام المناطق العرقية المنفصلة بالإضافة إلى مصادرة الأراضي، تقييد حركة السكان لتسهيل مهمة السيطرة عليهم، ومنع التواصل فيما بينهم تنفيذًا لسياسة «فرِّق تسُد»، وتمزيق أوصال البلاد جغرافيًا وسكانيًا، للحيلولة دون توحد الأفريقيين والهنود والملونين، وتعطيل إمكانية مطالبتهم بحق تقرير المصير؛ وبالتالي تكريس حكم الأقلية البيضاء. وكان مانديلا يعتبر

(١) مها عبد اللطيف، «المجتمع والتحول السياسي في جنوب أفريقيا حتى عام ١٩٩٩»، مرجع سبق ذكره، ص ٧١.

أن الهدف من هذه الكانتونات هو: «تكوين مستودعات ضخمة من الأيدي العاملة الرخيصة التي تحتاجها مصانع البِيض، ومن ناحية ثانية كانت الحكومة تسعى لهدف آخر غير معلن، هو تكوين طبقة اجتماعية من الأفريقيين تظل بحاجة البيض، وبالتالي التقليل من إقبال السود على الانضمام لحزب المؤتمر الأفريقي، والعزوف عن المشاركة في النضال الوطني بشكل عام»[1].

ومن ناحية أخرى، كانت اللغة هي أحد الأدوات الرئيسة التي اعتمد عليها الحزب الوطني في تطبيق الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، حيث كان هناك اهتمام كبير باللغة الأفريكانية دون سواها، ورفض استخدام أي لغة أخرى، وهو ما جعل النظام التعليمي يقوم على عنصرية اللغة إلى جانب عنصرية العقيدة والفكر[2].

وفي ضوء الأوضاع سالفة البيان، ظل السود (الأغلبية الساحقة، وأصحاب البلد الأصليين) لعقود طويلة يعاملون، ليس فقط كمواطنين من الدرجة الثانية، بل وأحيانًا لا يحظون حتى بمعاملتهم «كمجرد بشر»، ليس فقط من الدولة، بل ومن المواطنين -المستعمرين ذوي البشرة البيضاء، في نظام وصف بأنه الأكثر عنصرية وربما قسوة في التاريخ الحديث[3].

---

(١) نيلسون مانديلا، «رحلتي الطويلة من أجل الحرية»، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٨٣.

(٢) مها عبد اللطيف، «المجتمع والتحول السياسي في جنوب أفريقيا حتى عام ١٩٩٩»، **مرجع سبق ذكره**، ص ٧٤.

(٣) لوانا خوري، «هكذا حكم الفصل العنصري جنوب افريقيا خمسين عاما»، **مرجع سبق ذكره**.

وكان نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا يقوم على مفاهيم ديمقراطية ذات صبغة عنصرية منعت الأغلبية السوداء من حق المشاركة السياسية وإبداء الرأي والمعارضة المنظمة من داخل النظام السياسي القائم، وكان هناك تراث من الممارسة الديمقراطية للجماعة البيضاء في جنوب أفريقيا علي النمط الليبرالي الغربي، والممارسة الديمقراطية المحكومة لجماعتي الملونين والهنود بمقتضى دستور ١٩٨٣، مما يعني أن الممارسة الديمقراطية لم تكن غائبة كلية عن مجتمع جنوب أفريقيا، ولكنها كانت مقصورة علي فئة بعينها وعلي حساب فئات أخرى (السود أساسًا)، الأمر الذي جعل تجربة جنوب أفريقيا تجمع في جنباتها ملامح نموذج تصفية الاستعمار من جهة، والانتقال إلى ديمقراطية الأغلبية بدلًا من ديمقراطية القلة، والبحث عن صيغ تفاهم قومية ودينية بين المستعمرين والسكان الأصليين، لا تقوم على هيمنة طرف على آخر بل على احترام التعددية من جهة أخرى[١].

(١) محمد عاشور مهدي، «الديمقراطية في أفريقيا تجربة التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب أفريقيا»، **مرجع سبق ذكره.**

الفصل الثاني

مسيرة جنوب أفريقيا نحو إنهاء نظام الفصل العنصري

المراحل والأسباب

واجهت سياسة الفصل العنصري مقاومة داخلية على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، ورفض دولي من جانب الدول والمنظمات الدولية. وكانت المقاومة الداخلية والرفض الخارجي يستهدفان الانتقال بدولة جنوب أفريقيا من دولة تسيطر فيها الأقلية على مختلف مفاصل الدولة، وكافة مناحي الحياة فيها، إلى دولة يعيش فيها الجميع (أقلية وأغلبية) على قدم المساواة، وقد تطلب ذلك العمل على إلغاء العنصرية سياسيًا، وكذلك اقتلاع جذورها كحقيقه اجتماعية -اقتصادية.

وقد مرت تجربة جنوب أفريقيا في المصالحة الوطنية والتعايش السلمي بعدة مراحل وتخللتها انتكاسات وإخفاقات عديدة، وبقدر ما كانت هناك عوامل تدفع للمصالحة والتعايش كانت هناك عوامل أخرى تدعم استمرار نظام الفصل العنصري. وكان فشل الصيغ البديلة التي طرحها النظام العنصري لحكم

الأغلبية، وتصاعد الثقل الديموجرافي والاقتصادي للسود، وقوة المجتمع المدني في جمهورية جنوب أفريقيا، علاوة على تصاعد الضغوط الدولية والإقليمية على النظام الحاكم في جنوب أفريقيا من أجل إيجاد صيغة مناسبة تنهي نظام الفصل العنصري، كان ذلك كله من أهم العوامل التي دفعت نحو إنهاء نظام الفصل العنصري، وإقرار المصالحة الوطنية في جمهورية جنوب أفريقيا.

• أولًا: مسيرة التحرر من نظام الفصل العنصري

لاقى النظام العنصري في جنوب أفريقيا مقاومة السود الذين كان لهم تاريخ من النضال الوطني من أجل حصولهم على حقوقهم الاجتماعية والسياسية يعود إلى السنوات الأولى من القرن العشرين، وأسفرت سياسات الفصل العنصري تجاه السود عن اعتراض العديد من المجموعات على ذلك، وانخراط بعضهم في مقاومة مسلحة؛ فتشكلت منظمات وطنية وأحزاب سياسية مثلت المحور الأساسي للحركة الوطنية في البلاد، وكان في طليعة تلك الحركات «حزب المؤتمر الوطني الأفريقي»، الذي قاد نضال الأفارقة ضد التمييز والفصل العنصري، وشن الكثير من المعارك السياسية، وقاد التنظيمات الاجتماعية ضد النظام العنصري، وقد اقترن الحزب برموز قادت كفاحه على مر السنين الطويلة المثقلة بسياسات الاضطهاد العنصري، وكان في مقدمة هؤلاء «نيلسون مانديلا»، الذي انضم إلى الحزب عام ١٩٤٤، وكافح ضد سياسة التفرقة العنصرية.

وقد بدأ كفاح الشعب الأفريقي لنيل حريته منذ أن وطأ «البوير» الهولنديين أرضهم قبل ثلاثة قرون، وامتد أيضًا ضد المستوطنين البريطانيين الذين تنافسوا مع «البوير» على مصادرة الأراضي، واستعباد السكان ونهب خيرات وثروات البلاد تمهيدًا للاستحواذ على كل شيء، وإقامة دولة عنصرية. وكان الصراع في البداية بين السكان الأصليين الأفارقة والمستعمرين البِيض على الأراضي والمواشي، ثم صار كفاحًا سياسيًا لنيل الحرية وتقرير المصير وإقامة نظام ديمقراطي.

وخلال السنوات الأولى لتكوين اتحاد جنوب إفريقيا، ظل التطور السياسي للسود بطيئًا، وفي عام ١٩٠٩ اجتمعت مجموعة من الأحزاب السياسية للسود معلنةً احتجاجها على عدم إشراك السود في حكم البلاد. وأرسلت الأحزاب وفدًا إلى لندن للحصول على حقوقهم المشروعة، ولكن دون جدوى. وفي عام ١٩١١ وجّه الزعيم الإفريقي «بيكسلي إيساكا سيم» نداءً إلى جميع الأفارقة، دعاهم فيه إلى تناسي خلافات الماضي، وإلى الاتحاد معًا في منظمة وطنية واحدة، وقال: «نحن شعب واحد، هذه الانقسامات، والتنافس غير المشروع هو سبب كل المصائب التي نعيشها اليوم». وفي مطلع عام ١٩١٢؛ اجتمع رؤساء وممثلون عن الشعب والمجتمعات الأفريقية، وممثلين عن منظمات كنسية وغيرهم من الشخصيات البارزة في مدينة «بلومفونتين»، وأعلنوا عن تأسيس حزب المؤتمر الوطني الأفريقي (African National Congress, ANC) الذي نادى بمساواة السود بغيرهم، وذلك عن طريق الوسائل الدستورية،

وقد حدد الإعلان الصادر عن الاجتماع أهداف المؤتمر الوطني الأفريقي في توحيد الأفارقة جميعًا ليكونوا شعبًا واحدًا، والدفاع عن حقوقهم وحرياتهم[1].

ورغم أن العام الذي تم فيه الإعلان عن تأسيسه شهد مذبحة «بولهوك» البشعة، التي قُتل فيها مائة وثلاثة وثمانون من الفلاحين الأبرياء، إلا أن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي التزم بمنهج الحوار في تعامله مع السلطة العنصرية؛ واستمر يعتمد هذا المنهج حتى وصول الحزب الوطني إلى الحكم عام ١٩٤٨؛ ولم يكن حتى ذلك التاريخ يتبنى الأساليب الكفاحية الأخرى، وكانت أطره التنظيمية غير فاعلةٍ، وقاعدته الجماهيرية ضعيفةً، إلا أنه كان الإطار الرئيس والأهم في التعبير عن مطالب الشعب الأفريقي لنيل حريته، إذ كان الحزب الشيوعي يضم في صفوفه أغلبيةً بيضاء، ومع ذلك أصدرت الحكومة قانون مكافحة الشيوعية في عام ١٩٥٠، وكانت الحكومة تتذرع بهذا القانون لاعتقال أي شخص يناهض سياستها العنصرية؛ فتتهمه أنه شيوعي.

ومن الجدير بالذكر أنه ما بين عامي ١٩١٢ و١٩٤٨؛ فضل المؤتمر الوطني الأفريقي في تعامله مع السلطة العنصرية منهج الحوار، حيث آمنت قيادة المؤتمر آنذاك بإنسانية البيض في جنوب

---

(١) بنغاني نجيليزا، أدري نيوهوف، «المؤتمر الوطني الافريقي: دروس ملهمة في النضال ضد الاستعمار الاستيطاني العنصري»، ٢٠٠٧.
http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/263-article09

أفريقيا، وبأنه يمكن الوصول إلى تسوية عادلة معهم عن طريق الإقناع، وإمكانية التغيير بالحوار، ولكن هذه القناعات تم دحضها من قبل النظام العنصري الذي واصل سياسة الاقتلاع ضد الأفارقة السود ونزع ملكياتهم، ومع زيادة الهجمات على حقوق السود، وبعد الإعلان عن الفصل العنصري كسياسةٍ رسميةٍ للدولة؛ بدأت رابطة شباب المؤتمر الوطني الأفريقي، التي كان من بين قادتها نيلسون مانديلا، ووالتر سيسلو، وأوليفر تامبو، تطالب من داخل المؤتمر بتغييراتٍ في استراتيجية الحوار المتبعة، وارتأوا أن هناك حاجة للمزيد من المقاومة المسلحة، وقامت رابطة الشباب بوضع برنامج للعمل يدعو للإضراب والمقاطعة وتحدي السلطات العنصرية، وتم تبنى هذا البرنامج من قبل حزب المؤتمر عام **١٩٤٩**[١].

وتصاعدت الاحتجاجات على سياسة الفصل العنصري في عقد الخمسينيات من القرن العشرين، واتبعت حركة مناهضة سياسات التمييز العنصري في جنوب أفريقيا خلال تلك الفترة عددًا من أساليب الكفاح الوطني؛ وهي مزيج من الكفاح المسلح والسلمي في آن واحدٍ، ففي عام **١٩٥٢** أعلن حزب المؤتمر الوطني الأفريقي عن شنِّ «حملة تحدي»، نظم خلالها عددًا من الحملات والإضرابات، ومنها حملة لمقاومة سياسة التمييز العنصري في مجال التعليم في الفترة ما بين عامي **١٩٥٣**

(١) المرجع السابق.

و١٩٥٥، وحركة مقاطعة الحافلات في الفترة من عام ١٩٥٥ وحتى عام ١٩٥٩، احتجاجًا على انخفاض الأجور، وقد أحرزت حركات مقاطعة الحافلات نجاحًا شجع مواطني جنوب أفريقيا على الاستمرار في الاحتجاجات الوطنية وشن المزيد من الحملات ضد قوانين الفصل العنصري.

هذا بالإضافة إلى ما شهدته البلاد لعقود طويلة من سلسلةٍ ممتدةٍ من التظاهرات والاحتجاجات والإضرابات وحركات العصيان المدني، وسلسلة أخرى من الأعمال المسلحة والحملات المنظمة للحصول على حق التصويت، قابلها النظام العنصري بالقمع والتنكيل والنفي والمحاكمات وتجريم الحركات والمنظمات الاحتجاجية، التي تكونت من العديد من الأكاديميين والمفكرين وأصحاب الرأي والطلاب والشباب والاتحادات والنقابات العمالية، والتي عملت جميعها من أجل تحقيق هدف واحد هو الحصول على حقوق المواطنة الكاملة وإنهاء التمييز العنصري[١].

وخلال عام ١٩٦٠ أطلق حزب المؤتمر الوطني الإفريقي العديد من الحملات ضد قانون المرور؛ حيث ترك الناس تصاريح التنقل الخاصة بهم في البيوت وتجمعوا في مراكز الشرطة، فبادرت الشرطة بفتح النار على الحشود السلمية وغير المسلحة فيما يعرف

(١) مها عبد اللطيف، «المجتمع والتحول السياسي في جنوب أفريقيا حتى عام ١٩٩٩»، مرجع سبق ذكره، ص٧٥.

بمذبحة «شاربفيل»، وقتلت ٦٩ شخصًا وجرحت ١٨٦ آخرين، وقد وضع هذا الحدث نهاية لاستراتيجية الاحتجاج السلمي التي استمرت لعدة عقود من الزمن؛ وذلك من خلال الإعلان عن تأسيس الجناح المسلح للمؤتمر الوطني الأفريقي (أوفختنتو ويسيزوي) المعروف اختصارا "MK"، ويعني رمح الأمة بهدف القيام بأعمال تخريب في مؤسسات الدولة ومصالحها الاقتصادية، وليس مهاجمة المدنيين، لما يمكن أن يسببه ذلك من مرارة في نفوس البيض ضد السود، وقد آمن مانديلا بأن الكفاح المسلح هو امتداد للدبلوماسية، ولكن بوسائل أخرى[١].

وعلى إثر ذلك قامت الحكومة بحظر المؤتمر الوطني الأفريقي، كما تم اعتقال آلاف النشطاء، وفي عام ١٩٦٣ اعتقل نيلسون مانديلا وبعض قيادات المؤتمر ولم ينج سوى أوليفر تامبو الذي تولى قيادة الحزب من المنفى، ثم حوكم مانديلا ورفاقه بعد سنة من الاعتقال وحكم عليهم بالسجن مدى الحياة لاتهامهم بالخيانة العظمى. وفي عام ١٩٧٦ احتج طلاب المدارس السود في «سويتو» وهي من ضواحي «جوهانسبرج» على تردي النظام التعليمي، وفرض تعليم اللغة الأفريكانية بدلًا من الإنجليزية، فقاموا بتنظيم مظاهرات شعبية، سرعان ما تحولت إلى انتفاضة كبرى، لكن الأجهزة الأمنية تعاملت معها بمنتهى القسوة، وفتحت

(١) بنغاني نجيليزا وأدري نيوهوف، المؤتمر الوطني الأفريقي: دروس ملهمة في النضال ضد الاستعمار الاستيطاني العنصري، **مرجع سبق ذكره.**

النار على المتظاهرين؛ فقتلت ٢٣ شابًا، وجرحت ما لا يقل عن ٢٨٠ شخصًا[١].

ومع تزايد الانتقادات العالمية لسياسة التمييز العنصري، اعتمدت جنوب أفريقيا في عام ١٩٨٣ دستورًا جديدًا، لكن الدستور الجديد لم يمنح السود أي حقوق سياسية، ثم أرادت تلطيف عنصريتها بإنشاء برلمان ثلاثي يضم الهنود والملونين مع إبقاء حق النقض بيد البيض، لكن هذا العرض قوبل بالرفض، مما أدى إلى تفاقم أعمال العنف في عموم البلاد[٢].

وعلى الرغم من حظر المؤتمر الوطني الأفريقي، إلا أن قياداته استمرت في نضالها ضد العنصرية من خلال المؤتمرات والندوات ودعوات العصيان المدني وقيادة انتفاضة السود المستمرة، وقد شكلت سلسلة الكفاح الوطني للسود ضغوطًا كبيرة على حكم الأقلية البيضاء، وأضرت بالمصالح الاقتصادية للبيض. ومع استمرار الاحتجاجات والأعمال المسلحة السرية لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي، استمر القمع والتنكيل، وتم اعتقال وتعذيب العشرات من قادة الحركات، وأعلنت الطوارئ في عدة مدن. وظلت النخب الحاكمة ترفض الديمقراطية لعقود طويلة

---

(١) الشبكة العربية لحقوق الإنسان، «شهر يونيو وجريمة القتل الجماعي: سويتو بجنوب إفريقيا (يونيو ١٩٧٦) وبوسليم بليبيا (يونيو ١٩٩٦)»، ٢٤ يونيو ٢٠٠٧.
http://anhri.net/libya/llhr/2007/pr0624.shtml

(٢) نيلسون مانديلا، «رحلتي الطويلة من أجل الحرية»، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨٦.

بسبب الخوف على الامتيازات المالية والاقتصادية التي حققتها، حتى اضطرت الحكومة إلى الدخول في مفاوضات حول إنهاء النظام العنصري وتبني النظام الديمقراطي[1].

وكان وراء هذا التغيير أمران أساسيان، **أولهما**: استمرار النضال والتعبئة الاجتماعية والاحتجاج الشعبي والعصيان المدني ضد النظام العنصري، وكذلك ظهور قيادة معارضة معادية لهذا النظام، الأمر الذي أدى إلى تصاعد القمع، ومن ثم تصاعد الضغط الدولي على النظام وفرض عقوبات اقتصادية دولية عليه، مما دفع بريتوريا إلى إلغاء القوانين العنصرية تدريجيًا اعتبارًا من ثمانينيات القرن الماضي. أما **الأمر الثاني** فهو ارتفاع تكلفة الإبقاء على النظام العنصري وعدم قدرته على التعامل مع الأزمات، الأمر الذي أفضى إلى إدراك عدد من رجال الأعمال والمثقفين البيض بأنه قد يتم الدفاع عن مصالحهم بشكل أفضل في ظل نظام ديمقراطي جديد، ومن ثم شروعهم في الاتصال بحزب المؤتمر لمناقشة الانتقال إلى الديمقراطية.

لقد أفضت التعبئة الاجتماعية والضغوط الشعبية التي قادها حزب المؤتمر وعدد من المنظمات والحركات واتحادات العمال وسكان المدن من الفقراء والمحرومين إلى تبدل المصالح الاقتصادية للنخب؛ ومن ثم إدراكهم أن مصالحهم مهددة؛ الأمر

(١) مها عبد اللطيف، «المجتمع والتحول السياسي في جنوب أفريقيا حتى عام ١٩٩٩»، مرجع سبق ذكره، ص ٧٥.

الذي دفع النظام إلى الانفتاح. وهنا استغلت القوى المعارضة هذا الانفتاح واستمرت في الضغط والأعمال المسلحة، مستخدمةً في ذات الوقت سلاح التكتل والتقارب بين أجنداتٍ الحركات السياسية مع أجندة حزب المؤتمر الذي ظللت له، ولقائده نيلسون مانديلا، القيادة نظرًا لشخصية مانديلا ذاته وعدم تنازله عن استخدام العنف للوصول إلى أهداف الحزب.

وقد ساعدت عوامل أخرى في الوصول إلى عملية التفاوض، منها: انهيار الاتحاد السوفيتي والأنظمة الاشتراكية في شرق أوروبا، ومن ثم ضعف مصداقية معارضي الديمقراطية داخل النظام، وضعف التحالف الحاكم ذاته. كما أن تصاعد السياسات الاقتصادية النيوليبرالية أضعف احتمالات أن تهدد الدولة الديمقراطية الجديدة المصالح الاقتصادية للنخب القائمة[1].

ومع تولى دي كليرك السلطة في سبتمبر **١٩٨٩** خلفًا لـ«بيتر بوتا»، بادرت حكومته إلى اتخاذ بعض الإصلاحات السياسية؛ وقامت بعدد من الإجراءات التي مهدت السبيل أمام إجراء مفاوضات من أجل إقامة نظام سياسي جديد يقوم على المساواة بين المواطنين، ومثلت استجابة مباشرة لشروط المؤتمر الوطني الأفريقي التي وضعها للدخول في مفاوضات حول مستقبل

(١) عبد الفتاح ماضي، «**مداخل الانتقال إلى نُظم حكم ديمقراطية**»، في: **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى**، الجماعة العربية للديمقراطية، ٥ مارس ٢٠٠٨، ص ص ٣٠-٣١.

البلاد. وكان من بين هذه الإجراءات تحجيم الممارسات القمعية التي تقوم بها الأجهزة الأمنية ضد السود، والسماح بالمظاهرات السياسية السلمية، وإلغاء بعض القوانين العنصرية، علاوة علي إجراء بعض التغييرات الوزارية التي اتجهت في معظمها نحو تصعيد القيادات الإصلاحية في الحزب الوطني الحاكم، وصاحب ذلك أيضًا الإفراج عن قيادات حزب المؤتمر، ورفع الحظر المفروض على الحركات والتنظيمات الوطنية للسود وفي مقدمتها المؤتمر الوطني الأفريقي والحزب الشيوعي ومؤتمر الوحدة الأفريقية، كما ألغيت حالة الطوارئ في البلاد (باستثناء إقليم ناتال) في يونيو ١٩٩٠. وفي عام ١٩٩١ أعلن «دي كليرك» عزمه إلغاء ما تبقى من قوانين الفصل العنصري، كما أعلن عن نيته تشكيل حكومة متعددة الأعراق، وأكد على حق جميع المواطنين في التصويت.

وبعد ثلاثين عامًا من الصراع المسلح (١٩٦٠-١٩٩٠) الذي قاده حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ضد نظام الفصل العنصري، ووسط مشاعر جامحة ومتطرفة من العداء والكراهية بين الجانبين، نجح حزب المؤتمر الأفريقي بقيادة مانديلا في إجبار حكومة الأقلية على الاعتراف بالحقوق الدستورية الكاملة لجميع المواطنين، وأصبح لكل مواطن -بغض النظر عن لونه أو عرقه أو دينه- حق التصويت والمشاركة في الانتخابات على أساس «صوت واحد لكل مواطن» "one man, one vote"، ثم أعد مانديلا ودي كليرك «خارطة طريق» واقعية وثورية في آن، واقعية الخطى وثورية الحلم

والهدف. وقد اعترفا بانتقالية المرحلة، ولذلك تم تبني دستور «انتقالي» للبلاد في عام ١٩٩٣[١].

ومجمل القول: إن النظام العنصري ظل قائمًا في جنوب أفريقيا حتى تمت تقوية الفئات المحرومة والمهمشة -العمال والفقراء وسكان المدن من السود- إلى الحد الذي أمكنهم من دفع النظام العنصري إلى التفاوض. ولم تكن هذه الفئات من القوة بحيث تكون قادرة بمفردها على الإطاحة بالنظام كما حدث في دول أخرى مثل الفلبين وتشيكوسلوفاكيا وعدد من الدول الأفريقية جنوب الصحراء، كما إنه على إثر تزايد حدة الاحتقان والصراعات الداخلية جراء سياسات الفصل العنصري، وفرض العقوبات الاقتصادية الدولية على جنوب أفريقيا، تم إنهاء الحكم العنصري في أوائل التسعينات، وتم وضع دستور جديد للبلاد في عام ١٩٩٣، وذلك من خلال عملية تفاوضية أطلق عليها «الكوديسا» (الاتفاق من أجل جنوب أفريقيا ديمقراطية)، والذي نص على إقامة نظام فيدرالي يكفل حق جميع الأعراق في التصويت، وتم إجراء أول انتخابات برلمانية متعددة الأعراق (غير عنصرية)، في أبريل ١٩٩٤، في بلد لديه تراث متجذر من عدم الاعتراف بالآخر، شارك فيها ٨٦ بالمائة من الناخبين، وفاز بها المؤتمر الوطني الإفريقي، وتم انتخاب «نيلسون مانديلا» رئيسًا للبلاد. وفي مايو من نفس العام،

(١) المرجع السابق، ص ٣١.

اجتمع البرلمان الجديد لأول مرة بصفته جمعية تأسيسية. وفي منتصف التسعينيات من القرن الماضي أصبحت العملية الدستورية في جنوب أفريقيا المثال الواضح على الدساتير القائمة على مشاركة المواطنين، وذلك بعد إقرار الدستور الدائم للبلاد في عام ١٩٩٦[١].

• ثانيًا: أدوات النضال الوطني من أجل إنهاء نظام الفصل العنصري

لم يقتصر النضال الوطني الإفريقي على أسلوب واحد، بل أخذ أكثر من شكل، وكان متصاعدًا متراكمًا في نفس الوقت؛ بالرغم مما أصابه من إخفاقات وتراجع، وبالرغم من قسوة ووحشية رد الحكومة العنصرية عليه. والتجربة الجنوب أفريقية، لم تقدس وسائل النضال ولم تكن هناك مفاضلة لأسلوب على آخر، بل تعاملت مع كل وسيلة (سلميةٍ وعسكريةٍ وشعبيةٍ) وفقًا للظروف، ومسيرة تطور النضال، وفي أحيان معينة تقدمت وسيلةٌ على أخرى وفي أحيان أخرى استبدلت وسيلة بأخرى أو تم الجمع بين جميع الوسائل.

وقامت التجربة على تكامل وسائل النضال وأدواته؛ فاللجوء إلى الكفاح المسلح مثلًا لم يكن بمعزل عن النضال السياسي، بل أتى مكملًا للعمل السياسي ضمن استراتيجية نضالية واضحة

(١) Johannes Rantete and Hermann Giliomee, "Transition to Democracy through Transaction?: Bilateral Negotiations between the ANC and NP in South Africa", African Affairs, Vol. 91. No. 365, Oct., 1992, PP. 516-517.

وموحدة. هذا بالإضافة إلى تجنيد وتنظيم المجتمع الأهلي، من منظمات اجتماعية إلى منظمات نسائية وأخرى طلابية وما إلى ذلك، وكان الدعم الدولي واحدًا من أربع ركائز أساسية ارتكز عليها النضال ضد الأبارتهايد في جنوب أفريقيا. وقد اعتمدت مسيرة التحرر من نظام الفصل العنصري على عدة ركائز، وذلك على النحو التالي:

(١) الحوار مع الحكومة

شكَّلَ منهج الحوار مع الحكومة الركيزة الأولى في مسيرة الكفاح التحرري للمؤتمر الوطني الأفريقي؛ إذْ اتسم نضال المؤتمر الوطني الأفريقي في الفترة الأولى منذ تأسيسه عام **١٩١٢** وحتى وصول الحزب الوطني إلى الحكم عام **١٩٤٨**؛ بالتزامه منهج الحوار في تعامله مع السلطة العنصرية، ولكن سرعان ما تغير هذا المنهج بعد أن كشف النظام العنصري عن جوهره الاستيطاني اللاإنساني. ومع ذلك، لم تتخل قيادة المؤتمر الوطني الأفريقي عن السعي لإيجاد حلول من خلال الحوار. ولكن مع استكماله باستراتيجيات أخرى؛ هدفها الضغط على النظام العنصري من أجل الجلوس إلى طاولة المفاوضات.

(٢) المقاومة المسلحة

مع تواصل أعمال العنف والقمع التي مارسها النظام العنصري، نجح مانديلا في عام **١٩٦٠** في إقناع قيادة المؤتمر الوطني الأفريقي بتبني خيار الكفاح المسلح، وتم الإعلان عن

تأسيس الجناح المسلح للمؤتمر الوطني الأفريقي، بهدف مهاجمة وتخريب مواقع عسكرية وأهداف محددة دون إيقاع إصابات، ودون مهاجمة المدنيين. ومنذ عام ١٩٦٠ وحتى اندماج الجناح المسلح للمؤتمر الوطني الأفريقي في قوات الدفاع الوطني لجنوب أفريقيا عام ١٩٩٤؛ كانت المقاومة المسلحة الركيزة الثانية للكفاح التحرري للمؤتمر الوطني الأفريقي. وقد اعتبر مانديلا تلك الخطوة بأنها حاسمةً في تاريخ الحزب الذي ظل خمسين عامًا يعتبر العمل السلمي ونبذ العنف من صميم سياسته بلا جدالٍ أو نقاشٍ. وقال مانديلا: «سيكون الحزب من الآن فصاعدًا تنظيمًا مختلفًا؛ فقد وضعنا أقدامنا على طريق جديد تحفه المخاطر؛ إنه طريق العنف المنظم الذي ليس بمقدورنا أن نعلم نهايته، وقد أصدرنا تعليمات مشددة للمقاتلين بأنا لن نقبل بأي خسائر في الأرواح، فإذا لم تحقق الأعمال التخريبية النتائج التي نسعى إليها، فسوف ننتقل إلى المرحلة التالية وهي حرب العصابات. وكنّا نأمل أن أعمالًا من هذا القبيل سوف تجبر الحكومة على الجلوس حول مائدة المفاوضات». وفي تبنيه الكفاح المسلح كان الحزب متأثرًا بأجواء تلك المرحلة في الستينيات؛ إذْ بدأ الاستعمار ينكشف عن مناطقَ كثيرةٍ من القارة السمراء، وبدأت العديد من الدول الأفريقية تنال استقلالها، وفي المناطق التي لم ينحسر عنها الاستعمار مثل جنوب غرب أفريقيا بدأ الكفاح المسلح ضده يتعاظم ويتزايد[١].

(١) نيلسون مانديلا، «رحلتي الطويلة من أجل الحرية»، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٦٣-٢٧٢.

ومع أن الحزب تبنى الكفاح المسلح، إلا أنه ظل مؤمنًا بالكفاح السلمي المدني؛ وفي ممارسته للعنف المسلح كان حريصًا على تجنب القتل وسفك الدماء؛ وقد كان القس الجنوب إفريقي «دزموند توتو» يدعو إلى حل «لاعنفي» في الكفاح من أجل الحرية الذي نهض إليها السود في بلاده، على غرار غاندي ومارتن لوثر كينج، وكان يؤمن بأن القمع ينزع الإنسانية عن القامع بقدر ما ينزعها عن المقموع. وكان ينصح أصدقائه دائمًا أن يصونوا كرامتهم، ويذكّرهم بأن لا أحد بمقدوره أن يسلبهم إياها. ولذلك مُنح توتو جائزة نوبل للسلام لعام **١٩٨٤** تقديرًا لكفاحه السلمي ضد التفرقة العنصرية. كما كان قد منح من قبله زعيم المؤتمر الوطني الأفريقي «ألبرت جون لوتولي» جائزة نوبل للسلام عام **١٩٦٠**، ونال أيضًا نيلسون مانديلا ودي كليرك نفس الجائزة عام **١٩٩٣**[١].

(٣) النضال الشعبي المدني

مع استمرار انتهاك نظام الفصل العنصري لحقوق السود، وبعد الإعلان عن الفصل العنصري باعتباره سياسةً رسميةً للدولة؛ ظهرت بعض القيادات الشابة التي رأت أن حزب المؤتمر الوطني

---

(١) «أبرز الحاصلين على جائزة نوبل»، الجزيرة. نت،
http://www. aljazeera.net/ news/ international/ 2004/ 10/ 9/ %D8%A3% D8%A8%D8% B1%D8%B-2%D8 %A7%D9%84%D8% AD%D8%A7%D8 %B5%D9%84 %D9%8A% D9%-86% D8%B9%D9 %84%D9%89 Ù%D8%AC%D 8%A7%D8%A6 %D8%B2%D 8%A-9%D 9%86%D9%8 8%D8%A8%D9%84

الأفريقي فقد روح المواجهة والقدرة على المقاومة والتحدي، وأصبح معزولًا عن الجماهير، فقاموا بتأسيس رابطة شباب الحزب، باعتبارها جناح تابع للحزب وامتدادًا له، وأخذوا يطالبون من داخل المؤتمر بتغييراتٍ في الاستراتيجية، وارتأوا أن هناك حاجة لاتباع تكتيكات أكثر قوةً وتأثيرًا؛ كالدعوة للإضراب والعصيان المدني والمقاطعة وتحدي السلطات وعدم الرضوخ لقوانين الدولة العنصرية. وبطبيعة الحال فإن مثل هذه الخطوات الاحتجاجية تتطلب مشاركةً جماهيرية واسعةً، وبالتالي كان على الحزب تقوية أطره التنظيمية وتفعيلها، والتقرب أكثر من الجماهير. وقد تم تبني هذا النهج من قبل المؤتمر عام **١٩٤٩**، وهو العام الذي تلا وصول الحزب الوطني للسلطة.

ولما كان نظام الفصل العنصري يهدف إلى تكريس الفصل التام بين المجموعات العرقية المختلفة من خلال القوانين، بما فيها فرض قوانين وقيود صارمة على الحركة والتنقل، وكذلك الترحيل الإجباري؛ فقد عمدت حملات التحدي إلى كسر قوانين وأنظمة الفصل العنصري؛ كطلب خدمات مكاتب البريد المخصصة لـ«البيض فقط»، واستخدام القطارات المخصصة للبيض، وكسر قوانين التنقل العنصرية، وقيام الهنود و«الملونين» والمتطوعين البيض بدخول المناطق المحظورة عليهم بدون الحصول على تصاريح، فضلًا عن حملات الإضراب عن العمل.

ومع أهمية الحوار والمقاومة المسلحة في محاصرة نظام

الفصل العنصري؛ إلا أن هذه الأنماط من النضال الجماهيري الواسع شكّلت الركيزة الأكثر أهمية في النضال داخل البلاد؛ والتي عبرت عن نفسها في الحملات الشعبية التي قادها المؤتمر الوطني الأفريقي؛ مثل «حملة التحدي» ضد القوانين غير العادلة في الخمسينيات. وكان أهم ما أنجزته الحركة الجماهيرية هو تشكيل الحركة الجماهيرية الديمقراطية (MDM)، التي تمكنت من ملء الفراغ الناشئ عن حظر الأنشطة والتشكيلات السياسية، بما فيها حظر نشاطات المؤتمر الوطني الأفريقي. وكان أهم ما حققته الحركة هو تجميع وتوحيد جميع التجمعات والتنظيمات المناهضة للأبارتهايد؛ بما فيها النقابات العمالية والاتحادات التجارية، المنظمات الطلابية، المنظمات النسوية، المنظمات غير الحكومية، والتنظيمات الأكاديمية، والجماعات المتعاطفة من قطاع الأعمال وغيرهم. وقد عملت جميع هذه التجمعات والتنظيمات تحت مظلة الجبهة الديمقراطية الموحدة (UDF) التي واصلت الحملات المنظمة ضد نظام الأبارتهايد، وكان من بينها «حملة المليون توقيع» التي تدين الفصل العنصري، والإضراب عن الطعام لمدة يومين احتجاجًا على استثناء المواطنين السود من المشاركة في الانتخابات البرلمانية. وقد تركز اهتمام الجبهة على تنسيق الاحتجاجات ضد الدستور العنصري لعام ١٩٨٣، والاحتجاج على البرلمان الثلاثي (العنصري) لعام ١٩٨٤، وسرعان ما أصبحت الجبهة منظمة قوية ضمت ما يزيد عن ستمائة منظمة مناهضة للعنصرية من النقابات

والجمعيات والاتحادات الطلابية[1].

(٤) التواصل مع المجتمع الدولي

مع تواصل النداءات لحملات الدعم والمساندة الأممية من بقية العالم، ومع توسعها، وزيادة زخمها، تشكلت الركيزة الرابعة للكفاح، وهي مواصلة الجهود من أجل ممارسة ضغط دولي على النظام عبر المقاطعة، وفرض العقوبات وسحب الاستثمارات، وهي الاستراتيجية التي بدأها حزب المؤتمر الوطني الأفريقي منذ وقت مبكر، حيث ناشد زعيم المؤتمر الأفريقي الشعب البريطاني عام ١٩٥٩ لمقاطعة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. ومنذ تلك اللحظة فصاعدًا؛ أرسل المؤتمر الوطني الأفريقي الوفود لإطلاع المجتمع الدولي على ممارسات نظام الفصل العنصري، وتأكيد الحاجة الضرورية لعزله ومقاطعته، وفرض عقوباتٍ اقتصاديةٍ عليه؛ فعلى سبيل المثال توجه «مانديلا» إلى أثيوبيا لحضور القمة الأفريقية وللقيام بجولات مكوكية على معظم دول القارة لكسب الدعم السياسي، والحصول على معونات عسكرية تمهيدًا لانطلاق العمل المسلح[2].

---

(١) بنغاني نجيليزا وأدري نيوهوف، «المؤتمر الوطني الأفريقي: دروس ملهمة في النضال ضد الاستعمار الاستيطاني العنصري»، **مرجع سبق ذكره.**

(٢) جيف هاند ميكر، «مقاومة الأبارتهايد واجب إنساني»، جريدة حق العودة، العدد ٢١-٢٢، ٢٠٠٧.

http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/255-article01.

وكان الضغط الدولي، وحملة الانتقادات والعقوبات الموجهة ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا من بين أهم عوامل انهيار النظام فيما بعد، وعلى سبيل المثال، ولتوضيح أثر الانتقادات الدولية على النظام، فقد أثارت مذبحة شاربفيل (١٩٦٠) اضطراباتٍ في جميع أنحاء البلاد، وتسببت للحكومة في أزمة وحرج شديدين، فقد توالت الاحتجاجات الغاضبة من كل أنحاء العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وتدخل مجلس الأمن الدولي لأول مرة في شؤون جنوب أفريقيا ملقيًا اللوم على الحكومة، وطالبها باتخاذ إجراءات لتحقيق المساواة بين كل الأجناس، وقد أدت موجة الانتقادات الدولية إلى انهيار سوق جوهانسبرج للأوراق المالية، وهروب رؤوس الأموال خارج البلاد، وبدأ الكثير من البيض باتخاذ تدابير الهجرة، وأخذ يطالب البعض الحكومة بتقديم تنازلات للسود[١].

(٥) المفاوضات المباشرة

كانت الركيزة الخامسة في نضال المؤتمر الوطني الإفريقي هي المفاوضات المباشرة مع البيض، وقد بدأها «مانديلا» بنفسه أثناء وجوده في السجن وبشكل سري، لقناعته أن المفاوضات هي المحصلة الطبيعية لجميع مسارات الكفاح، وأنها تتويج للتراكمات النضالية، ثم خاضها الحزب علنًا، لكن دون أن يهمل الخيارات

(١) نيلسون مانديلا، «رحلتي الطويلة من أجل الحرية»، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٦.

الأخرى كالمقاومة المسلحة والشعبية والضغوطات الدولية. وبعد تحرره وفي أثناء زيارته لسجناء مضربين في سجن جزيرة روبن، قال لهم مانديلا: «إني متعاطف معكم، وأعلم أن كل جندي يتمنى أن يهزم عدوه في ساحة المعركة، لكن النصر بهذه الطريقة وفي حالة مثل حالتنا غير ممكن، فقد انتقل النضال إلى مائدة المفاوضات».

وفي نهاية الثمانينيات، وبعد سنواتٍ مريرةٍ من الكفاح والمعاناة، بدا في الأفق ملامح تغيراتٍ جذريةٍ عديدةٍ ستكون عمادَ المرحلة المقبلة، ولفهم أفضل لمعطيات تلك المرحلة، وكيف كان يفكر قادتها، لنقرأ ما كتبه مانديلا عن تلك الحقبة المفصلية من تاريخ البلاد: «حاربنا حكم الأقلية البيضاء ثلاثة أرباع القرن، وخضنا النضال المسلح لأكثر من عقدين من الزمن، أزهقت أرواح كثيرة من الطرفين، وظل العدو محافظًا على قوته وتصميمه. ورغم دباباته وطائراته فلابد أنه أحس بأنه يرتكب خطأ تاريخيًا فادحًا؛ فالحق بيدنا، ولكنا لا نملك القوة الكافية. وأصبح واضحًا في ذهني أن النصر العسكري بعيدَ المنال، إن لم يكن مستحيلًا، وأنه لم يعد من الحكمة أن يستمر الطرفان في فقدان آلاف -إن لم نقل ملايين- الأرواح في حرب لا طائل منها ولا ضرورة لها، وأنه لا بد أن الحكومة قد باتت مقتنعةً أن أوان الحوار قد آن»[1].

وكان أساس التفاوض بين طرفي الصراع في جنوب أفريقيا،

(١) المرجع السابق، ص ٤٩١.

قبولَ البيض والنخب الحاكمة وضعَ أول دستور ديمقراطي دائم للبلاد عام ١٩٩٦، شريطة توفير الحماية للوضع الحالي لتوزيع الثروة الاقتصادية، مقابل الاندماج السياسي لغير البيض وحصولهم على حق التصويت. ولم يكن التفاوض بين النخب كما حدث في دول أمريكا اللاتينية، وإنما كان بين ممثلين عن حكومة الفصل العنصري وممثلين للفئات الدنيا والمحرومة من العمل السياسي مثل العمال والعاطلين عن العمل وعدد من المنظمات والحركات الأخرى وبقيادة حزب المؤتمر[١].

• ثالثًا: مراحل إنهاء نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا

من أجل التوصل إلى صيغةٍ مقبولةٍ للتعايش السلمي والمصالحة الوطنية مرت جهود إنهاء نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا بمراحل عديدة، وفيما يلي عرض المراحل الرئيسة:

(١) مرحلة استكشاف النوايا والإعداد للمفاوضات

تؤرخ هذه المرحلة بمنتصف الثمانينيات من القرن العشرين؛ حيث قام النظام العنصري بطرح عدة مبادرات تقوم على قبول الحزب الوطني بإيجاد نموذج دستوري قابل للتفاوض يقوم علي أساس «أمة واحدة» داخل جنوب أفريقيا غير المجزأة، مما يعني

(١) عبد الفتاح ماضي، «مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية»، في: لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى، مرجع سبق ذكره، ص ٣١.

ولو بصورةٍ ضمنيةٍ تخلي النظام عن المفهوم العنصري كمحدد دستوري للبلاد، ولكن مع التمسك في الوقت نفسه بضرورة مراعاة «حقوق الجماعات» و«الأقليات» في إطار دولة جنوب أفريقيا الموحدة.

وكان الحوار في تلك الظروف موضوعًا حساسًا؛ إذْ اعتبره الطرفان علامةَ ضعف وخيانةً، وبالتالي لن يقبل أحد الطرفين بالجلوس للحوار ما لم يقدم الطرف الثاني تنازلات هامةً. فمن ناحيةٍ كانت الحكومة ترى حزب المؤتمر الوطني الإفريقي منظمةً شيوعيةً إرهابيةً، ومن ناحية ثانية كان حزب المؤتمر يرى أن الحكومة عنصريةً وفاشيةً ولا مجال للحديث معها.

وخلال تلك الفترة وتحديدًا في عام ١٩٨٧ تم عقد العديد من جلسات المباحثات بين نيلسون مانديلا -زعيم المؤتمر الوطني الأفريقي والمسجون آنذاك- ووزير العدل في حكومة جنوب أفريقيا، وتكررت هذه اللقاءات بين الطرفين طوال تلك الفترة، واستهدفت المباحثات بصورة رئيسة إقناع المؤتمر الوطني الأفريقي بالتخلي عن بعض مبادئه الأساسية لاسيما الكفاح المسلح، والتحالف مع الحزب الشيوعي، والتعبئة والإثارة الجماهيرية، باعتبار ذلك شروط مسبقة للإفراج عن نيلسون مانديلا والدخول في مفاوضات معه. وعلى الجانب الآخر، قوبلت هذه المطالب بالرفض من جانب مانديلا، الذي أكد في خطاب سري له أرسله إلى حكومة «بوتا» في مارس ١٩٨٩، على رفض الانطلاق في

المفاوضات من شروط الحكومة الثلاثة السالف ذكرها. وشدد على ضرورة التركيز على قضيتين أساسيتين هما: حكمُ الأغلبية في إطار دولة موحدة، وموقف البيض من ذلك المطلب، وإصرارهم على وضع ضمانات تحول دون أن يكون حكم الأغلبية بمثابة تسلط السود على الأقلية البيضاء، على أن تكون مهمة حزب المؤتمر وحكومة الحزب الوطني هي التوفيق بين هاتين القضيتين، واقترح مانديلا أن يتم ذلك عبر مرحلتين أساسيتين الأولي تهيئة المناخ للمفاوضات من خلال اتفاق الطرفين على شروطها، والثانية المفاوضات الفعلية للوصول إلى تسوية للصراع[١].

وكتب مانديلا في مذكرته لرئيس الدولة «بوتا»: «إني أتخوف من شبح دولة في جنوب إفريقيا تنقسم إلى معسكرين يعادي كل منهما الآخر، ويذبح بعضهما بعضا: البيض في جانب والسود في الجانب الآخر». واعتبر مانديلا أن أغلب المشاكل بين الطرفين تعود إلى غياب الاتصال بينهما، وأن كثيرًا منها يمكن أن يحل بالمحادثات[٢].

وجنبًا إلى جنبٍ مع المباحثات التي تمت بين نيلسون مانديلا

(١) محمد عاشور مهدي، «الديمقراطية في أفريقيا تجربة التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب أفريقيا»، مرجع سبق ذكره.

(٢) عبد الفتاح ماضي، «**مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية**»، في: **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى**، ، ص ٤٩٨.

وممثلي النظام العنصري، كانت هناك لقاءاتٌ مماثلةٌ بين أكاديميين ورجال صناعة من البيض وقادة المؤتمر الوطني الأفريقي في المنفى للتشاور حول مستقبل البلاد لاسيما على الصعيد الاقتصادي خلال مرحلة ما بعد انتهاء نظام الفصل العنصري، وكانت تلك المباحثات غير الرسمية بين الجانبين أداةً أساسيةً وهامةً، نظرًا لما أتاحته من فرصةٍ لكل طرف للتعرف على إمكانات وخيارات التفاوض مع الطرف الآخر، بعيدًا عن ضغوط الجماهير، واحتمالات فشل المباحثات.

وكان للمباحثات بين الجماعات البيضاء بقواها وعناصرها المختلفة (رسميةً وغير رسميةٍ)، (متحدثي الإنجليزية والأفريكانر)، (ساسة ورجال اقتصاد وصناعة) مع قادة المؤتمر الوطني الأفريقي، نتائج عديدة؛ حيث أسفرت عن بعض التحولات الظاهرة في الخطاب السياسي للمؤتمر والمنظمات المتحالفة معه؛ فإلى جانب تأكيد مانديلا على ضرورة مراعاة مخاوف البيض فيما يتصل بحكم الأغلبية في مرحلة ما بعد الأبارتهايد، تراجع المؤتمر الوطني الأفريقي عن الحديث عن البناء الاشتراكي والالتزام بسياسات تأميم البنوك والمناجم والصناعات الاحتكارية وهو ما مثل تجاوبًا مع مخاوف رجال الصناعة والبنوك من البيض وإن ظل الحديث عن اقتصاد مختلط تتعاون الدولة والقطاع الخاص في تنفيذه، وكذا الالتزام بإعداد برنامج لإصلاح الأراضي[1].

(١) المرجع السابق.

(٢) مرحلة المباحثات الثنائية وبناء الثقة

تم خلال هذه المرحلة عقد لقاءات ومباحثات ثنائية بين ممثلي حكومة جنوب أفريقيا والمؤتمر الوطني الأفريقي استهدفت في مجملها الاتفاق على إجراءات معالجة بعض القضايا الشائكة في العلاقة بين الطرفين، وكان الكفاح المسلح أولى وأهم القضايا التي طُرحت للنقاش، وقد استغرق النقاش حولها أشهرًا طويلة، وكانت الحكومة تلحُّ على ضرورة نبذ حزب المؤتمر العنف أولًا، وأن يتخلى عن السلاح قبل البدء بالمفاوضات، وحتى قبل أن يُسمح لمانديلا مقابلة الرئيس «بوتا»، حيث كانت الحكومة تعتبر العنف المسلح جريمة لا يمكنها القبول بها.

وفي المقابل اعتبر مانديلا أن الدولة هي المسؤولة عن العنف، وأنها الطرف الظالم وليس المظلوم، وهي التي تملي على الحزب والجماهير أشكال النضال ووسائله؛ فإذا استخدمت الدولة العنف فليس أمام الضحية إلا اللجوء للعنف، وفي هذه الحالة يكون العنف دفاعًا عن النفس. وإذا اختارت الدولة الوسائل السلمية سيعتمد الحزب الوسائل السلمية. وأن المشكلة ليست في نبذ العنف، بل هي في الحقيقة أن الحكومة ترفض مقاسمة السلطة مع السود[١].

القضية الثانية: على جدول المفاوضات كانت تحالف حزب

(١) نيلسون مانديلا، «رحلتي الطويلة من أجل الحرية»، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠٢.

المؤتمر الوطني الإفريقي مع الحزب الشيوعي؛ حيث تبنى الحزب الوطني الحاكم أثناء فترة الحرب الباردة أشد المبادئ وأكثرها تطرفًا في عدائها للشيوعية، واعتبر الاتحاد السوفيتي إمبراطوريةَ الشر، ولم يكن سهلًا أبدًا زحزحة الحزب عن هذه المبادئ؛ لذلك كان يصر على أن يعلن حزب المؤتمر الوطني الأفريقي تخليه عن تحالفه مع الحزب الشيوعي قبل البدء بالمفاوضات. لكن رد مانديلا كان قويًا؛ فاعتبر أنه من غير المعقول أن يقبل أي مناضل يحترم نفسه بأن يتلقى أوامر من الجهة التي يعاديها، أو أن يتخلى عن حليف قديم إرضاءً لعدوه، لأن ذلك سيفقده مصداقيته أمام شعبه. لكنه أكد في نفس الوقت على أن الحزب الشيوعي وحزب المؤتمر الوطني الإفريقي حزبان منفصلان ومستقلان يتميز كل منهما عن الآخر، ولكنهما يشتركان في أهداف قريبة المدى مثل الإطاحة بحكومة التمييز العنصري، أما الأهداف البعيدة فهي ليست واحدةً[1].

أما القضية الثالثة: فكانت التأميم؛ حيث عبّر الحزب الحاكم عن خشيته من قيام حزب المؤتمر في -حال استلامه الحكم- تأميم كل شيء في البلاد. وكان رد مانديلا بأن حزبه يسعى لتحقيق توزيع أكثر عدالة لدخل بعض الصناعات الاحتكارية، وبالتالي قد يشمل التأميم بعضًا منها، مؤكدًا أن برنامج الحزب ليس اشتراكيًا. كما

(١) المرجع السابق، ص ٥١٠.

عبّرت الحكومة عن خشيتها من تعرض حقوق الأقلية للخطر في حال حكم الأغلبية، وتساءلت عن الوسائل التي ستستخدمها الأغلبية لضمان حقوق الأقلية البيضاء. وكان رد مانديلا بأن حزبه يؤمن بالمساواة بين جميع المواطنين بغض النظر عن لون بشرتهم، وأن ميثاق الحرية يتحدث عن توحيد الناس على أساس القانون، وأنه لا يسعى للتخلص من أحد، لأنهم مواطنون أفريقيون. موضحًا أن رفض الحكومة حُكم الأغلبية هو محاولةٌ مكشوفةٌ للاحتفاظ بالسلطة منفردةً. وطالب مانديلا أن تدرك السلطة أن السلم الأهلي وحكم الأغلبية وجهان لعملة واحدة، وأن هذه البلاد لن تعرف الأمن والسلام إلا بتطبيق حكم الأغلبية الديمقراطي، مؤكدًا في نفس الوقت على أهمية الدور الذي سوف يلعبه البيض في أي ترتيبات سياسية جديدة، لأن عزل البيض، يعني تدمير البلاد، وأن طردهم لن يجلب على البلاد سوى الخراب والدمار[1].

وقد أسفرت المباحثات عن إعلان المؤتمر الوطني الأفريقي عن توقيع الطرفين على «اتفاقية بريتوريا» التي بموجبها أعلن حزب المؤتمر تعليقه للعمليات العسكرية لتوفير مناخ ملائم للمفاوضات، مقابل عفو كامل عن السجناء السياسيين، وإعادة النظر بقانون الأمن الداخلي، وتعهد في ١٢ فبراير ١٩٩١ بوقف عمليات التسلل وتهريب السلاح إلى جنوب أفريقيا، الأمر الذي مثل تحولًا في

(١) المرجع السابق، ص ٥٣٢.

استراتيجية المؤتمر الوطني ومبادئه القائمة على الربط بين وقف الكفاح المسلح وبدء المفاوضات. ويصف مانديلا الجولات الأولى من المفاوضات قائلًا: «كان منظرًا رائعًا أن نرى قادة الحزب الوطني الحاكم وقادة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وهم يتصافحون، فطالما ناصب الطرفان العداء لبعضهما، ولكن اليوم يكتشف كل طرف أن الطرف الآخر ليس شيطانًا كما كان يظنه».

ويبدو أن مانديلا قد رأى أن هناك فرصةً كبيرةً في التوصل إلى تسويةٍ سياسيةٍ مع تصاعد الضغط الدولي على حكومة الأقلية البيضاء، وفرض العقوبات الاقتصادية على جنوب أفريقيا، وتحت ضغط النضال الجماهيري، والضغوطات الدولية، وتماشيًا مع المتغيرات الجذرية التي بدأت تضرب في أماكن عديدة من العالم مع نهاية الثمانينيات، اضطرت الحكومة للقيام بإصلاحات كبيرة لتحسين صورتها دوليًا، والتخفيف من حدة الانتقادات بحقها؛ فشرع «دي كليرك» بصورة منظمة في تفكيك لبنات النظام العنصري لبنةً لبنة؛ ففتح الشواطئ للمواطنين من كافة الأجناس والأعراق، وأعلن عن نيته إلغاء قانون المحافظة على المرافق المنفصلة، وهو القانون الذي ظل لسنوات عديدة أساسًا لنظام التمييز العنصري، ثم أعلن عن حل جهاز إدارة الأمن القومي المختص بمحاربة القوى المناهضة للتمييز العنصري.

ومن الجدير بالذكر أن هذه المرحلة لم تمض بسلام بل تخللتها العديد من التحديات والانتكاسات، تمثلت في الانشقاقات

التي حدثت داخل كل من الحزب الوطني والمؤتمر الوطني الأفريقي؛ فعلى صعيد الجماعة البيضاء شهد الحزب الوطني الحاكم آنذاك انشقاقًا رئيسًا بين المطالبين بإدخال إصلاحات جوهرية علي النظام واحتواء مطالب الجماعات الإثنية وغيرها من جماعات المصالح في المجتمع، وبين المحافظين الرافضين لهذا الاتجاه والمتمسكين باستمرار الوضع القائم.

وعلى ما يبدو لم تكن الحكومة العنصرية حتى ذلك التاريخ جادةً وصادقةً في نيتها إلغاء نظام الفصل العنصري كليًا، بل كانت تماطل وتراوغ لكسب الوقت والتكيف مع الظروف الدولية والمحلية الجديدة، والالتفاف على الإرادة الشعبية. وربما كان في ذهنها أن الإصلاحات التي تقوم بها ستكون كافية لتخفيف العقوبات الدولية المفروضة عليها، وكافية لإخراجها من عزلتها الدولية. وعلى المستوى الداخلي كانت تحاول إيجاد مقترحات -تعتبرها تنازلات جوهرية- الهدف منها الخروج بأقل الخسائر، أو الاحتفاظ بالسلطة لأطول مدى ممكن، ومن ضمن هذه المقترحات «الخطة الخماسية»، التي تقدم بها الحزب الوطني وتضمنت حقوق الجماعات العرقية، على أساس المساواة في الحقوق بين جميع المجموعات العرقية والجنسية في جنوب أفريقيا، وقد حدد الحزب الوطني هذا المفهوم كوسيلة لضمان حقوق الأقلية البيضاء وضمان استمرارها بالحكم في المستقبل. لذلك فقد رفض المؤتمر الوطني الأفريقي هذا الطرح، باعتبار أنه يسعى لتحديث التفرقة العنصرية

بدلًا من إلغائها، وأنها محاولة لتقديم نظام التمييز العنصري من الباب الخلفي، وأن الحزب الوطني يستعمل حقوق الأقليات العرقية حصان طروادة من أجل الاحتفاظ بالسلطة[1].

وعلي الجانب الآخر، شهد المؤتمر الوطني الأفريقي جدلًا واسعًا حول الأسلوب الواجب اتباعه لمواجهة الوضع في البلاد؛ حيث طالب البعض باستمرار المقاومة السلمية وقبول المفاوضات وتعديل استراتيجية المؤتمر وأدواته؛ بما يتفق وتطورات الأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية، في حين رأى فريق آخر ضرورة التمسك بمبادئ وأسس المؤتمر التي قام عليها ومن أجلها، وطالب بتصعيد الكفاح المسلح واعتبر أي تنازل في هذا الصدد خيانةً للنضال الوطني وخروجًا عن مبادئ المؤتمر وأهدافه، ولكن في ظل التطورات الإقليمية والدولية الضاغطة وجد كل فريق نفسه مضطرًا لتقديم بعض التنازلات من أجل التوصل إلى تسويةٍ مقبولةٍ من الطرفين وتحقق الاستقرار النسبي للبلاد.

وخلاصة القول: فإن المباحثات الثنائية كانت بمثابة قوة دفع وضغط في ذات الوقت على كل من الحزب الوطني والمؤتمر الوطني الأفريقي للاستمرار في عملية التفاوض من أجل إنهاء الصراع السياسي في جنوب أفريقيا من خلال التوصل إلى صيغة ملائمة لحكم الأغلبية تضمن مصالح الأقلية البيضاء وهي الصيغة

(١) نيلسون مانديلا، «رحلتي الطويلة من أجل الحرية»، مرجع سبق ذكره، ص ٥١٩.

التي بات البحث عنها هو القاسم المشترك بين القوى السياسية على ساحة جنوب أفريقيا[1].

(٣) مرحلة التفاوض على آليات المرحلة الانتقالية

بدأت في أواخر عام ١٩٩١، جولات المفاوضات الحقيقية بين الحكومة ومختلف الأطياف السياسية في جنوب أفريقيا، وكانت تحت شعار «من أجل دولة ديمقراطية في جنوب أفريقيا»، وعرفت اختصارًا باسم «كوديسا»، وقد عُقدت في مركز التجارة العالمي في جوهانسبرج، بحضور ثمانية عشر وفدًا يمثلون جميع الاتجاهات السياسية في جنوب أفريقيا، وبحضور مراقبين دوليين من الأمم المتحدة ودول الكومنولث والاتحاد الأوروبي ومنظمة الوحدة الأفريقية. وقد انعقد مؤتمر كوديسا على مرحلتين، الأولى: في العشرين من ديسمبر ١٩٩١، والثانية في ١٥ مايو ١٩٩٢.

وفي أولى أيام مباحثات «كوديسا»، صادقت جميع الأطراف المشاركة بما فيها الحزب الوطني الحاكم وحزب المؤتمر الوطني الإفريقي على إعلان أهداف، بحيث يكون هذا الإعلان ملزمًا لجميع الأطراف، ويحدد الإطار العام للمفاوضات، وكان أهم ما جاء في الإعلان هو قبول الحكومة تأسيس جمعية دستورية منتخبة تضع الدستور الجديد، وتتولى مهام المجلس التشريعي الانتقالي،

---

(١) محمد عاشور مهدي، «الديمقراطية في أفريقيا تجربة التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب أفريقيا»، **مرجع سبق ذكره.**

وأيضًا الاتفاق على الإطار الأساسي لبناء دولة موحدة في جنوب أفريقيا، يحكمها دستور، ويحميها نظام قضائي مستقل، يضمن المساواة أمام القانون، وحماية الحريات المدنية وحقوق الأفراد، أي دولة ديمقراطية تعددية يكون فيها تداول السلطة عبر صندوق الانتخابات التي تشارك فيها جميع فئات الشعب دون تمييز. ومن جانبه رفض حزب «الحرية إنكاثا» هذا الإعلان، وأعلن انسحابه من المفاوضات، وتأسيس جبهة متحالفة مع زعماء قبليين وبيض من اليمين المتطرف هدفها إنشاء وطن للأفريكان، وذلك لأن عبارة دولة موحدة في جنوب أفريقيا -التي تضمنها الإعلان- كان يترتب عليها استبعاد فكرة الاتحاد الفيدرالي (التي كان يصر عليها حزب «الحرية إنكاثا» لأنها تضمن مصالحه القبلية كزعيم للزولو)[1].

ولم تكن المفاوضات ولا أوضاع البلاد تسير على نحو جيد؛ بل كان المشهد العام يعمّه الاضطرابات وأعمال العنف والقتل، وكان للحزب الوطني الحاكم استراتيجية بعيد المدى لإضعاف حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، وذلك من خلال السعي إلى اصطناع جماعات يمكن عن طريقها تحقيق هذا الهدف دونما حاجة إلى تقديم تنازلات جوهرية للجماعة السوداء، وهو ما حاول تحقيقه من خلال تشكيل حلف معاد لحزب المؤتمر كان قوامه حزب «الحرية إنكاثا»، وبعض الملونين؛ وذلك من خلال إقناع الملونين

(١) نيلسون مانديلا، «رحلتي الطويلة من أجل الحرية»، مرجع سبق ذكره، ص ٥١٩.

بأن حزب المؤتمر يعاديهم، ومساندة رغبة زعيم حزب الحرية إنكاثا «مانجوسوثو بوتيليزي» بالاحتفاظ بقوة الزولو وهويتهم ومكتسباتهم في إطار نظام الحكم الاتحادي الفيدرالي، كبديل عن الدولة الواحدة[١].

ومع الكشف عن التعاون السري بين قوى الأمن التابعة لحكومة بريتوريا وحزب الحرية إنكاثا لقمع أنصار حزب المؤتمر الوطني، صعّد الأخير من نضالاته الجماهيرية، ونظّم العديد من المسيرات الشعبية؛ الأمر الذي أدى لسقوط قتلى على يد الشرطة العنصرية. وفي عام **١٩٩١** انسحب المؤتمر الوطني من المفاوضات احتجاجًا على عمليات العنف والمذابح التي ارتكبت في حق أنصاره من قبل مسلحين من حزب الحرية إنكاثا، دونما أي تدخل من قوات الأمن في مايو **١٩٩١**، كما دعا إلى إضراب عام في الثالث والرابع من أغسطس **١٩٩٢**، تأييدًا لمطالب الحزب في التفاوض والاعتراض على دعم الحكومة للعنف. ولكن الإجراءات التي اتخذتها حكومة دي كليرك في مواجهة المتورطين في أعمال العنف من أعضاء الحكومة -والتي تضمنت إقالة وزيري الدفاع والشرطة من منصبيهما- قد هيأت المناخ للعودة من جديد إلى مائدة المفاوضات[٢].

---

(١) **المرجع السابق**، ص ٥٤٢.

(٢) محمد عاشور مهدي، «الديمقراطية في أفريقيا تجربة التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب أفريقيا»، **مرجع سبق ذكره.**

وعلى الرغم من استئناف المفاوضات بين الطرفين، فقد ظل الخلافُ محتدمًا حول مجموعة من القضايا الرئيسة، وبخاصة: الخلاف حول دمج قوات المؤتمر الوطني وحركات التحرير في جيش جنوب أفريقيا، وتسليم تلك القوات أسلحتها للحكومة انطلاقًا من عدم منطقية استمرار وضع هذه القوات في ظل تحول منظماتها إلى أحزاب سياسية، الأمر الذي لم يتقبله المؤتمر الوطني الأفريقي تحسبًا لفشل المفاوضات وتدهور مركزه التفاوضي[١].

وعلى الجانب الآخر، اضطر حزب المؤتمر إلى تقديم بعض التنازلات والحلول الوسط من أجل المضي قدمًا في عملية التفاوض وإنجاز عملية التحول الديمقراطي، وكان من بينها: إعلان التزامه بعدم التسريح الجماعي للموظفين البيض العاملين في الجهاز الإدارى واستمرار احتفاظهم بمناصبهم، والقبول بتشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية ومشاركة أحزاب الأقلية فيها، كما تراجع حزب المؤتمر عن توجهاته الاقتصادية الاشتراكية، والأهم من ذلك كان قبول حزب المؤتمر بفكرة العفو المشروط عن مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في إطار آليات العدالة الانتقالية[٢].

ومن ناحيةٍ ثانيةٍ بدأت مصداقية الحزب الوطني في توجهاته الإصلاحية تتدهور، حتى في أوساط البيض حيث كانت هناك

---

(١) **المرجع السابق.**

(٢) راوية توفيق، «مانديلا وإرساء أسس المصالحة الوطنية»، **مجلة آفاق أفريقية**، العدد ٤٠، المجلد ١٢، ٢٠١٤، ص٢٤.

أصوات يمينية معارضة؛ الأمر الذي دعا «دي كليرك» للمقامرة برصيده وتنظيم استفتاء لجميع البيض على سياساته الإصلاحية ومفاوضاته مع السود. وجاءت نتيجة الاستفتاء لصالح دي كليرك، مما زاد من قوته الداخلية وتصلبه في المفاوضات أكثر، وإصراره على وضع بعض العراقيل، أو ما كان يعتبرها ضمانات لحقوق البيض؛ فكان يقترح تشكيل مجلس شيوخ غير منتخب يملك حق نقض التشريعات الصادرة عن البرلمان، وهو ما رفضه حزب المؤتمر الوطني الأفريقي واعتبره التفافًا على إرادة الشعب، وعنصرية من نوع آخر[1].

وبعد مباحثاتٍ مكثفةٍ توصلت الأطراف لاقتراح تشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقتة لمدة خمس سنوات، تشارك فيها جميع الأحزاب الفائزة بأكثر من خمسة بالمائة من الأصوات في الانتخابات العامة، التي تم الاتفاق على موعدها، وكان الهدف من ذلك تجنب قاعدة أن «الفائز يأخذ كل شئ»، وكان قبول تمثيل الأحزاب الصغيرة في الحكومة يهدف إلى ضمان تمثيل الأقليات العرقية ذات الكثافة السكانية المنخفضة، ومنع انفراد حزب وحيد بالسلطة، لتؤكد هذه التجربة على أنه لا يجب التركيز في عمليات التفاوض السياسي على التوصل إلى نتائج بعينها بل يجب التركيز على إزالة مخاوف المشاركين فيها أو المعنيين بأمرها فربما كان

(١) نيلسون مانديلا، «رحلتي الطويلة من أجل الحرية»، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦٤.

هذا هو السبيل الوحيد لتجنب الوقوع في أسر الاستبعاد[1].

وفي يوم ٢٦ أبريل ١٩٩٤، توجه كل شعب جنوب أفريقيا لصناديق الانتخابات لاختيار برلمان ورئيس جديد للبلاد، وكانت هذه أول مرة يقوم فيها السود والملونين

والهنود بانتخاب من يمثلهم. واستغرق فرز الأصوات بضعة أيام، وأسفرت عن فوز حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحصوله على ٦٢ بالمائة من الأصوات، وفي هذه الانتخابات فاز «نيلسون مانديلا» ليصبح أول رئيس أسود لجنوب أفريقيا. وتم تشكيل حكومة وحدة وطنية شارك فيها إلى جانب المؤتمر الوطني كل من الحزب الوطني وحزب الحرية إنكاثا وغيرهم.

وبعد إقرار الدستور الدائم انسحب الحزب الوطني من حكومة الوحدة الوطنية، وأصبح الحزب المعارض الرئيس في جنوب أفريقيا. وفي هذا الإطار، يبدو أن تجربة تقاسم السلطة قد تحققت بدرجةٍ من النجاح؛ حيث استطاع دي كليرك وحزبه التأثير على صنع القرار في مجالات التعليم والاقتصاد، حيث أسند مانديلا وزارة المالية وإدارة البنك المركزي لمسؤولين سابقين في حكومة دي كليرك ليرسل بذلك رسالة طمأنة إلى رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب بأن السياسة الاقتصادية لبلاده لن تشهد

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «مسارات التحول الديمقراطي. تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدمًا»، يونيو ٢٠١١، ص ١٣.
ww.eg.undp.org/.../1110_Cairo20%Report20%WEB_Arabic.pdf

تغيرًا جذريًا في عهده، وبعد انتخابه رئيسًا قرر مانديلا عدم تغيير الفريق الإدارى الذي كان يعمل في مؤسسة الرئاسة، بل واحتفظ بحرس وخدم من البيض، مستقطبًا بذلك ولائهم ومحبتهم بتواصله الإنساني معهم[١].

وفي خطاب التنصيب، تحدث مانديلا، واستعرض في بدايته فظائع النظام العنصري، لكنه أكّد على ضرورة نسيان الماضي، وأهمية التسامح، ودعا كل أبناء الشعب لأن يعكفوا على بناء مستقبل أفضل للجميع، وسعى إلى طمأنة البيض. وقال موجهًا حديثه للبيض: «لا نريدكم أن تغادروا البلاد، فأنتم مواطنون مثلنا في جنوب أفريقيا الجديدة»، وأضاف مانديلا قائلًا: «أن النظام السياسي والاجتماعي الجديد سوف يحترم الحقوق السياسية والثقافية لكل الجماعات من أجل بناء أمةٍ متحدة في إطار التنوع»، وطالما أكد مانديلا أنه لا يريد أن يحطم البلاد قبل أن يحررها، وأن عزل الأقلية البيضاء أو إبعادها سوف يدمر الأمة، كما حرص على التأكيد على دور البيض في بناء الدولة الجديدة. وسبق أن أكد مانديلا خلال حملته الانتخابية لأول انتخابات تعددية على أن حزبه لا يريد من الأقلية البيضاء أن تهاجر البلاد لأنها بلدهم[٢].

وفي كل الخطابات التالية التي ألقاها، كان مانديلا يدعو

---

(١) راوية توفيق، «مانديلا وإرساء أسس المصالحة الوطنية»، **مرجع سبق ذكره**، ص٢٤؛ ص ٢٩.

(٢) **المرجع السابق**، ص٢٨.

للمصالحة وتضميد الجراح، وإحياء الثقة والاطمئنان بين الجميع، وتبديد مخاوف الأقليات، خاصة البيض والملونين والهنود، وأكد مانديلا على أن نضال وكفاح حزبه من أجل التحرير لم يكن حربًا موجهة ضد مجموعة عرقية بعينها، بل كان ضد نظام الظلم والقمع والتمييز العنصري، داعيًا جميع أبناء جنوب أفريقيا بأن يتكاتفوا ويتحدوا، ويسيروا صفًا واحدًا نحو المستقبل[١].

وفي عام ١٩٩٦، أقرت جنوب إفريقيا دستورًا جديدًا للبلاد؛ تضمن فصولًا كثيرة من مواد الحقوق والحريات والمساواة الكاملة بين جميع المواطنين. وتخلّى مانديلا عن زعامة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، وأفسح المجال لنائبه «ثابو مبيكي» ليصبح رئيسًا للحزب. وفي يونيو ١٩٩٩، فاز حزب المؤتمر الوطني الأفريقي بمعظم مقاعد البرلمان (٢٦٦ من ٤٠٠ مقعدًا)، وانتخب أعضاء البرلمان مبيكي رئيسًا للبلاد، ثم أعيد انتخابه في الانتخابات التي جرت في أبريل ٢٠٠٤، وفي عام ٢٠٠٩ فاز «جاكوب زوما» بمنصب الرئيس، ثم أعيد انتخابه مره أخرى في الانتخابات العامة التي جرت في مايو ٢٠١٤، مما يعني سيطرة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي على الحكم في جنوب أفريقيا منذ بدء عملية التحول الديمقراطي[٢].

---

(١) نيلسون مانديلا، «رحلتي الطويلة من أجل الحرية»، مرجع سبق ذكره، ص ٥٨٠-٥٨١.

(٢) "Elections in South Africa", http://en.wikipedia.org/wiki/Elections_in_South_Africa

وهكذا دخلت البلاد طورًا جديدًا، ومختلفًا بالكامل؛ وإن نال الشعب حريته وكرامته واستعاد إنسانيته، إلا أن مشاكل الفقر والجريمة والإيدز ما زالت تعصف بالبلاد، وتعتبر من أهم التحديات التي تواجهها حكومات جنوب أفريقيا. وفي يونيو ويوليو من عام ٢٠١٠، وبينما كان الفصل صيفًا في شمال الكرة الأرضية، كان الفصل شتاءً في جنوب أفريقيا، وكان هذا موعدها مع بطولة كأس العالم، والتي تنظم لأول مرة في القارة السمراء، وكانت هذه فرصة مناسبة لتظهر للعالم الوجه الجديد لجنوب أفريقيا.

• رابعًا: رؤية وفلسفة نيلسون مانديلا للمصالحة الوطنية في جنوب أفريقيا

ربما يبدو من الصعب على الكثير من المحللين والمتابعين أن يجدوا تفسيرًا منطقيًا للتحول الذي طرأ على تفكير «نيلسون مانديلا» من إقناع حزبه بضرورة اللجوء إلى الكفاح المسلح ضد نظام الفصل العنصري، إلى الدعوة إلى الدخول في مفاوضات مباشرة مع البيض من أجل تحقيق مصالحة وطنية تشمل كافة مواطني جنوب أفريقيا، وإقناع حزبه بتعليق العمليات العسكرية في بداية تسعينيات القرن العشرين من أجل توفير مناخ ملائم للمفاوضات.

بيد أن حقيقة الأمر تكشف عن أن اتجاه مانديلا نحو التفاوض إنما كان نابعًا بشكل أساسي من مجموعة من السمات الشخصية التي تميز بها، كما ارتبط بفلسفته عن الطبيعة البشرية،

وقناعته بأن تحرير السود لن يتأتى باستمرار النضال والمقاومة المسلحة وحدها، ولكنه رأى أن الظروف الداخلية والدولية كانت مهيأة لطرح الخيار التفاوضي كوسيلة لإنهاء الصراع السياسي في جنوب أفريقيا، التي رأى أنها وطن يتسع لجميع الأعراق.

ولم يكن التحول في فكر مانديلا وليد الصدفة، وإنما نتيجة قناعته بأن تحقيق هدف إنهاء نظام الفصل العنصري من الصعب تحقيقه بالوسائل العسكرية فحسب، بل ربما يكون من المستحيل أن يستمر طرفا الصراع في فقدان آلاف الأرواح في مواجهة يمكن وضع نهاية لها إذا قدم كل طرف لبعض التنازلات من جانبه. وعلى الرغم من قناعة مانديلا بأن مبادرته بطلب التفاوض مع الحكومة سوف تلقى معارضة من جانب بعض أعضاء حزبه، فقد كان مدركًا أن هناك لحظات لابد أن يسبق فيها القائد المجموع، وحاول مانديلا إقناع زملائه في الكفاح بأن المهم هي النتيجة وليس من أخذ زمام المبادرة. وفي هذا الإطار، فقد حاول مانديلا إقناع أعضاء حزب المؤتمر الوطني بضرورة تعليق العمل المسلح وذلك انطلاقًا من رؤيته بأن هدف الصراع المسلح هو إرغام الحكومة على التفاوض؛ وأن ذلك قد تحقق بالفعل ومن ثم فلابد من تعليق العمليات العسكرية كمؤشر على حسن النوايا، كما أنه يمكن الرجوع عنها في أي وقت. وكان مانديلا يرى أن الكثير من المشكلات بين الحكومة وحزب المؤتمر الوطني نابعةً من عدم توافر المعلومات الدقيقة والتأثر بالدعاية السلبية لكل طرف عن

الآخر، وهو ما يتطلب ضرورة التواصل بين الطرفين من خلال مفاوضات مباشرة بينهما[1].

وقد فصل بعض الباحثين والمتخصصين السمات الشخصية التي مكنت مانديلا من تجاوز الصعوبات والعراقيل التي واجهته وجعلته يقود بلاده نحو المصالحة الوطنية، وهي السمات التي اكتسبها عبر مسيرة حياته كرجلٍ كانت المصالحة أكثر أهميةً لديه من استرداد الحقوق أو التعويض عنها. ومن بين هذه السمات التسامح والقدرة على التحكم في الذات. وكالعادة، تُنبئنا الكلمات التي قالها مانديلا يوم نال حريته عن حسن إدراكه وتفهمه لكل هذا، حيث قال: «بينما كنت أخطو إلى خارج زنزانتي نحو البوابة التي ستقودني إلى الحرية، أدركت أنني لو لم أترك مرارتي ومقتي خلفي، فإنني كنت سأظل سجينًا حتى الآن». وقد لاحظ «ريتشارد ستينجل» الذي عمل مع مانديلا في كتابة مذكراته، أن مانديلا كان يشعر بمرارة شديدة ولكنه كان يستطيع أن يخفي مرارته، وأن يفكر في أن الظلم الذي تعرض له لم يكن موجهًا لشخصه وإنما لجماعته بأسرها، وألا يجعل ذلك يؤثر على توجهه السياسي.

كما اتسم مانديلا بالتعاطف مع آراء الأخرين وأخذ وجهات نظرهم في الاعتبار، كما كان مستمعًا جيدًا لخصومه، وهو ما جعله يفضل لغة الحوار العقلي على لغة الإدانة والتهديد كوسيلة لكسب

(١) راوية توفيق، «مانديلا وإرساء أسس المصالحة الوطنية»، مرجع سبق ذكره، ص ٢١-٢٤.

الخصوم، وكان ذلك نتيجة قناعة مانديلا بأن داخل كل نفس بشرية رحمة وسماحة وأن المرء لا يولد بمشاعر كره لمن يختلف معه في لون البشرة والخلفية والدين، وقد آمن مانديلا بأنه بما أن الإنسان بمقدوره أن يتعلم كيف يكره فيمكن أن يتعلم كيف يحب غيره لأن مشاعر الحب هي الأقرب للفطرة الإنسانية. وقد لاحظ مانديلا هذه المشاعر الإنسانية حتى في سجانيه في جزيرة روبن. وقد رأى مانديلا أن مهمته هي تحرير الطرفين، من يتعرض للقهر ومن يقهره لأن كليهما يتجرد من بعد من أبعاد إنسانيته، وقد عبر عن ذلك في خطاب محاكمته الشهيرة الذي قال فيه: «لقد ناضلت ضد سيطرة البيض وناضلت ضد سيطرة السود. لقد دافعت عن هدف بناء مجتمع ديمقراطي حر يعيش فيه الجميع في تناغم وبفرص متساوية. إنه هدف أعيش من أجله وأتمنى أن أراه يتحقق، ولكن إذا تطلب الأمر فإني على استعداد لأن أموت لتحقيقه»[1].

وخلال فترة المفاوضات التي جرت في أواخر الثمانينات رفض ممثلو الأقلية، مرارًا وتكرارًا وضعيّة «الفائز يأخذ كل شيء»، فهم لم يريدوا أن تقمعهم الأكثرية. وقد كان الأمر مثار سخرية، في حينه، حيث تطلب الأقلية التي كانت سماتها الأساسية السيطرة الوحشية اللاأخلاقية وقمع الأكثرية، الحماية من الأكثرية. وقد عبر نيلسون مانديلا بوضوح عن رؤيته بخصوص هذا الشأن في بداية

(١) المرجع السابق، ص ٢٧-٣٠.

عملية المفاوضات؛ قائلًا: «لن تكون الأغلبية البرلمانية هي السلطة العليا في نظام جنوب أفريقيا المستقبلي، بل الدستور، وستكون جميع القوانين وأعمال الحكومة خاضعةً للدستور». وقد كان النظام الدستوري، في السياق الجنوب أفريقي، مقيدًا لحكم الأكثرية، وقد أتاحت هذه الرؤيا الفرصة للشروع في عملية التفاوض بين الطرفين[1].

وكانت تلك السمات نتيجةَ تكوين مانديلا الفكري؛ فقراءته في التاريخ وتدريبه المهني كمحامٍ جعله أكثرَ ميلًا لقبول التطور التدريجي مقارنةً بالتغيير الراديكالي، وبالحلول القانونية المؤسسية، مما خلق توجهًا براجماتيًا في فكر مانديلا. وبصفةٍ عامةٍ يمكن القول: إن إتجاه مانديلا إلى التفاوض لم يكن وليد رؤيةٍ رومانسيةٍ للبشر والوطن، وإنما كان نابعًا أيضًا من حساباتٍ دقيقةٍ وعمليةٍ لموازيين القوى بين أطراف الصراع، ورؤية واقعية لطبيعة الظروف الداخلية والخارجية في ذلك الوقت والتي جعلت الأجواء مهيأة للبدء في مفاوضات من أجل تحقيق المصالحة الوطنية في جنوب أفريقيا. فمن ناحيةٍ أولى، لم يكن بإمكان المؤتمر الوطني

(١) ز. م. يعقوب، « نقاشات في المفاوضات في جنوب أفريقيا حول: الدّستور، جرائم الأبرتهايد والديمقراطية»، مجلة عدالة الإلكترونيّة، العدد ١، ٢٠٠٤،
http: //adalah.org/ Articles/ 1401/ %D9R86RD9R82 RD8%A7%D 8%B4%D8% A7%D8$A A-%D9 %81%D9% 8A-%D8% A7%D9%8 4%D9%85%D 9%81%D8%A7 %D9%88% D8%B6 %D8%A7% D8%A A-%D9%81% D0%8A

الإفريقي، مواصلة النضال إلى أجلٍ غير مسمى، فقد كان من غير المحتمل أن تنجح حرب العصابات في إسقاط نظام متماسك ومدجَّج بالسلاح في المدى القصير أو المتوسّط. أما بالنسبة للحكومة العنصرية فقد أدركت بأن للقمع تأثير عكسي، فلم يعد من الممكن سحق مقاومة أغلبية الشعب، فضلًا عن تواصل وازدياد العزلة الدولية، وهو ما ولد قناعة لدى النظام الحاكم أنه لا يستطيع الاستمرار في الحكم إلى ما لا نهاية[١].

وعلى الرغم من أن مانديلا لم يكن الزعيم الوحيد في إفريقيا أو خارجها ممن كافحوا ضد القوى الاستعمارية الغاشمة، وقادوا شعوبهم عبر كفاح طال أو قصر، تُوج بالتحرير والاستقلال وبناء دولة مستقلة، لكنه تفرد دونهم إلا القليل، بإقامة نظام ديمقراطي تعددي بلا إقصاء، بينما غالبية زعماء التحرير نصبوا أنفسهم طغاةً جبارين. كما تفرد مانديلا دون أكثرهم بالحرص على تحقيق مبدأ ديمقراطي أساسي، ألا وهو تداول السلطة عبر إرادة حرة لا ينتظر تحققها موت فجائي ولا مرض مقعد[٢].

---

(١) المرجع السابق.

(٢) راشد الغنوشي، «مانديلا ضمير للإنسانية ورمز للنضال ضد الظلم»، ١٣ ديسمبر ٢٠١٣، الجزيرة. نت،

http: //www. aljazeera. net/ knowledgegate/ opinions/ 2013/ 12/ 13/ %D9%85 %D8%A7 %D9%86% D8%AF% D9%7A%D9% 84%D8%A7- %D8%B6 %D9%85%D9% 8A%D8% B1-%D 9%84%D9% 84%D8%A5 %D9%86% D8%B3%D 8%A7%D9 %86%D9%8A %D8%A9-

وكان أيضًا مما تفرد به مانديلا دون بقية زملائه، هو المعنى الإنساني الرفيع، وذلك لأنه أحيا في البشرية الرصيد القيمي الإنساني المشترك؛ فكفاح السود لمئات السنين ضد النظام الوحشي، استشعرت معه البشرية نوعًا من يقظة الضمير ووطأة التأثم لطول الصبر عليه، فضلًا عن تأسيس ذلك النظام من جانب شعوب لطالما لم تكتف بزعم انتسابها إلى الحضارة، بل ادعت حمل رسالة تحضير بقية الشعوب.

كما رفض مانديلا خيار الدولتين، دولة للسود تستحدث إلى جانب دولة للبيض قائمةً، حيث أصر على البناء على الإنساني المشترك، كما تعالى على مشاعر الثأر والحقد والانتقام، وبدل من أن يوظف شعبيته العارمة ويطلق في شعبه طاقات الحقد والانتقام، خاطب في الجميع الإنساني والوطني المشترك، معانقًا زعيم دولة التمييز العنصري السابقة دي كليرك، متخذًا إياه نائبا له في رئاسة الدولة الجديدة.

وبذلك طوى مانديلا عهدًا كاملًا من الثأر والأحقاد، خاطًا نهجًا جديدًا في التعامل مع المظالم الجماعية، يقوم على المعالجة النفسية عن طريق مساعدة الضحايا وجلاديهم في الآن ذاته، وعلى التطهر من آثار العدوان وجبر الكسور وتطهير الجراح، وذلك في

%D9%88%D 8%B1%D9% 85%D8%B2 -%D9%84% D9%84%D9 %86%D8%B6 %D8%A7%D9 %84-%D8 %B6%D8 %AF-%D8% A7%D9% 84%D8%B8% D9%84%D 9%85

جلسات مصارحة يجابه فيها الضحية الجلاد بما ارتكب معه من شناعات وضروب قهر وتنكيل، تاركًا له الفرصة للاعتراف وطلب الصفح والمغفرة، لتتولى الدولة بعد ذلك جبر الأضرار المادية مما يمكن جبره، وبذلك يبرأ المجتمع كله من آثار الأحقاد المدمرة[1].

لقد كانت تجربة جنوب أفريقيا في الانتقال السلمي للسلطة مرتبطة تاريخيًا بالتسوية التاريخية الكبرى التي صاغها مانديلا. والواقع أن عملية الانتقال السلمي كانت على جانب كبير من التعقيد، وشهدت تقلبات كثيرة وعمليات صعود وهبوط، وتفاؤل وأقصى درجات التشاؤم. وبدأت باتصالات شخصية شارك فيها رجال أعمال جنوب أفريقيين وأوروبيين، في بيوت تقع وسط الغابات وفي غرف فنادق في سويسرا، بعيدة عن أعين المتطفلين والصحفيين الذين لو اطلعوا عليها لألحقوا بالعملية أخطارًا حقيقية. ومع أن سرية المحادثات بين الطرفين -والتي امتدت سنين طويلة- كانت حاسمة لاستمرار البحث عن حل سلمي يضمن للسود في جنوب أفريقيا حقوقهم القانونية في بلادهم، فإن الوثائق ذات الصلة والحقائق المرتبطة بها، تثبت أن العامل الحاسم الذي مكّن المؤتمر الوطني الأفريقي وحلفاءه من الوصول إلى أهدافهم الوطنية، كان هو تمسّك قيادته بحقوق شعبها كاملة، إضافة إلى تمسكها بالوحدة رغم محاولات نظام بريتوريا زرع الفرقة بين أفرادها ومحاولة خلق

(١) المرجع السابق.

تناقضات بين قيادة الداخل، أي في سجون نظام بريتوريا العنصري، وقيادة الخارج التي كانت تقيم بين الجزائر وزامبيا وغيرهما، ورفض إملاءات الخارج ومغرياته[1].

لقد اجتمعت عوامل كثيرة ساهمت في انجاح التسوية التفاوضية في جنوب أفريقيا، أهمها: التعالي على جراح الماضي، والنظر إلى مستقبل أفضل يتساوى فيه كل سكان البلاد أمام القانون، وترك الاتهامات والاتهامات المتبادلة بين أطراف الصراع السياسي. وكان نيلسون مانديلا على قناعة بأن الانطلاق من الجراح الشخصية وتقديمها على مصلحة الوطن والشعب لن يؤدي إلا إلى إراقة المزيد من الدماء البريئة، والمزيد من الجراح وإشاعة الخراب في كل زاوية من زوايا الوطن.

• خامسًا: العوامل الدافعة للمصالحة الوطنية في جنوب أفريقيا

هناك عددٌ من العوامل التي ساهمت في اتجاه القوى المتصارعة في جنوب أفريقيا نحو القبول بالمصالحة الوطنية وإقرار آليات العدالة الانتقالية كمرحلة أولى نحو إقامة نظام ديمقراطي قائم على المساواة بين كافة فئات المجتمع الجنوب الأفريقي. وكانت بعض هذه العوامل داخلية، وبعضها الآخر نتاج ضغوط إقليمية

(١) زياد منى، «عندما انحنى كبير الجلادين عند حذاء الضحية»، ٢٥ أكتوبر ٢٠١٢، الجزيرة. نت،

http://www.aljazeera.net/home/print/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2/1-ca95e17-7435-4061-9e57-e7b2f4d3903e

ودولية ضخمة تعرض لها النظام الحاكم في جنوب أفريقيا من أجل إنهاء نظام الفصل العنصري.

(١) العوامل الداخلية

(أ) إخفاق النظام العنصري في السيطرة على القوى الوطنية

سعت الحكومات المتعاقبة على حكم جنوب أفريقيا منذ ١٩٤٨ إلى إضعاف وحدة السود عبر تنمية الوعي العرقي العنصري بين الجماعات المختلفة المكونة لهذه الجماعة الإثنية، وإنشاء كيانات سياسية ممثله للعرقيات (وهي ما عرفت بسياسة البانتوستانات) والتي حظيت بعضها بالاستقلال الصوري من جانب جنوب أفريقيا.

ورغم محاولات الجماعة البيضاء توحيد صفوفها ونبذ الخلافات بين عنصريها (الأفريكانر والناطقين بالإنجليزية)، وكذا مواجهة التزايد الديموجرافي والثقل الاقتصادي المتنامي للسود من خلال دعم روابط التحالف مع الجماعات الإثنية الأخرى (الملونون والهنود)، على نحو ما شهدته خبرة الثمانينيات من القرن العشرين، ودستور ١٩٨٣ الذي منح الملونين والهنود حق التمثيل والمشاركة مع البيض في صنع السياسات الخاصة بهم من خلال ثلاثة برلمانات عنصرية مستقلة وسياسات التنمية المتوازية، فإن خبرة الواقع تشير إلى أن تلك الصيغ المختلفة قد أخفقت في تحقيق الاستقرار السياسي، ومما يدل على ذلك تصاعد حدة المواجهات بين النظام العنصري والقوى الوطنية المناوئة له والتي اتخذت أشكالا متفاوتة الحدة (مظاهرات، إضرابات، مقاطعة اقتصادية،

مقاطعة الانتخابات في الكيانات التي أنشأها النظام لتمثيل السود، مقاطعة المدارس، عدم دفع الضرائب، العمليات المسلحة ضد مصالح البيض في كل من بريتوريا وجوهانسبرج)، مما أفضى إلى فشل الحكومة في السيطرة علي القوى المناهضة للعنصرية على الرغم من تكرار فرض حالة الطوارئ في البلاد في الثمانينيات من القرن الماضي.

علاوةً على بروز التناقضات داخل جبهة التحالف التي حاول النظام العنصري إقامتها بين البيض والعناصر غير السوداء من الهنود والملونين في مواجهة السود، حيث أنه منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين حدث تزايد نسبي في إحساس الجماعة الهندية بأن لها مصلحة في إنهاء سياسة الفصل والمعازل التي حدت من فرصهم التجارية في مختلف المناطق، كما شهدت نفس الفترة تحرك أعداد متزايدة من الملونين ناحية المعسكر المناوئ للعنصرية، وذلك على الرغم من الوضع النسبي المتميز لكل من الملونين والهنود في إطاره[1].

(ب) تغير التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع

كان لسياسة النمو المنفصل جانب اقتصادى مهم، وتعلق هذا الجانب بالتناقض القائم بين اقتصاد جنوب أفريقيا المتفتح الذي

(١) محمد عاشور مهدي، «الديمقراطية في أفريقيا تجربة التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب أفريقيا»، **مرجع سبق ذكره.**

يحتاج إلى الأفريقيين كعمال ومستهلكين، وبين تطبيق التصورات النظرية لسياسة الفصل العنصرى والتى تقضى بعزل هؤلاء الأفريقيين داخل المعازل أو البانتوستانات. وفي هذا الإطار، ظهر مفهومان للفصل العنصرى: الأول مفهوم اجتماعى، وفيه لا يفصل العرقان مكانيًا، ولكن يكون البيض هم سادة المجتمع والسود عبيده، أما المفهوم الثانى فهو الأبارتهايد الجغرافى، وفيه يفصل كل من البيض والسود فى معازل جغرافية منفصلة[1].

وخلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين شهدت جنوب أفريقيا تناميًا في الاختلال الديموجرافي بشكل كثيف بين الجماعة البيضاء والسود لصالح الأخيرين، الأمر الذي واكبه تزايد هجرة السود من البانتوستانات إلى المناطق الحضرية، في الوقت الذي رفض فيه كثير من السود فكرة النقل الجبري إلى البانتوستانات، رغم كافة الوعود التي قدمتها الحكومة العنصرية بمزيد من الحكم المحلي والإقليمي وإنشاء برلمان للسود إلى جانب البرلمانات الثلاث سالفة الذكر .

وعلي ذات الصعيد أدت الأهمية المتزايدة للعمالة الأفريقية في القطاعات المهنية الدنيا والمتوسطة المختلفة، وصعوبة إحلالها في ظل المقاطعة الإقليمية والدولية، علاوةً علي القوة الشرائية المتنامية للسود في البلاد، إلى زيادة فاعلية وتأثير سلاح المقاطعة

(١) أحمد يوسف القرعي، «معركة الانتخابات فى جنوب أفريقيا»، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ٢١، يوليو ١٩٧٠ .

من جانب المستهلكين السود على رجال الأعمال البيض، وساعد على ذلك بروز النقابات العمالية وتوحدها في إطار مؤتمر نقابات العمال (الكوساتو) الذي أنشئ عام ١٩٨٥، ولعب دورًا بارزًا فيما يتصل بتعبئة وتوجيه الحركة العمالية بصفة خاصة والوطنية بصفة عامة في ظل إيمان قادة الحركة بالارتباط بين المطالب العمالية والنضال الوطني[١] .

(ج) دور المجتمع المدني

زخرت ساحة جنوب أفريقيا بالعديد من التنظيمات والاتحادات الأهلية التي لا تخضع بصورة مباشرة أو رسمية لسلطات النظام العنصري، فإلى جانب النقابات العمالية، كانت هناك تنظيمات نسائيةً وطلابيةً ودينيةً مستقلةً، أو تابعة للحركات الوطنية على اختلاف مذاهبها وأعراقها، الأمر الذي وفر قاعدة وأرضية ملائمة للتجنيد السياسي، والحفاظ على قوة الضغط في مواجهة النظام العنصري، وأتاح كذلك القدرة على إحلال تنظيمات بديلة وفي ذات الوقت موالية لتنظيمات الكفاح الوطني التي تعرضت للحظر، وذلك على نحو ما تشير به خبرة كل من التنظيمات العمالية والطلابية الموالية للمؤتمر الوطني الأفريقي وكذا خبرة الجبهة الديمقراطية المتحدة التي عمدت إلى مواصلة حركة

(١) محمد عاشور مهدي، «الديمقراطية في أفريقيا تجربة التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب أفريقيا»، **مرجع سبق ذكره.**

النضال عام ١٩٨٣ انطلاقًا من مبادئ «ميثاق الحرية» الصادر عن المؤتمر الوطني الأفريقي عام ١٩٥٥[١]، والتي ضمت في صفوفها نقابات عمالية واتحادات طلابية ونسائية وتنظيمات مدنية أخرى وكنائس، ويذكر أن رجال الدين كان لهم دورًا بارزًا في نشر ثقافة تحدي قوانين العنصرية ودعم تلك الثقافة، ولعب بعضهم دورًا أساسيًا في الحض والمطالبة بفرض العقوبات الدولية ضد جنوب أفريقيا وتأييد ذلك[٢].

---

(١) صدر ميثاق الحرية في عام ١٩٥٥ ليعبر بوضوح عن رؤيته لمستقبل شعب جنوب أفريقيا؛ حيث عرف الميثاق هذه الرؤية كما يلي: «نحن شعب جنوب أفريقيا، نعلن للجميع في بلادنا، ونريد للعالم بأسره أن يعلم؛ أن جنوب أفريقيا هي ملك لكل من يعيش فيها، السود والبيض، وأية حكومة لن تستطيع ادعاء ممارسة السلطة دون الاستناد إلى إرادة الشعب كله؛ ولما كان أبناء شعبنا قد حرموا من حقهم الطبيعي في الأرض، وحرموا من الحرية والسلام من قبل حكومة وجدت على أساس الظلم والإجحاف؛ ولهذا لن تكون بلدنا مزدهرة وحرة حتى يعيش شعبنا بأخوة فيما بينهم، ويتمتعون بحقوق متساوية وفرص متكافئة؛ وهذا لن يكون إلا في دولة ديمقراطية مبنية على إرادة الشعب بكامله؛ دولة تستطيع تأمين الحقوق الطبيعية للناس بدون تمييز بسبب العرق أو اللون، الجنس أو المعتقد. ولهذا؛ نحن شعب جنوب أفريقيا، البيض والسود، وعلى قدم المساواة مع كل إخوتنا في الوطن، نعلن تبني ميثاق الحرية هذا، ونحن نتعهد بالكفاح موحدين معا؛ ولن تعوزنا الشجاعة ولا القوة حتى ننتصر وتتحقق التغييرات الديمقراطية على أرض الواقع». لتفصيل ذلك أنظر:
http://www.anc.org.za/show.php?id=72

(٢) محمد عاشور مهدي، «الديمقراطية في أفريقيا تجربة التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب أفريقيا»، **مرجع سبق ذكره.**

(د) اتفاق مصالح القوى الرئيسة على إنهاء النظام العنصري

شهد مجتمع جنوب أفريقيا منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين تغيرات هيكلية في تركيبة التحالفات الاقتصادية والسياسية في المجتمع؛ فعلي صعيد الجماعة البيضاء ظهرت طبقة كبار الرأسماليين الأفريكانرز التي تشابكت مصالحها مع كبار الرأسماليين متحدثي الإنجليزية حيث تمكنا معًا من إقامة قاعدة تصنيعية حديثة في مجتمع جنوب أفريقيا، إلا أن افتقار هذه القاعدة للعمالة الماهرة من البيض لقلة أعدادهم، واستحالة توفيرها من السود لضعف كفاءتهم الناجمة عن تردي النظام التعليمي الخاص بهم، ولوجود نظام «حجز الوظائف» الذي يحظر تولي السود لوظائف معينة، أدى إلى وجود مصلحة حالة وضرورية لكبار الرأسماليين في جنوب أفريقيا في تخفيف قيود النظام العنصري المتعلقة بالعمالة السوداء حتى تتوافر لهم الأيدي العاملة الماهرة، وكذا تحسين الظروف المعيشية لتلك العمالة على نحو يسمح بتوسيع نطاق السوق المحلي، ويحول دون تنامي الاتجاهات الاشتراكية في صفوف هؤلاء العمال.

وقد تلاقت مصالح ورغبات كبار الرأسماليين في الجماعة البيضاء مع رغبات القاعدة العريضة من القوى العاملة السوداء التي عانت في تلك الآونة من البطالة التي تزايدت معدلاتها لتصل في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي إلى ٢٥ بالمائة، وبالتالي مطالبتهم بفتح أسواق العمل أمامهم وإلغاء نظام حجز الوظائف،

ومطالبتهم بتحسين أوضاعهم المعيشية والتعليمية للوفاء بمتطلبات الصناعات الحديثة من العمالة الماهرة.

وعلي ذات الصعيد الاقتصادي، أدت سياسات الفصل وإقامة كيانات سياسية مستقلة للسود (البانتوستانات)، وخطط التنمية في تلك الكيانات إلى تبلور طبقة برجوازية بيروقراطية سوداء من حكام هذه البانتوستانات ومسؤوليها، وطبقة ملاك أراضي وتجار سوق سوداء أتيحت لها فرص الحصول على منافذ ائتمانية وتسويقية، علاوة على ذلك عمدت حكومة جنوب أفريقيا العنصرية إلى بلورة طبقة وسطى للسود من خلال تشجيع مشروعات صغيرة لرجال أعمال سود، وكذا برزت طبقة وسطى سوداء بين المشتغلين في القطاع الخدمي في البلاد، وهي الطبقة التي ازدادت تبلورًا وبروزًا مع منتصف الثمانينيات من القرن العشرين حينما أزالت الحكومة القيود عن الائتمانات المقدمة لهم، وأنشأت لهم مؤسسات مالية وتنسيقية خاصة كالبنك الأفريقي والغرفة الأفريقية الوطنية للتجارة، وقد أدى ذلك إلى تقارب نسبي بين رجال الأعمال السود مع نظرائهم من غير السود، فيما يتصل بالموقف من بعض مظاهر النضال الوطني كالمظاهرات الطلابية والاضرابات العمالية، وإن ظل لهؤلاء الرأسماليين السود مطالبهم ونضالهم الاقتصادي الخاص بإزالة العوائق التي تحول دون توسعهم الذاتي[1] .

(١) المرجع السابق.

(٢) العوامل الخارجية

شهد النظام الدولي منذ نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات تحولات جوهرية؛ ألقت بظلالها على مجمل الأوضاع الدولية بصفة عامة، والوضع في جنوب أفريقيا بصفة خاصة. ويمكن القول: إنه كانت هناك عوامل إقليمية ودولية ساهمت في إنهاء نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وذلك على النحو التالي:

(أ) العوامل الدولية

وقف المجتمع الدولي معارضًا لسياسات الفصل العنصري، وواجه النظام العنصري مقاطعةً سياسيةً من أغلب دول العالم، فضلًا عن العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة، والمتضمنة المقاطعة الاقتصادية، وإصدارها العديد من القرارات التي أدانت سياسة التمييز العنصري طوال ثلاثين عامًا[١].

وقد شهدت مرحلة الثمانينيات من القرن العشرين تصاعد حدة المطالب الدولية بفرض عقوبات شاملة ضد جنوب أفريقيا، ونجح مجلس الأمن الدولي عام ١٩٨٥ في إجازة قرار فرض عقوبات

(١) للمزيد من التفاصيل عن الدور الذي لعبته الأمم المتحدة لمواجهة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، انظر: بطرس بطرس غالى، «الأمم المتحدة ومناهضة العنصرية فى جنوب أفريقيا»، **مجلة السياسة الدولية**، يوليو ١٩٩٥. ولتفصيل القرارات التي صدرت عن الأمم المتحدة ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، أنظر: «الأمم المتحدة: شريك في الكفاح ضد الفصل العنصري»،
http://www.un.org/ar/events/mandeladay/apartheid.shtml

بشكل طوعي ضد جنوب أفريقيا، وإن أخفقت مساعي توقيع عقوبات شاملة وإجبارية عليها بسبب استخدام حق الفيتو من قبل القوى الغربية دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وكان لذلك الاتجاه في المنظمة الدولية انعكاساته الواضحة على مواقف مؤسسات التمويل الدولية وحركة الاستثمار الأجنبي في جنوب أفريقيا؛ حيث تزايد إحجام هذه المؤسسات عن تمويل المشروعات الاستثمارية فيها، وخلال تلك الفترة واجهت جنوب أفريقيا كارثة اقتصادية أو ما يشبه الانهيار في اقتصاد الدولة؛ حيث قامت الشركات الاستثمارية بحركة نزوح عكسي لرؤوس أموالها واستثماراتها، نتيجة للوضع الاقتصادي المتردي وعدم الاستقرار السياسي الناتج عن تصاعد أعمال العنف في البلاد. وقد أدى هذا الوضع إلى اقتناع الحزب الوطني الأفريكاني بحتمية التغيير، وضرورة التفاوض حول إدارة عملية الانتقال السياسي، وضمان الحفاظ على قدر من مصالحه[1].

وشهدت مرحلة الثمانينيات الاعتراف الدولي -بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية- بأن المؤتمر الوطني الأفريقي هو المؤهل للتفاوض مع النظام العنصري للتوصل إلى تسوية للصراع، كما تزايدت جدية الضغوط الغربية على جنوب أفريقيا فيما يتصل بتطبيق العقوبات المفروضة عليها، وخاصةً مع تراجع إدارة ريجان

(١) أحمد شوقي بنيوب، «العدالة الانتقالية: المفهوم والنشأة والتجارب»، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٤١٣، يوليو ٢٠١٣، ص ٧٦.

عن سياسة الارتباط البناء، وإقدامها علي تبني عدة قرارات عقابية ضد جنوب أفريقيا تضمنت حظر الاستثمارات الأمريكية في جنوب أفريقيا، وفرض حظر على استيراد المواد التجارية والصناعية وبعض المواد الخام منها، وكان لسحب الاستثمارات الأمريكية بصفة خاصة والغربية بصفة عامة أثرٌ بالغٌ على اقتصاديات جنوب أفريقيا، التي تزايد اعتمادها على عنصر العمالة لافتقارها للاستثمارات في القطاعات كثيفة رأس المال والمتقدمة تكنولوجيا؛ حيث قدرت الاستثمارات النازحة من جنوب أفريقيا عام **١٩٨٩** بنحو **٣٠** بليون راند، يضاف إلى ذلك تزايد الدين الخارجي ليصل في ذات العام إلى نحو **٢١** بليون دولار ورفض كثير من المؤسسات الدائنة إعادة جدولة الديون إلا بعد تحقيق إصلاح سياسي في البلاد[١] . وكان من تأثيرات العقوبات الاقتصادية والتجارية الدولية على جنوب أفريقيا انخفاض معدل النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي، فضلًا عن ضعف الاستثمارات، وزيادة عبء مديونيتها، ونقص أسواق توزيع منتجاتها في الخارج[٢].

وكان سعي الدول الغربية إلى إنهاء الصراع الدائر في جنوب

---

(١) محمد عاشور مهدي، «الديمقراطية في أفريقيا تجربة التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب أفريقيا»، **مرجع سبق ذكره.**

(٢) نيفين القباج، «جنوب أفريقيا والتوجه الصعب نحو التسوية»، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٠٩، يوليو **١٩٩٢**، ص ١٢٩.

أفريقيا نابعًا بشكل أساسي من حساسية مسألة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، نظرًا لأهمية جنوب أفريقيا وغناها بالثروات المعدنية وبخاصة اليورانيوم التي تخدم صناعة الأسلحة الغربية، كما كانت لدى الدول الغربية رغبة قوية في التوصل إلى تسوية بين طرفي الصراع لأن ذلك سوف يصب في صالحها على المستوى الدولي في مواجهة الاتحاد السوفيتي السابق وعلى المستوى الداخلي أمام شعوبها[1].

وإذا كانت العوامل سالفة البيان في مجملها تصب في صالح القوى الوطنية في جنوب أفريقيا فيما يتصل بمسار التحول الديمقراطي؛ فإن البيئة الدولية قد حملت من المتغيرات كذلك، ما مثل عوامل ضعف لقوى التحرر الوطني، وتمثلت أهم تلك المتغيرات في الضغوط السوفييتية في النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين، في ظل البريسترويكا، التي تلازمت عالميًا مع سياسة «إطفاء بؤر التوتر»، وكانت ترجمتها بالنسبة لجنوب أفريقيا دفع الوطنيين السود للتخلي عن الكفاح المسلح، والانخراط في مفاوضات. ولم يكتف السوفيت بإبداء الرأي والسعي للإقناع، بل عمدوا لتقليص المساعدات المالية والعسكرية، وخفض المساندة والدعم لحركات الكفاح الوطني، ونزع الاتحاد السوفيتي للانكفاء الداخلي والانسحاب من مناطق الصراع التقليدية، وذلك في ظل

(١) المرجع السابق.

تراجع مكانته قبل تواريه عن الساحة الدولية منذ أواخر الثمانينيات؛ وبذا افتقد المؤتمر الوطني الأفريقي سنده الأساسي على الصعيد الدولي الذي كان يقدم العون المادي والمعنوي. ومن الجدير بالذكر أيضًا أن اختفاء الاتحاد السوفيتي قد حمل بدوره أثرًا سلبيًا لنظام الحكم العنصري ممثلًا في سلب هذا النظام أحد ركائزه الأساسية التي كان يروج لها في تعامله مع الغرب وهو دوره في مواجهة الشيوعية.

هذا بالإضافة إلى أن انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية فترة الحرب الباردة قد ارتبط بها ظهور مفردات جديدة في الخطاب الدولي، قوامها الديمقراطية والحرية السياسية والتعددية، وما يرتبط بذلك من ضرورة قيام المجتمع الدولي بدروه المأمول في نشر الديمقراطية في العالم[1].

(ب) العوامل الإقليمية.

تتعلق الأسباب الإقليمية بطبيعة نظرة الدول الأفريقية للصراع الدائر في جنوب أفريقيا، فعلى الرغم من إدانة جميع الدول الأفريقية الممارسات العنصرية لجنوب أفريقيا فإن النظرة الغالبة للصراع كانت ترى أنه صراع داخلي؛ الأمر الذي دفع البعض إلى المطالبة بفتح قنوات حوار مع النظام العنصري، خاصة مع تصاعد حدة المواجهة بين هذا النظام ودول جواره الداعمة للنضال

(١) المرجع السابق، ص ١٢٩.

الوطني، والضغط المعنوي الذي مارسته حكومة الفصل العنصري على دول المواجهة، بل وأحيانًا لجوئها لاستخدام القوة العسكرية في مواجهتها، وذلك على نحو كبد تلك الدول أعباءً اقتصاديةً بالغةً، في ظل اعتماد اقتصادياتها على جنوب أفريقيا بشكل كبير، وهو ما يفسر تأثرها الكبير بالعقوبات الاقتصادية التي فرصت على الأخيرة، ودفع ذلك كله ببعض هذه النظم إلى توقيع اتفاقات سلام مع النظام العنصري (موزمبيق عام ١٩٨٤، أنجولا عام ١٩٨٩)، أو اتفاقات أمنية (سوازيلاند عام ١٩٨٢)، استهدفت تضييق الخناق على الكفاح المسلح للمؤتمر الوطني الأفريقي، وقد أدت تلك الأعباء بدول المواجهة إلى الامتناع عن دعم الكفاح المسلح ضد جنوب أفريقيا عبر أراضيها، بل وإعلان معظم هذه الدول عدم قدرتها على الالتزام بتطبيق العقوبات الاقتصادية على جنوب أفريقيا بل وعارضت ليسوتو وسوازيلاند فرض عقوبات دولية ضد جنوب أفريقيا[١].

ولم تخل التطورات على هذا الصعيد من تأثيرات سلبية على النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا تمثلت في التسليم باستقلال ناميبيا، وانتكاسة اتفاقات السلام الموقعة مع كل من موزمبيق وأنجولا، حيث أدى استقلال ناميبيا وتسليم النظام بانتهاء العنصرية في ناميبيا التي كان يعتبرها جزءً لا يتجزأ من أراضي جنوب أفريقيا

(١) محمد عاشور مهدي، «الديمقراطية في أفريقيا تجربة التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب أفريقيا»، **مرجع سبق ذكره.**

إلى طرح التساؤل عن أسباب الاستمرار في تكريس ذلك الوضع في جنوب أفريقيا، علاوة على تزايد نفقات الدفاع والأمن لمواجهة التحديات الداخلية والإقليمية، وتصاعد حدة الانتقادات الدولية والإقليمية لعمليات جنوب أفريقيا واعتداءاتها على دول الجوار .

وبصفة عامة يمكن القول: إن تفاعل تلك العوامل الداخلية والخارجية قد أسفر عن اقتناع القوى الرئيسة في جنوب أفريقيا بعدم قدرة أي منها على تجاهل مطالب غيرها من القوى، وإدراك كل منها أن المكاسب المتحققة من الأخذ في اعتبار مطالب القوى والجماعات الأخرى والتخلي عن صيغة المباراة الصفرية، تفوق التمسك بتلك الصيغة وما تسفر عنه من استمرار الصراع. ومثل التوصل إلى تلك القناعة بين القوى الرئيسة في جنوب أفريقيا شرطًا جوهريًا للانتقال إلى البحث عن نقاط الالتقاء فيما يتصل بتصور كل طرف لطبيعة التحول ومحتواه وأهدافه[1].

(١) المرجع السابق.

الفصل الثالث

إدارة التنوع والاختلاف في جنوب أفريقيا خلال مرحلة ما بعد نظام الفصل العنصري

القيم والآليات والتحديات

شهدت القارة الأفريقية منذ الاستقلال طرح قضية «التعددية الإثنية وإدارة التنوع والاختلاف»، كما أثيرت إشكالية البحث عن الصيغ الملائمة لنظم الحكم في الدول الأفريقية خلال مرحلة ما بعد الاستعمار، وتحديد العلاقة بين مختلف الجماعات الإثنية وبعضها البعض وبينها وبين النظام السياسي.

وتشير خبرة الدول النامية بصفة عامة والدول الأفريقية بصفة خاصة إلى أن معظم هذه الدول في تعاملها مع واقع التعددية عمومًا والتعددية الإثنية على وجه الخصوص، قد شهدت صراعات إثنية خطيرة، هددت الاستقرار السياسي في الكثير من تلك الدول، وهو الأمر الذي يكشف بشكل جلي عن أن ثمة إخفاق من جانب بعض النظم السياسية في تلك الدول في إدارة التعددية الإثنية، الأمر الذي يبرر البحث عن أفضل الاستراتيجيات التي يمكن للنظم السياسية

من خلالها أن تعمل على الاستجابة لمطالب الجماعات الإثنية والعرقية والدينية[1].

وتتنوع وتتباين تجارب إدارة التنوع والاختلاف في القارة الأفريقية، وبصفة عامة قامت تجربة جنوب أفريقيا على استراتيجية اقتسام السلطة، والتي يقصد بها صيغة حكم تقوم على ائتلاف حاكم ذي قاعدة عريضة تحتوي داخلها الجماعات الإثنية في المجتمع، بحيث يحظى كل طرف بجانب أو نصيب من المشاركة في الحكم، على نحو يخفف من مخاوف الأقليات في المجتمعات التعددية من خطر الاستبعاد الدائم من الحكم حال التطبيق الحرفي لنظام حكم الأغلبية.

وقد أخذت جنوب أفريقيا بنمط من أنماط اقتسام السلطة أقرب إلى الفيدرالية على نحو ما تكشف عنه نصوص دستور **١٩٩٣** الانتقالي والدستور الدائم لعام **١٩٩٦**، مما ساعد في إحداث توازن بين طموحات وآمال الأغلبية ومطالب ومخاوف الأقلية، وبدون ذلك لم يكن من السهل تحقيق انتقال سلمي نسبيًا للسلطة[2].

وقامت تجربة جنوب أفريقيا على المصالحة الوطنية الحقيقية التي تستند على قيمتين أساسيتين هما: التسامح والمساواة، كما

---

(١) محمد مهدي عاشور، **التعددية الإثنية: إدارة الصراعات وإستراتيجيات التسوية**، (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٢)، ص ١٠.

(٢) **المرجع السابق**، ص ١٣١؛ ص ١٣٥.

أوجدت الآليات والأدوات اللازمة لترسيخ هذه القيم في المجتمع والنظام السياسي في جنوب أفريقيا خلال مرحلة ما بعد الفصل العنصري.

• أولًا: القيم السياسية التي ترتكز عليها تجربة جنوب أفريقيا في إدارة التنوع والاختلاف.

(١) المساواة.

تكتسب قيمة المساواة أهميةً خاصةً في تجربة جنوب أفريقيا في إدارة التنوع والاختلاف؛ نظرًا لما شهدته من تمييز على أساس العرق لمدة طويلة، لذا فإن التحول عن نظام الفصل العنصري يعني بالأساس التخلي عن هذا التمييز، وذلك من خلال العمل على إدماج أفراد الجماعات التي تم إقصاؤها بصورة كلية أو جزئية على أساس العرق، وهو ما ينطبق بالأساس على السود، وبدرجة أقل الهنود والملونين، نظرًا لأن النظام الحاكم آنذاك قد أوجد لهم مجالس تمثيلية على أساس العرق للحيلولة دون تضامنهم مع السود.

وكان السعي لإدماج السود في المجتمع الجنوب الأفريقي نتاج رئيس لفشل مشروع إنشاء البانتوستانات المستقلة عن دولة جنوب أفريقيا، والتي يعيش فيها السود ويتمتعون بمواطنتهم فيها وفقًا لقانون مواطنة البانتوستانات في عام ١٩٧٠، والذي فشل نتيجة رفض ستة بانتوستانات من العشرة الاستقلال عن جنوب أفريقيا، وعدم اعتراف المجتمع الدولي بالبانتوستانات الأربعة التي

أعلنت استقلالها عنها في نهاية سبعينيات وبداية ثمانينيات القرن العشرين.

وترتبط قيمة المساواة أيضًا بضرورة العيش المشترك السلمي بين جميع أعضاء الجماعة السياسية، وعدم قيام عضوية الجماعة السياسية على أي تمييز على أساس اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيرها، وهو ما يعني أن تكون عضوية الجماعة السياسية مفتوحة لجميع أفراد الجماعات العرقية، بمن فيهم البيض، الذين يتحملون مسؤولية الأبارتهايد.

وفي هذا الإطار، تم الاعتراف بحقوق المواطن الجنوب أفريقي أيًا كان انتماؤه باعتباره إنسانًا في المقام الأول، ومواطنًا في المقام الثاني. وهو الأمر الذي كرسه دستور جنوب أفريقيا وجعل الدولة مسؤولةً عن احترام حقوق المواطن وحمايتها وتعزيزها وتنفيذها. وارتبط ذلك أيضًا بقيام الدولة بالتصديق على الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، حيث كانت الاتفاقيات الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري أولى الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها جنوب أفريقيا، وذلك في ديسمبر ١٩٩٨، كما قامت بالتصديق على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في عام ١٩٩٦، وعلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في ديسمبر ١٩٩٨[١].

(١) علياء سرايا، «خبرات انتقالية: بناء المواطنة في تجربة جنوب أفريقيا»، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٩٥، يناير ٢٠١٤، المجلد ٤٩، ص ص ٢٤-٢٧.

(٢) التسامح.

تقوم تجربة جنوب أفريقيا في إدارة التنوع والاختلاف على قيمة التسامح جنبًا إلى جنبٍ مع قيمة المساواة، وما يعينه ذلك من ضرورة نبذ التعصب وقبول الاختلاف، وبصفة خاصة قبول وجود البيض في المجتمع باعتبارهم أعضاء في الجماعة السياسية يتمتعون بنفس الحقوق ويتحملون نفس الواجبات. وترتبط قيمة التسامح في جنوب أفريقيا بمسألة المصالحة، في مقابل الانتقام، وهو ما يعني كما قال فريدريك دي كليرك في الخطاب الذي ألقاه عام **١٩٨٩** بمناسبة تولية رئاسة الدولة أن المصالحة هي أحد سبل السلام والعدالة الاجتماعية للجميع، ولكنه شدد من ناحية أخرى في تصريح له في عام **١٩٩٠** على ضرورة إنهاء سيطرة البيض على السود، دون أن يعني ذلك أن تحل محلها سيطرة السود على البيض. وربما تنبع قيمة التسامح من الثقافة التقليدية الأفريقية التي تقوم على مفاهيم العفو والكرم والإنسانية العميقة وكذلك الخيرية. وعلى الجانب الآخر، لم يكن التسامح يعني بأي حال من الأحوال قبول الظلم ولا يترتب عليه بالضرورة التنازل عن تحقيق العدالة، فالميل إلى المصالحة يتنافى مع الرغبة في الانتقام، ولكنه يتضمن في الوقت نفسه تحميل الآخر مسؤولية أفعاله.

وقد ساعدت بعض الخطوات التي اتخذها نيلسون مانديلا في ترسيخ المصالحة الوطنية في جنوب أفريقيا خلال مرحلة ما بعد الأبارتهايد، والتي من بينها: التأكيد على استخدام لغة الأفريكانرز

على الرغم من كونها كانت تعني بالنسبة للحكام المحليين لغة القمع، حيث جعلها دستور ١٩٩٦ إحدى اللغات الإحدى عشر الرسمية للدولة. ومن هذه الخطوات كذلك قيامه بدعم الفريق القومي للرياضة، أيا كانت الجماعات التي ينتمي إليها أعضاؤه، فخلال استضافة بلاده لبطولة العالم لرياضة الرجبي في عام ١٩٩٥، قام مانديلا بارتداء فانلة فريق جنوب أفريقيا، رغم ارتباط الفريق بالأقلية البيضاء وكونه رمزًا لقومية الأفريكانرز، وكانت هذه من اللحظات التي أظهر فيها مانديلا احتواءه للأمة وتجاوزه لانتمائه الحزبي والأيديولوجي، في مقابل إعلائه لانتمائه الوطني. هذا بالإضافة إلى تأسيس لجنة الحقيقة والمصالحة في نهاية عام ١٩٩٥ من أجل تحقيق العدالة الانتقالية في جنوب أفريقيا كما سيرد ذكره بالتفصيل فيما بعد.

وكانت تعني قيمة التسامح في تجربة جنوب أفريقيا قبول الآخر المختلف، وقبول مشاركته في الحياة السياسية؛ فبعدما كانت المشاركة في ظل نظام الفصل العنصري مقصورة على البيض بصورة كاملة والهنود والملونين بصورة جزئية، فقد سمحت المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الأبارتهايد بمشاركة كافة أعضاء الجماعة السياسية في الحياة السياسية بدون استثناء، بمن فيهم المسؤولين عن الأبارتهايد، الذين لم يتعرضوا للعزل السياسي لأي فترة ولو كانت فترة زمنية قصيرة[١].

(١) المرجع السابق، ص ٢٧-٣١.

وبصفة عامة يمكن القول: إن هناك ثلاثة أشكال للمشاركة في الحياة السياسية في جنوب أفريقيا، والتي تتعلق بالأساس بالمشاركة في الجدل العام حول صياغة الدستور الجديد، والمشاركة في التصويت في الانتخابات المتعاقبة، علاوة على المشاركة في الاحتجاج وعضوية المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية المختلفة، التي كانت لها مطالب اقتصادية واجتماعية بالأساس، في ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وانتشار مرض الإيدز، بالإضافة إلى مشكلات التعليم والسكن وملكية الأراضي والخصخصة وغيرها.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى الدور الذي قام به الزعيم الراحل «نيلسون مانديلا»، الذي أصبح رمزًا للسلام والتعايش السلمي بوصفه قائدًا للإصلاح الاجتماعي والثقافي والسياسي، وقيمة أخلاقية وإنسانية كبيرة، عندما نفض الرجل عن كاهليه عبء الماضي، وذكريات سجن قضى فيه معظم عمره، ورائحة دماء المغدورين من رفاقه وأصحابه، ونجح في مواجهة تاريخ طويل من الظلم والعنف والعنصرية بروح التسامح والعفو لينطلق بمشروع وطني استطاع تكريسه عبر مصالحة مجتمعية فريدة من نوعها لتكون جنوب أفريقيا تجربة رائدة في تجاوز الحروب والصراعات العنصرية والانتقال من تاريخ طويل من القتل والدماء إلى تاريخ آخر لا يمكن وصفه إلا بأنه تجربة مضيئة في تاريخ جنوب أفريقيا والعالم أجمع.

وعرف مانديلا أن الطريق إلى المستقبل لا يكون بالارتكان إلى كونه زعيم أغلبية، وأنه إن فشل في أن يكون رئيسًا للجميع، سيحيد به الطريق .وفي الوقت الذي أصبح العالم في أشد الحاجة إلى رجال تصنع حوارات السلام الإنساني، وتساهم في إشاعة روح الحب والتسامح والتعايش، لم يقتصر دور مانديلا على مقارعة الظلم والثورة ضد نظام الفصل العنصري، ولم يرسم لنفسه صورة الثائر بل تجاوز ذلك بكثير عندما نجح في أن يكون بطلًا ومنقذًا لبلاده من أتون الحرب العرقية عندما تجاوز كونه قائدًا سياسيًا إلى زعيمًا أخلاقيًا، وقدم درسًا في كيفية التسامح ونبذ العنف في سبيل صناعة مستقبل الوطن لتكون هذه الرسالة من أعمق ما تركه لنا مانديلا، بضرورة الركون إلى الحوار ونبذ العنف والكراهية وتجاوز كافة مظاهر الصراع الداخلي، باتجاه احترام الآخر والتعايش معه تحت مظلة الوطن الواحد والهوية الوطنية[1].

ولابد من الإشارة هنا إلى أن العالم اليوم بأشد الحاجة إلى إشاعة مفهوم التسامح الذي كان سلاح مانديلا في نجاح مشروعه الوطني، حيث تسعى الديمقراطيات المعاصرة إلى تجسيد مفهوم التسامح وتطبيق مفاهيمه على مجتمعاتها باعتباره في الوقت الحالي أحد المرتكزات المهمة في الفكر السياسي الديمقراطي في العالم، وجزءًا مكوّنًا من مفاهيم وقيم الحرية والعدالة والمساواة بين بني

(١) محمد صالح جراد، «مانديلا ومفهوم التسامح»، جريدة الاتحاد، ١٢ ديسمبر ٢٠١٣، http://www.alitthad.com/News_Details.php?ID=9726

البشر. وساهم هذا المبدأ بشكل بارز في تاريخ الصراعات السياسية التي اتخذتها الشعوب ضد الأنظمة الاستبدادية وخاصةً في جنوب أفريقيا وفي أوروبا، إضافة إلى ما يحدث اليوم على الساحة العربية. ولكن يتفق الجميع أن العرب لم يستفيدوا من تجربة مانديلا، وإن مفهوم التسامح لم يأخذ مساحته في العالم العربي، ولم تحقق معظم الديمقراطيات الناشئة لدينا نجاحًا في طرحه أو ممارسته[١].

• ثانيًا: آليات إدارة التنوع والاختلاف في جنوب أفريقيا.

لم تغب عن مانديلا حقيقة أنه، وإن كان زعيمًا، إلا أن مهمته الأولى، بل والوحيدة كما قال أن ينتقل بالبلاد من نظام حافل بالاستبداد والتمييز، إلى دولة معاصرة تحكمها مبادئ المواطنة والديمقراطية الحقيقية، ثم أدرك الرجل أن هذا الانتقال لن يكون آمنًا وسلميًا إلا بانتهاج الآليات والتدابير التي تعارفت عليها التجارب المماثلة في التاريخ الحديث (لضمان عدم تكرار انتهاكات وخطايا الماضي)، وهي التي أسماها علماء السياسة بتدابير «العدالة الانتقالية» Transitional Justice؛ كشفًا للحقيقة، ومحاسبة، ومساءلة، وإصلاحًا مؤسسيًا، فضلًا عن تعويض الضحايا وجبر الضرر، وصولًا إلى مصالحة «حقيقية» تقوم على الرضا المجتمعي، وعلى إحساس عام بالعدالة والمساواة[٢].

---

(١) المرجع السابق.

(٢) أيمن الصياد، «لا انتقامية، ولا انتقائية»، جريدة الشروق، ٨ ديسمبر ٢٠١٣، http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?id=68b2e627-64e4-def-a964-974918d344fc

وتبنت جنوب أفريقيا مجموعة من الآليات التي مهدت الطريق أمام إقرار المصالحة الوطنية بين كافة فئات الشعب، على نحو أسهم في إدارة جيدة للتنوع والتعدد العرقي والإثني هناك، ومن بين هذه الآليات:

(١) الآليات الدستورية والقانونية.

قامت عملية إدارة التنوع والاختلاف في جنوب أفريقيا على عدد من الآليات الدستورية والقانونية، ومن بينها الدستور الانتقالي للبلاد عام **١٩٩٣** والدستور الدائم عام **١٩٩٦**، بالإضافة إلى عدد من القوانين والتشريعات التي جاءت لترسخ من قيم المساواة والتسامح بين أبناء أمة قوس قزح، وذلك على النحو التالي:

- إلغاء قوانين الفصل العنصري.

انطلقت عملية المصالحة الوطنية في جنوب أفريقيا وإنهاء نظام الفصل العنصري منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين، بقيام الرئيس «بيتر بوتا» بإلغاء بعض قوانين الفصل العنصري، ثم تلى ذلك عدة خطوات من أجل الاعتراف تدريجيًا بالمساواة القانونية بين البيض وغيرهم من الجماعات العرقية الأخرى، وهو ما تم على مرحلتين، الأولى: امتدت من أبريل **١٩٨٥** إلى نوفمبر **١٩٨٩**، وتضمنت هذه المرحلة الإصلاحات القانونية التي مهدت للقاء فريدريك دي كليرك بنيلسون مانديلا، وكانت بمثابة تلبية لبعض مطالب الأفارقة السود، ولكن هذه المرحلة لم تمس سوى القوانين الأقل أهمية، باعتبارها مخرجًا للنظام العنصري في ظل تزايد

الإدانة والمقاطعة الدولية له. وكان من بين القوانين التي تم إلغاؤها: قانون منع العلاقات الجنسية بين أفراد ينتمون لعرقيات مختلفة، مما سمح بالزواج المختلط، كما تم إلغاء قانون حظر التداخل السياسي، والذي كان يمنع تأسيس أحزاب سياسية تضم في عضويتها أفرادًا وجماعات عرقية مختلفة، وقانون الحد من حركة السكان.

أما المرحلة الثانية: فقد بدأت بعد لقاء فريدريك دي كليرك بنيلسون مانديلا في نوفمبر ١٩٨٩، من أجل محاولة البدء في حوار لإنهاء نظام الفصل العنصري، واتسمت هذه المرحلة بالإصلاحات القانونية الضرورية للعمل على بدء المفاوضات حول المرحلة الانتقالية بين ممثلي الحكومة وحزب المؤتمر. ولم تقتصر هذه المرحلة على إلغاء بعض القوانين، ولكن تضمنت أيضًا اتخاذ قرارات وإصدار مرسوم في إتجاه إقرار المساواة القانونية. وخلال الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩١، تم إلغاء القوانين الأساسية للأبارتهايد، ومنها: قانون الإقامة، وقوانين الأرض، وقانون تسجيل السكان[١].

- الدستور المؤقت عام ١٩٩٣.

أدى الاتفاق الذي تم التوصل إليه عبر تفاهم مشترك بين

(١) علياء سرايا، «خبرات انتقالية: بناء المواطنة في تجربة جنوب أفريقيا»، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥.

الحزب الوطني والمؤتمر الوطني الأفريقي في فبراير ١٩٩٣، بشأن الملامح الأساسية لدستور البلاد إلى سرعة التوصل إلى صيغة نهائية من خلال المفاوضات متعددة الأحزاب لم تخرج في جوهرها عن البنود الرئيسة لاتفاق الفاعلين الرئيسين، وإن شهدت بعض الإضافات والتعديلات التي أخذت في الاعتبار مطالب بعض القوى والأحزاب السياسية المؤثرة محليًا وفي مقدمتها حزب «الحرية إنكاثا»، وجبهة اليمين الأبيض. وقد تمثلت أهم ملامح الدستور الانتقالي فيما يلي:

(أ) فيما يتصل بشكل الدولة والنظام السياسي.

نصت المادة الأولى من إطار المبادئ الدستورية الوارد في الجدول الرابع من دستور ١٩٩٣ على ضرورة أن يتضمن دستور جنوب أفريقيا الدائم النص على إقامة دولة واحدة ذات سيادة ومواطنة عامة، ونظام حكم ديمقراطي يلتزم بتحقيق المساواة بين الرجال والنساء والبشر من كافة الأجناس .ونصت المادة الثالثة على أن الدستور يدعم المساواة والوحدة الوطنية، في حين نصت المادة ١٦ من الجدول الرابع من الدستور المؤقت على ثلاث مستويات من الحكم هي: المستوى الوطني، ومستوى المقاطعات، المستوى المحلي، ونظمت المواد ١٧-٢٧ المبادئ والقواعد الواجب اتباعها في تعيين حدود وصلاحيات كل مستوى من هذه المستويات مع تحصين هذه الاختصاصات والصلاحيات عبر اشتراط أغلبية وإجراءات خاصة لتعديل حدود وسلطات تلك

المستويات، على نحو يضمن لها حسن أداء مهامها، وذلك كله في إطار الإقرار بضرورة الوحدة في ظل التنوع الثقافي ومشروعية الحكم الذاتي للمقاطعات التسع التي قسمت إليها البلاد، والتي تمتع كل منها بدستور خاص وسلطات تشريعية وتنفيذية خاصة.

(ب) المشاركة السياسية وتقاسم السلطة.

على الرغم من إقراره صيغة الاقتراع العام وفق قاعدة «شخص واحد، صوت واحد»، فقد أكد دستور **١٩٩٣** على مبدأ التمثيل النسبي في المؤسسات السياسية في البلاد بمستوياتها الثلاث سالفة البيان، وذلك من خلال النص على أنه: «يتكون مجلس الوزراء من الرئيس والنواب التنفيذيين للرئيس وما لا يزيد عن **٢٧** وزيرًا يعينهم الرئيس بمقتضى الدستور».

كما نص الدستور الانتقالي على أن الحزب الذي يحصل على ثمانين مقعدًا في الجمعية الوطنية أو أكثر من مقاعد البرلمان يحق له أن يعين نائبًا للرئيس، وإذا لم يحرز أي حزب أو حقق حزب واحد فقط العدد المطلوب من المقاعد فإنه يحق للحزب الذي يليه مباشرة أن يعين نائبًا للرئيس من بين أعضاءه في البرلمان. وتضمنت المادة ٨٨/ ٢ حق الحزب الذي يحصل على عشرين مقعدًا (٥ بالمائة) من مقاعد الجمعية الوطنية أن يشارك -إذا رغب- في حكومة الوحدة الوطنية بحقيبة وزارية أو أكثر حسب عدد المقاعد التي فاز بها[١].

(١) محمد عاشور مهدي، «الديمقراطية في أفريقيا تجربة التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب أفريقيا»، مرجع سبق ذكره.

(ج) الهوية الثقافية والدينية.

تكشف مطالعة النصوص الدستورية الخاصة بأبعاد الهوية (اللغة، الدين، الرموز المحلية وغيرها) عن تأكيد الدستور الانتقالي على التعددية الثقافية والدينية لدولة جنوب أفريقيا، ومن ذلك النص على أن لغات البلاد الرسمية هي الإحدى عشرة لغة المعبرة عن الجماعات المختلفة في المجتمع وأضفى الدستور عليها جميعًا صفة الرسمية مساويًا بينها في القوة والحجية علي المستوي الوطني، وأكد الدستور على عدم المساس بالحقوق اللغوية وأوضاعها المكتسبة عند سريان الدستور، وقامت بعض نصوص الدستور الانتقالي على تأكيد التزام المؤسسات الرسمية في الدولة بقواعد عدم التمييز بين اللغات أو المساس بأي من اللغات الوطنية القائمة عند سريان الدستور، وحظر أي مساعي لفرض هيمنة لغة جماعة بعينها على غيرها من الجماعات، بل ودعى الدستور إلى دعم استخدام اللغات الأخرى غير الرسمية - المتحدث بها في جنوب أفريقيا في المناسبات الملائمة .

وعلى صعيد الهوية الثقافية والدينية؛ نصت المادة ١٣ من الدستور الانتقالي على أن المعتقدات مكفولة للأفراد، وكذلك حقهم في ممارسة شعائرهم الدينية داخل المؤسسات الحكومية على ألا تنطوي تلك الممارسات على أي مساس بالمساواة، وأن تكون متاحة للجميع، وأكد الدستور على إمكانية إنشاء مؤسسات تعليمية على أساس الثقافة المشتركة أو اللغة أو الدين، على ألا يصاحب

ذلك أي تمييز علي أساس العرق.

(د) الحقوق الأساسية وحق تقرير المصير.

تضمن دستور **١٩٩٣** تأكيدًا على الحريات والحقوق الأساسية وأنها متاحة لجميع المواطنين، حيث يتمتع الجميع بحقوق الإنسان والحريات العامة والحريات الدينية والسياسية كحرية المعتقد والتعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والاشتراك فيها وحرية الانتقال. واعتبر الدستور المواد الخاصة بالحقوق والحريات من المواد التي لا يمكن إلغاؤها. أما فيما يتعلق بحق تقرير المصير فقد نصت المادة **٣٤** من الدستور على أنه: «لا يمنع الجدول الخاص بالمبادئ الدستورية، وما فيه من اعترافٍ بحق تقرير المصير لشعب جنوب أفريقيا ككل، من النص على حق تقرير المصير لأية جماعة ذات تراث ثقافي ولغوي مشترك في ظل نطاق إقليم جنوب أفريقيا، أو بأي طريقة أخرى معترف بها»[١].

والملاحظ أنه عند مقارنة المضامين والنصوص السابقة الواردة في دستور **١٩٩٣**، برؤى ومطالب الأحزاب والقوى السياسية بشأن مرحلة التحول وآلياتها، نجد نوعًا من التسوية والمواءمة بين مطالب الجماعات والقوى السياسية الفاعلة على الساحة في جنوب أفريقيا في محاولة لتحقيق أكبر قدر من التوافق الوطني في المرحلة الانتقالية التي تلي الدستور. ومن المؤشرات

(١) المرجع السابق.

والدلائل الواضحة على ذلك أنه في حين مثل الإقرار بحق الاقتراع العام استجابة لمطالب القوى الوطنية وحركات الكفاح الوطني، فإن النص على التمثيل النسبي مثل تلبية لمطالب الحزب الوطني وأنصاره، وأنه في حين اعتبر نص الدستور على دولة موحدة في جنوب أفريقيا استجابة لمطالب المؤتمر الوطني وأنصاره، فإن التأكيد على وجود مستويات ثلاثة للحكم (وطني، مقاطعات، محلي)، جعل الأمر يبدو أقرب لشكل من أشكال الفيدرالية التي مثلت مطلبًا أساسيًا للحزب الوطني وحزب الحرية إنكاثا.

يُضاف إلى ذلك أن الإقرار بالتمثيل النسبي بالقائمة واقتسام السلطة "Power sharing"، وفق عدد المقاعد التي تحرزها الأحزاب في الانتخابات، مثل مكسبًا إضافيًا للحزب الوطني وأحزاب الأقليات. وفي المقابل تم النص علي نظام رئاسي يتزعمه رئيس حزب الأغلبية بما يعني رفض الرئاسة الثلاثية المتناوبة التي طرحها الحزب الوطني، وإن أشار البعض إلى أن الفكرة وجدت تجليات لها في النص على تعيين نائبين للرئيس من الأحزاب التي تحصل علي ٨٠ مقعدًا فأكثر في البرلمان.

ويعتبر النص على حق تقرير المصير بدوره أحد التنازلات الأساسية من المؤتمر الوطني الأفريقي لصالح كل من اليمين الأبيض من الأفريكانر وحزب الحرية إنكاثا، بالنظر إلى أهمية ذلك لضمان انضواء هاتين القوتين السياسيتين في إطار عملية التحول الديمقراطي بما يخفف من أعباء وتكاليف ذلك التحول التي يمكن

أن تنجم عن لجوء هاتين القوتين أو إحداهما للاستمرار في رفض صيغة التحول، والإمعان في طريق العنف لفرض مطالبها قسرًا على النظام. وقد نجحت تلك المواءمات في توفير ما يشبه الإجماع بين الأحزاب المتفاوضة على قبول تلك الصيغة الدستورية لما تحققه من مصالح لكل طرف على حدة. وهو ما مهد السبيل لإجراء الانتخابات البرلمانية في **٢٧** إبريل **١٩٩٤** وتنصيب الحكومة الانتقالية، والبدء في وضع دستور دائم للبلاد[١].

- الدستور الدائم عام ١٩٩٦.

يُعد دستور جنوب أفريقيا الذي صدر سنة **١٩٩٦** أحد الدساتير الرائدة في العالم، وكان لهذا الدستور هدفٌ وطني كبير يتعلق بإحداث التغيير في المجتمع الجنوب أفريقي نحو العدالة والمساواة بين الأقلية من البيض الأوروبيين والأغلبية من السود، وانهاء النزاعات العرقية بين الإثنيات العديدة التي يتكون منها المجتمع، وطي صفحة الماضي ومنع أشكال التمييز العرقي كافة الذي امتد لعشرات العقود وشمل جميع جوانب الحياة، بما فيها التمييز ضد السود في التعليم والصحة والرياضة وغيرها إضافة إلى الحرمان من حق الانتخاب.

وهذا الهدف يتجاوز العمل على إصدار القوانين وإقرار الحقوق إلى مستوى أعمق، وهو وضع إجراءات تنفيذية للتأثير على

---

(١) المرجع السابق.

حياة المجتمع وتغييرها نحو نبذ التمييز والظلم والعدالة الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة للطبقات الأكثر فقرًا. وببعض العبارات الملهمة، أعلن مواطنو جنوب إفريقيا إنهاء أكثر صفحات تاريخ البشرية سوادًا، المعروفة باسم حقبة الفصل العنصرى، وذلك في ديباجة الدستور الدائم لجنوب أفريقيا والتي نصت على أنه: «نحن، شعب جنوب أفريقيا، إدراكًا منا للظلم الذي تعرضنا له في الماضي؛ نكرّم أولئك الذين عانوا من أجل نشر العدل والحرية في أرضنا؛ ونحترم أولئك الذين عملوا من أجل بناء بلدنا وتنميته؛ ونؤمن بأن جنوب أفريقيا مِلكًا لكل من يعيشون فيها، المتحدين رغم تنوعهم. ولذا، نقر، من خلال ممثلينا المنتخبين بحرية، هذا الدستور بوصفه القانون الأعلى للجمهورية لتحقيق الأهداف التالية: معالجة انقسامات الماضي وتأسيس مجتمع مبني على القيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان الأساسية؛ ووضع الأسس اللازمة لمجتمع ديمقراطي ومفتوح تستند فيه الحكومة إلى إرادة الشعب، ويحمي القانون جميع المواطنين على قدم المساواة؛ وتحسين نوعية حياة كل المواطنين وتحرير الطاقات الكامنة في كل شخص؛ وبناء دولة جنوب أفريقيا متحدة وديمقراطية وقادرة على أن تحتل مكانها الملائم بوصفها دولة ذات سيادة في الأسرة الدولية»[1].

(١) «دستور جمهورية جنوب أفريقيا»،

ftp://pogar.org/LocalUser/pogarp/other/constitutions/s-africa-a.pdf

وترجع أهمية دستور جنوب أفريقيا، إلى أنه نتج عن مفاوضات بالغة الصعوبة لانتزاع الحقوق، ووضع أُسس لدولة حديثة، تحمي الحريات، وترسخ لمبدأ المساواة والمواطنة، ومما يميزه أيضًا عن غيره من الدساتير، تأكيده الشديد على قيم حقوق الإنسان، واحتلالها حيزًا كبيرًا منه. لذلك يرى الأمريكي (أدريان وينغ) أستاذ القانون والخبير في الشأن الجنوب أفريقي في مقالة له بعنوان «دستور جنوب أفريقيا كمثل أعلى للولايات المتحدة» إن دستور جنوب أفريقيا جاء بنصوص أكثر حماية للحقوق من الدستور الأمريكي المعروف بعراقته وريادته في التأسيس للحقوق والحريات.

وقد جاء الانطلاق في صياغة الدستور عقب أول انتخابات برلمانية ديمقراطية غير عنصرية تم إجراؤها فى أبريل من عام ١٩٩٤، بنسبة مشاركة بلغت ٨٦ بالمائة، ولأن البرلمان كان معبرًا عن الشعب بجميع أطيافه، فقد اجتمع البرلمان الجديد لأول مرة بصفته جمعيةً تأسيسيةً فى شهر مايو من ذات العام، وبدأت خطوات وضع الدستور، الذى كان يؤمن مانديلا بأنه الخطوة الحقيقية لإرساء المصالحة في المجتمع، لأنه سيحقق دولة القانون، وشارك أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور في حملة ضخمة في جميع وسائل الإعلام والجامعات والمؤسسات، وحتى وسائل النقل وجميع التجمعات، لتثقيف المواطنين وعرض المقترحات عليهم ودعوتهم

لإبداء وجهات نظرهم فيما سيكون عليه الدستور[1].

وتشكل تجربة جنوب أفريقيا في صناعة الدستور مثالًا يحتذى به في المشاركة الشعبية في مراحل العملية الدستورية كافة؛ فليست العبرة في الدستور بكثرة صفحاته ولا بكونه مكتمل الأبواب والمواد ومصاغًا بلغة قانونية رصينة، بل المهم أن يكون نابعًا من الإرادة الشعبية ويشعر الجميع أنه دستورهم الذي شاركوا في صنعه، وبذلك تكون للدستور مكانة واحترام تدفعهم لأن يشاركوا في تطبيقه، ولا يبقى مجرد حبر على ورق. وقد كانت هناك مشاركة مجتمعية واسعة في صياغة الدستور، حتى إن الجمعية التأسيسية لوضع الدستور تلقت ٢ مليون اقتراح في الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٦ من جانب جميع القوى السياسية والأفراد، ولعبت مؤسسات المجتمع المدنى فى جنوب أفريقيا دورًا بارزًا كقوة محايدة للتصدي للانقسامات السياسية والعنصرية والحزبية الراسخة

(١) عبدالمالك الصفراني، «المشاركة الشعبية في صناعة الدستور ... تجربة جنوب إفريقيا»، ٣ مارس ٢٠١٣،

http://libyaaljadidah.com /%D8%A7%D9%84 %D9%85% D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9 %83%D 8%A9-%D8 %A7%D9% 84%D8%B4%D8%B9% D8%A8%D9% 8A%D8%A9 -%D9%81% D9%8A-%D8%B5%D 9%86%D8 %A7%D8%B 9%D8%A9- %D8%A7%D9%84%D8%AF%D8 %B3%D8%AA %D9%88%D 8%B1-% D8%AA %D8%AC

في الضمير المجتمعي[١]، وفي هذا الإطار، تؤكد تجربة جنوب أفريقيا على ضرورة أن تتم عملية صياغة الدستور بشمول كافة الجماعات السياسية والشرائح الاقتصادية والانتماءات الدينية والعرقية والإثنية، لكي يكون معبرًا عن الجميع[٢].

وفي نوفمبر من عام ١٩٩٥، نُشرت أول مسودة عمل للدستور دون أن تحتوى على ٦٨ موضوعًا كانت محل جدل، وأعلنت الجمعية التأسيسية للدستور أنه ستتم مناقشة تلك القضايا لاحقًا، وذلك من أجل عدم إثارة الفرقة والانقسام بين مواطني جنوب أفريقيا، وكان من بين تلك القضايا وضع المؤسسة العسكرية التى كانت تستخدم في قمع السود في ظل النظام العنصري، واستقر الوضع في الدستور الجديد على أن الجيش مؤسسة دفاعية مهمتها الأولى الدفاع عن الجمهورية وحمايتها، وأن رئيس الجمهورية بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة هو من يقوم باختيار وزير الدفاع.

وفى شهر مايو من عام ١٩٩٦ تم وضع النص النهائي للدستور وتم عرضه على المحكمة الدستورية التي راجعته وأعادته للجمعية

---

(١) فيفيان هارت، «تجربة جنوب أفريقيا في تدوين الدستور»، http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/009.htm

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «مسارات التحول الديمقراطي. تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدمًا»، يونيو ٢٠١١، مرجع سبق ذكره، ص ١٥.

التأسيسية لإدخال بعض التعديلات عليه، وتم ذلك في أكتوبر من عام ١٩٩٦، حين تمت إعادته للمحكمة الدستورية التى صدقت عليه نهائيًا في الرابع من ديسمبر، لترسله للرئيس مانديلا، الذي وقع عليه في العاشر من ديسمبر، ليصبح قانونًا أعلى للبلاد، ودخل حيز التنفيذ في الرابع من فبراير ١٩٩٧[١].

وتبرز أهمية دستور جنوب أفريقيا انطلاقًا من كونه يعالج قضايا المجتمع والمشكلات التي يعاني منها، ومثلما عالجت جنوب أفريقيا في دستورها مشكلة التمييز العنصري، فقد تميز دستور ١٩٩٦ على جميع ما سبقه من دساتير بتأصيله لجانب جديد من حقوق المواطن هي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وأضافها إلى الحقوق المدنية والسياسية مثل حرية التعبير وحرية تشكيل الأحزاب التي تكفلها كل الدساتير؛ فهو ينص على حقوق اقتصادية واجتماعية محددة للمواطن مثل حقه في المسكن المناسب والمأكل والمشرب والعلاج الطبي والضمان الاجتماعي، وأوجب على الدولة العمل وفق إمكانياتها لتوفير هذه الحقوق لكل مواطن.

وصياغة مواد هذه الحقوق في الدستور الجنوب أفريقي متشابهة في النص، فعلى سبيل المثال نص الحق في المسكن على أنه: «لكل مواطن الحق في الحصول على مسكن مناسب، ويجب على الدولة أن تتخذ الإجراءات المعقولة التشريعية وغيرها في

(١) المرجع السابق.

حدود إمكانياتها المتاحة للتوصل إلى تجسيد وضمان هذا الحق». وأيضًا نص الدستور على واجبات محددة على الدولة لصيانة هذه الحقوق، وعلى طريقة أفقية وتعاونية للحكم والإدارة على المستويين الوطني والمحلي لتمكين كل المواطنين من نيل حقوقهم ولو على المدى البعيد، كما عمد الدستور إلى الاعتراف بالتعدد والتنوع الثقافي واحترام الانتماءات الثقافية والاجتماعية بل الاحتفاء بها واعتبارها عامل وحدة لا عامل فرقة.

ويأتي التركيز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من واقع أن دولة جنوب أفريقيا شهدت تمايزًا كبيرًا وفوارق طبقية شاسعة؛ حيث عاشت غالبية المواطنين السود في حالة من الفقر والاحتياج المادي وفي ظروف حياتية صعبة، نتيجة حقب الاستعمار والفصل العنصري، وفي هذا الواقع تعتبر الحقوق السياسية والمدنية مثل حرية التعبير وحرية تشكيل الأحزاب من قبيل الترف لمن يعوزه المسكن الكريم والمأكل والملبس.

ومن الواجبات التي أقرها الدستور على الدولة أن تعمل على معالجة المظالم، وفرض العدالة بطريقة المبادرة وليس بطريقة رد الفعل، فلا تنتظر الحكومة حتى يتقدم إليها من المواطنين من يشكو من مظالم معينة، بل تعمل بطريقة استباقية لمعالجة ملفات العدالة والمظالم ومنع المخالفات. وفي هذا الإطار، تم تأسيس محكمة دستورية خاصة لمراقبة دستورية القوانين التي يصدرها البرلمان، شكلت بعيدًا عن الجهاز القضائي القديم الذي تشبع بفترة التمييز

العنصري وبه الكثير من العناصر المتورطة في ممارسات الحقبة العنصرية[1].

(٢) الآليات التنظيمية والمؤسسية.

شهدت جنوب أفريقيا تبني العديد من الآليات التنظيمية والمؤسسية التي ساهمت في إنهاء نظام التفرقة العنصرية، وإقامة مجتمع يقوم على احترام التعددية العرقية والدينية في البلاد، وكان إقرار آليات مؤسسية لتحقيق العدالة الانتقالية هو نقطة البدء في هذا الإطار. وتُشير العدالة الانتقالية إلى مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي قامت بتطبيقها دول مختلفة من أجل معالجة ما ورثته من إنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

وهناك عدة آليات لتطبيق العدالة الانتقالية، منها: البحث عن الحقيقة (لجان الحقيقة والمصالحة)، والإصلاح المؤسسي وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة القمعية التي لعبت دورًا في هذه الانتهاكات (خاصة الأمنية كالمؤسسات العسكرية والشرطية وكذلك المؤسسات القضائية، وغيرهما)، وبرامج التعويض أو جبر الضرر على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، ولا تقتصر فقط على التعويض المادي للضحايا (كالمدفوعات النقدية أو الخدمات الصحيّة على سبيل المثال) أو المعنوي (كالاعتذار العلني أو إحياء

(١) عبدالمالك الصفراني، «المشاركة الشعبية في صناعة الدستور ... تجربة جنوب إفريقيا»، مرجع سبق ذكره.

يوم الذكرى)، حيث تشمل كل صور جبر أضرار الضحايا، من إعادة الحال إلى ما كانت عليه، وإلغاء الأحكام الجائرة وإعادة التأهيل والدمج في المجتمع، علاوة على الملاحقات القضائية والدعاوى الجنائية[١].

وتختلف العدالة الانتقالية عن العدالة التقليدية في كونها تُعنى بالفترات الانتقالية مثل: الانتقال من حالة حرب أهلية إلى حالة السلم أو الانتقال من حكم تسلّطي إلى حكم ديمقراطي، أو التحرر من احتلال أجنبي باستعادة أو تأسيس حكم وطني. ولكنهما يتفقا في ضرورة تعويض الضحايا ومعاقبة منتهكي حقوق الإنسان[٢].

ويعد تطبيق إجراءات العدالة الانتقالية مقدمة لتحقيق المصالحة الوطنية، والتي وتعني: «صيغةُ تفاهمٍ بين أبناء الوطن الواحد للوصول إلى برنامج محدد ومتفقٍ عليه لإنقاذ الوطن من أزمته ووضعهِ على الطريق الصحيح»، كما إنها بمثابة عملية للتوافق الوطني بين الدولة والمجتمع من جانب، وكذلك بين فئات

(١) «ما هي العدالة الانتقالية؟»، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ٢٠٠٩،
http://ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Global-Transitional20%Justice-2009-Arabic.pdf

(٢) الأمم المتحدة، «سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراعات ومجتمعات ما بعد الصراعات، تقرير الأمين العام»، أغسطس ٢٠٠٤،
http://ictj.org/sites/default/files/UNSC-Global-Justice-Post-conflict-2004-Arabic.pdf

المجتمع المختلفة من جانب آخر، ويكون أساسها التسامح وإزالة آثار صراعات الماضي[1].

- لجنة الحقيقة والمصالحة

Truth and Reconciliation Commission

خلال عام **١٩٩٣** كانت قضية العفو عن مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان خلال فترة النظام العنصري من أهم نقاط المفاوضات حول الانتقال الديمقراطي، وقد توصل الطرفان إلى تسويةٍ قوامها أن العفو يمكن أن يتم بالنسبة للأعمال الإجرامية التي تمت بهدف سياسي وكان لها علاقة بصراعات الماضي. وعلى مدى عامين دار في جنوب أفريقيا نقاش واسع بين قوى المجتمع المدني، وعُقد مؤتمران دوليان كبيران حول سياسات العدالة الانتقالية في الدول الأخرى للاستفادة من تجاربها، وقد استبعدت تجربة جنوب أفريقيا خيار الملاحقة وخصوصًا للفاعلين السياسيين الذين كانوا يتفاوضون حول الوضع الحساس للانتقال الديمقراطي استنادًا إلى سلطة القانون واحترام حقوق الإنسان.

وفي عام **١٩٩٥** صادق البرلمان على قانون الوحدة الوطنية

---

(١) هناء وحيد الغايش، «العدالة الانتقالية: قراءة مفاهيمية و معرفية»، معهد جنيف لحقوق الإنسان، يناير ٢٠١٣،

http://gihr-ar.org/ar/index.php?option=com_contentview=articleid=1492:2013-01-02-09-45-57catid=58:2010-06-25-177-25-56 Itemid§¡

والمصالحة الذي أسس للجنة الحقيقة والمصالحة، وقد تم تشكيل اللجنة من خلال الترشيحات التي تقدمت بها المنظمات والأحزاب السياسية والكنائس وممثلي المجتمع المدني، حيث قام نيلسون مانديلا في ديسمبر ١٩٩٥، باختيار سبعة عشر عضوًا، وأُختير القس «ديزموند توتو» رئيسًا لها، لتبدأ أعمالها في إبريل ١٩٩٦.

وقد اختصت اللجنة بالتعامل مع قضايا الانتهاكات الجسيمة التي تعرض لها السود في جنوب أفريقيا خلال فترة الفصل العنصري. وكانت تتمتع هذه اللجنة بصلاحيات واسعة واستثنائية قياسًا بلجان الحقيقة التي شُكلت للنظر في الانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان في بعض الدول الأخرى. وبذلك تعتبر تجربة جنوب أفريقيا في السلم الأهلي واحدة من أهم التجارب السياسية والاجتماعية في العصر الحديث[١].

ودفعت حجم الانتهاكات، والتاريخ الطويل لها، وتنوعها بين جرائم فردية وجرائم ممنهجة قام بها النظام أو الدولة، اللجنة بحثًا عن الحقيقة، إلى ابتكار أسلوب يقوم على المكاشفة والإقرار بالخطأ كثمن وحيد للعفو عن الجرائم «ذات الخلفية السياسية»، مع

(١) Gunnar Theissen, "Common Past, Divided Truth: The Truth and Reconciliation Commission in South African Public Opinion", Paper presented at the workshop on "Legal Institutions and Collective Memories", International Institute for the Sociology of Law (IISL), Spain, 22-24 September, 1999.

ملاحظة أن هذا لم يعنِ أبدًا إقرارًا لمبدأ الإفلات من العقاب. كما أنه لم يكن كذلك بديلًا عن إصلاح «لابد منه» للمؤسسات الأمنية والقضائية والإعلام، إصلاحًا «حقيقيًا» لا تغيير للولاءات. وكانت اللجنة مستقلة تمامًا، واتسم عملها بالشفافية الكاملة، وكان واضحًا منذ البداية أن لا شأن لها بالمحاكم الجنائية.

وانقسمت لجنة الحقيقة والمصالحة إلى ثلاث لجان فرعية: لجنة انتهاكات حقوق الإنسان، ولجنة جبر الضرر وإعادة التأهيل، ولجنة العفو. فأما لجنة انتهاكات حقوق الإنسان، فقد كانت وظيفتها التحقيق في الانتهاكات التي تمت بين عامي ١٩٦٠ و١٩٩٤ بتحديد هوية الضحايا، ومصيرهم (أو رفاتهم)، وطبيعة ومستوى الضرر الذي لحق بهم، وما إذا كانت الانتهاكات نتيجةً خطةً مقصودةً من طرف الدولة أو غيرها من المنظمات أو الجماعات أو الأفراد. بينما كانت مهام لجنة جبر الضرر هي صياغة توصيات واقتراحات حول إعادة تأهيل الضحايا وعائلاتهم، وقد أُسس صندوق يُموَّل من ميزانية الدولة ومساهمات خاصة بهدف تقديم تعويضات عاجلة للضحايا طبقًا لقواعد محددة يحددها رئيس الدولة[١].

(١) Stanton, Kim Pamela, Seeking the rule of Law: constitutions, Amnesties truth commissions in Chile, South Africa Ghana, A thesis submitted in conformity with the requirements for the degree of Master of Laws, Department of Law, University of Toronto, 2006, p.p. 47-48.

وبالنسبة للجنة العفو فإن مهمتها الأساسية كانت هي الحرص على أن تتم طلبات العفو طبقًا للقانون؛ إذ يمكن لطالبي العفو أن يطلبوه بالنسبة لأي عمل إجرامي مرتبط بهدف سياسي اقتُرِف خلال الفترة ما بين الأول من مارس ١٩٦٠ إلى السادس من ديسمبر ١٩٩٣، وقد مُدِّد هذا الأجل إلى ١١ مايو ١٩٩٤. وطُلب من تلك اللجان أن تدرس الحالات التي وقعت خلال ٣٤ عامًا ما بين الأول من مارس ١٩٦٠ إلى العاشر من مايو ١٩٩٤؛ فكان أن وجدت اللجان أمامها خمسين ألف حالة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛ فبذلت جهودها بالتحقيقات واسعة النطاق وتحليل المعلومات وجلسات الاستماع[١].

ومن الجدير بالذكر أن منظمات المجتمع المدني في جنوب أفريقيا لعبت دورًا مهمًا في عملية المصالحة الوطنية، بدا ذلك من خلال المشاركة في صياغة قانون الوحدة والمصالحة الوطنية. ولضمان الشفافية والنزاهة في مسألة اختيار أعضاء اللجنة، شاركت منظمات المجتمع المدني في اختيار الأعضاء. كما برز أيضًا دور المجتمع المدني في ممارسة الضغوط على الحكومة من أجل الالتزام بتنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة الحقيقة والمصالحة،

(١) عبد العزيز النويضي، «إشكالية العدالة الانتقالية: تجربتي المغرب وجنوب إفريقيا»، مركز الجزيرة للدراسات، فبراير ٢٠١٣،
http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312410-191634162.htm

وبصفةٍ خاصةٍ التوصيات المتعلقة بجبر الضرر وتعويض الضحايا.

وتمثلت أهداف لجنة الحقيقة والمصالحة فيما يلي:

* الكشف عن الحقيقة فيما يتعلق بأحداث الماضي، وتوثيقها وإعلانها عن الدوافع والأحداث التي ارتكبت خلالها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، حتى لا يتكرر ارتكاب أفعال مماثلة في المستقبل.

* السعي إلى تحقيق الوحدة الوطنية والسلام ورفاهية كل مواطني جنوب أفريقيا، كما ينص على ذلك الدستور، وإقرار المصالحة بين مواطني جنوب أفريقيا وإعادة إعمار المجتمع.

وقد قامت اللجنة بالمهام التالية:

- رسم صورة كاملة لطبيعة وأسباب ومدى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت خلال الفترة من مارس ١٩٦٠ وحتى ١٩٩٤، ويتضمن ذلك سوابق وظروف وعوامل وسياق تلك الانتهاكات ووجهات نظر الضحايا، ودوافع ووجهات نظر الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات، وذلك من خلال إجراء تحقيقاتٍ وعقد جلسات استماع تسهل منح العفو للأشخاص الذين يكشفون كشفًا كاملًا عن كل الحقائق المتعلقة بأفعال مرتبطة بهدف سياسي. وقد امتد عمل اللجنة خمس سنوات بحثت خلالها مائتي ألف حالة لانتهاكات حقوق الإنسان، ونظرت في سبعة آلاف طلب للعفو، وأصدرت حكمًا بالعفو عن ٨٥٠ متهمًا، ونشرت

تقريرًا نهائيًا في خمس مجلدات، وثقت لتاريخ الأمة في الفترة محل التحقيق[١].

- تحديد إجراءات منح العفو؛ حيث يتعين على طالب العفو الإقرار بارتكابه جرائم ضد الإنسانية، وليس من الضروري أن تكون العقوبة مادية (السجن)، بل يكفي إلحاق العار بمرتكب الجريمة.

- تحديد وإعلان مكان الضحايا، ورد الكرامة المدنية والإنسانية لهؤلاء بإعطائهم فرصة لسرد روايتهم الخاصة عن هذه الانتهاكات التي كانوا ضحاياها، والتوصية بإجراءات تعويضية بخصوص هذه الانتهاكات.

- إعطاء تقرير يتضمن بيانًا كاملًا لفاعليات واستنتاجات المفوضية ويتضمن توصيات لمنع انتهاك حقوق الإنسان في المستقبل[٢].

وفي عام ١٩٩٨ أصدرت اللجنة تقريرها، الذي تضمن شهادات أكثر من اثنين وعشرين ألف ضحية وشاهد، حيث جرى الإدلاء بألفي شهادة في جلسات استماع علنية. كما أعطى التقرير أيضًا بيانًا كاملًا عن فعاليات واستنتاجات اللجنة، واقترح مجموعة

---

(١) راوية توفيق، «هل الدولة والمجتمع في مصر مستعدان للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية: دروس من جنوب أفريقيا»، سياسات عربية، العدد ٦، يناير ٢٠١٤، ص ٩٨-٩٩.

(٢) أحمد شوقي بنيوب، «العدالة الانتقالية: المفهوم والنشأة والتجارب»، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٦.

من التوصيات للحيلولة دون انتهاك حقوق الإنسان في المستقبل.
ومن أمثلة تلك التوصيات ما يلي:

* إسراع الحكومة في القيام بالإجراءات اللازمة لتقليل الفجوة بين المواطنين من خلال ضمان وتوفير مجموعة الحقوق الأساسية من مأوى وعمل وخدمات صحية وغيرها للفئات التي كان يتم إستبعادها في ظل نظام الفصل العنصري.

* تحديد وحماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الضرورية لتطوير واستدامة ثقافة احترام حقوق الإنسان.

* أوصت اللجنة كذلك بوضع خطة من شأنها تمكين أولئك الذين استفادوا من نظام الفصل العنصري من المساهمة في التخفيف من معدلات الفقر من خلال فرض ضرائب الثروة.

* وفي مواجهة العنصرية، فوضت اللجنة مؤسسات الدولة بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على العنصرية، بما يشمل ذلك إصلاح الهياكل المؤسسية والثقافة والاتجاهات العامة في المجتمع.

وبصفة عامة يمكن القول: إنه بفضل تلك اللجنة عُرف جزء مهم من الحقيقة، وترسخت عملية التحول الديمقراطي، وتم -إلى حد كبير- جبر ضرر عدد كبير من الضحايا بمجرد معرفة الحقيقة والاعتراف الجماعي والرسمي بمعاناتهم، كما ساهمت اللجنة في حماية الحقائق التاريخية من التزييف ومعرفة حقيقة الانتهاكات.

وكان من عوامل النجاح النسبي للجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا ما يلي[1]:

* عبر تمثيل اللجنة عن تمثيل مختلف القوى المجتمعية، وقامت عضويتها على معايير النزاهة والحيادية وعدم تبوء منصب قيادي في حزب سياسي، كما عكس تكوينها توازن القوى في المجتمع واتفاق المعتدلين من الجانبين على ضرورة التوصل إلى حل وسط، يُنهي النظام العنصري القديم ويؤسس لنظام ديمقراطي جديد، مع وعد بالعفو عن جلادي الماضي شريطة مساهمتهم في كشف الحقيقة.

* تمتعت لجنة الحقيقة والمصالحة بالاستقلالية في عملها، ولم تكن أبدًا أداة بيد السلطة الحاكمة، كما منعت تمثيل الأعضاء للأحزاب السياسية.

* حظيت التجربة بدعم المجتمع المدني والسلطة الحاكمة على حد سواء.

* توفرت لجنة الحقيقة والمصالحة على سلطات كبيرة للتحقيق واستدعاء وإحضار الشهود والوصول إلى المعلومات والوثائق من الضحايا والمسؤولين عن الانتهاكات، كما كان من صلاحياتها منح العفو الفردي وسلطة التفتيش والمصادرة بالإضافة

(١) عبد العزيز النويضي، «إشكالية العدالة الانتقالية: تجربتي المغرب وجنوب إفريقيا»، مرجع سبق ذكره.

إلى إدارة برنامج متطور لحماية الشهود.

* توفرت للجنة مدة زمنية معقولة وموارد مادية وبشرية كافية، وضمت في عضويتها أعضاء من خلفيات متنوعة، مما جعلها تتمتع بالاحترافية.

* اتسمت تجربة لجنة الحقيقة والمصالحة بالشفافية والانفتاح على المجتمع، وركزت أكثر على التواصل المجتمعي، وكانت جلسات استماع اللجنة بلجانها النوعية عامة ومفتوحة لمشاركة الجماهير إلا في حالات استثنائية لاعتبارات متعلقة بتحقيق العدالة، كما أن قانون المصالحة الوطنية قد تمت مراجعته بشكل كامل سبع مرات.

وعلى الرغم مما حققته لجنة الحقيقة والمصالحة من الكشف عن بعض الحقائق المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في الماضي، وإرساء دعائم المصالحة الوطنية بين أطراف النزاع داخل الوطن الواحد، **إلا أن هناك العديد من الانتقادات التي وجهت إلى عمل اللجنة، لعل من بينها**[1]:

* تسهيل منح العفو للأشخاص الذين يقدمون اعترافاتهم بالانتهاكات التي ارتكبوها في الماضي، وذلك في إطار «العفو من أجل الحقيقة».

---

(١) راوية توفيق، «هل الدولة والمجتمع في مصر مستعدان للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية: دروس من جنوب أفريقيا»، **مرجع سبق ذكره**، ص ٩٩-١٠٠.

* المحاكمات السرية لمرتكبي الانتهاكات، والذين صدر في حقهم عفو رئاسي (في عهد الرئيس ثابو مبيكي)، حيث تمت في ظل غياب الضحايا ومن دون أي تمثيل لهم. وهو ما تم تداركه في عام ٢٠١٠، حيث أيدت المحكمة الدستورية حق الضحايا في استشارتهم قبل منح العفو الرئاسي.

* تضمنت التعديلات الواردة على سياسة الملاحقة القضائية، والتي تقوم بتنفيذها سلطة المتابعة القضائية الوطنية، الإقرار بعفو عام لمرتكبي الجرائم ممن لم يتقدموا بطلبات للحصول على عفو لجنة الحقيقة والمصالحة، الأمر الذي يمكنهم من الإفلات من العقاب. وفي عام ٢٠٠٨، أعلنت محكمة بريتوريا العليا عدم دستورية تعديلات سياسة الملاحقة القضائية[١].

* اتساع تعريف مصطلح الجرائم السياسية التي تقع ضمن إطار المحاسبة والعفو، في الوقت الذي تم فيه تجاهل أنواع أخرى من الانتهاكات على الرغم من أهميتها، وفي مقدمتها غياب العدالة الاجتماعية عن الأغلبية السوداء.

* قيام لجنة الحقيقة والمصالحة وآليات العدالة الانتقالية بصفة عامة على محاسبة الاشخاص وليس النظم، وهو ما أدى إلى عدم توجيه إدانة واضحة لنظام الفصل العنصري.

---

(١) «جنوب أفريقيا»، المركز الدولي للعدالة الانتقالية،

https://www.ictj.org//ar/our-work/regions-and-countries/south-africa

* رفضت بعض القوى السياسية في جنوب أفريقيا لجنة الحقيقة والمصالحة، وخاصةً تلك الممثلة للأغلبية السوداء من واقع أنها تمثل ظلمًا لهذه الأغلبية التي عاشت عقودًا من القهر والتمييز، وهو ما جعل البعض ينتقد فكرة اللجنة باعتبار أنها تسعى لتحقيق الاستقرار على حساب العدالة.

ولم تتوقف عملية التصالح مع الماضي عند انتهاء عمل لجنة الحقيقة والمصالحة، فبناء على التشريع المؤسس لها أحيل عدد من الحالات المرفوضة أو التي لم تستوفِ شروط المصالحة إلى النيابة المختصة، وبدأت المحاسبة الجنائية ولكن بإيقاع بطيء جدًا وبصورة مسيسة، وهو أمر يُحسب على وليس لصالح حزب المؤتمر الوطني الذي انشغل بالسلطة بعيدًا عن الانحياز للشعب الذي ناضل من أجل تحرره[1].

(٣) الأدوات الثقافية والتعليمية

اعتمدت جنوب أفريقيا في سعيها لإنهاء سياسات التمييز والفصل العنصري، وتحقيق المصالحة الوطنية بين جميع فئات شعبها على مجموعة من الأدوات الثقافية والتعليمية، وذلك على النحو التالي:

---

(١) كريم مدحت عنارة، «رسالة للمولعين بتجربة المصالحة في جنوب إفريقيا»، جريدة الشروق، ١٣ نوفمبر ٢٠١٢.

http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=1411-2012id=699d489d-12fc6-401bff1-f0c37f46a8bb

(أ) الدستور وحماية التنوع اللغوي وحرية الاعتقاد

أكد دستور جنوب أفريقيا على أحقية كل شخص في استخدام اللغة، والمشاركة في الحياة الثقافية، اللتين يختارهما. ونتيجة التعدد والتنوع العرقي في البلاد، وتعدد لغات القبائل تبنت جنوب أفريقيا في دستور ١٩٩٦ إحدى عشرة لغة رسمية، وأكد الدستور على أن اللغات الرسمية للجمهورية هي: سيبيدي، وسيسوثو، وسيتسوانا، وسيسواتي، وتشيفيندا، وإكسيتسونجا، وأفريكانس، والإنجليزية، ونديبيلي، وإكسهوزا، وزولو.

ونظرًا لإدراك المشرع لتراجع استخدام اللغات الأصلية وتراجع وضعها تدريجيًا، فقد أوجب على الدولة أن تتخذ إجراءات عملية وإيجابية لتحسين وضع هذه اللغات والنهوض باستخدامها. وفي الوقت نفسه منح الدستور للحكومة الوطنية وحكومات الأقاليم حرية استخدام أية لغة رسمية لأغراض الحكم، على أن تضع في الاعتبار، العادات المرعية والنواحي العملية والنفقات والظروف الإقليمية والموازنة بين احتياجات وأولويات الشعب ككل أو في الإقليم المعني؛ على أن تستخدم الحكومة الوطنية وحكومات الأقاليم لغتين رسميتين على الأقل. وأكد الدستور على أنه على البلديات مراعاة العادات المرعية في استخدام اللغة ورغبات السكان المحليين. وعلى الحكومة الوطنية وحكومات الأقاليم أن تنظم وتراقب، من خلال التدابير التشريعية وغيرها من التدابير، استخدام اللغات الرسمية على أن تكون لكل اللغات الرسمية مكانة

واحدة وتعامل على قدم المساواة. كما نص الدستور على إنشاء مجلس لغة لكل جنوب أفريقيا لتوفير وتعزيز الظروف المناسبة لاستخدام وتطوير كل اللغات الرسمية وكذلك اللغات الشائع استخدامها من جانب الجماعات في جنوب أفريقيا[١].

وعلى الرغم من النص الدستوري على ضمان التنوع اللغوي في جنوب أفريقيا، فمن الملاحظ هيمنة اللغة الإنجليزية على الحياة العامة والحياة السياسية، فهي لغة الحكم والاقتصاد والتعليم. وبرغم وجود برنامج طموح للترجمة في المحاكم، فما زال هناك تحيز لصالح اللغة الإنجليزية؛ فقد أظهرت دراسة عن المحاكم في كواكوا في «الولاية الحرة»، وهي منطقة يتكلم معظم سكانها لغة سيسوتو، أنه حتى عندما يكون القاضي والمدعي والمتهم إفريقيين ويتكلمون لهجة سوتو الجنوبية كلغة أم، فإن إجراءات المحاكمة تدار بلغة إنجليزية من الدرجة الثانية، وبمساعدة مترجم تعينه المحكمة يترجم من لغة سيسوتو، وإليها لصالح المتهم[٢].

وفي الوقت نفسه يتمتع المواطنون والمقيمون في جنوب أفريقيا بحرية الاعتقاد وحرية ممارسة الشعائر الدينية، وشدد دستور جنوب أفريقيا على حق كل شخص في حرية العقيدة والدين والفكر والمعتقدات والرأي. كما سمح بإقامة الشعائر الدينية في مؤسسات

(١) لتفصيل ذلك أنظر: «دستور جمهورية جنوب أفريقيا»، المادة السادسة من الفصل الأول: أحكام التأسيس.

(٢) ياسر الغرباوي، «تجربة جنوب إفريقيا فى العدالة الإنتقالية»، **مرجع سبق ذكره.**

تتبع أو تدعمها الدولة، بشرط: أن تتبع تلك الشعائر القواعد التي وضعتها السلطات المختصة؛ وأن تقام على أساس منصف؛ وأن يكون حضورها طوعًا. كما نص الدستور على عدم جواز حرمان الأشخاص الذين ينتمون إلى جماعة ثقافية أو دينية أو لغوية معينة من الحق، مع الأعضاء الآخرين في تلك الجماعة، في: التمتع بثقافتهم وإقامة شعائرهم الدينية واستخدام لغتهم؛ وإنشاء اتحادات ثقافية، ودينية، ولغوية، وغيرها من أجهزة المجتمع المدني، والانضمام إليها والإبقاء عليها[١].

ويتقبل المجتمع مختلف الديانات التي توجد فيه، خاصة في ظل ما يشهده من تعددية وتنوع في الديانات، وهناك قرابة ٨٠ بالمائة من السكان يعتنقون الديانة المسيحية، أما الجماعات الدينية الأخرى في الدولة فهم بالترتيب: الهندوس والمسلمين واليهود والبوذيين، هناك قلة قليلة من السكان الذين لا يعتنقون أية ديانة[٢].

(ب) التعليم

شهدت جنوب أفريقيا خلال فترة الحكم العنصري نظم تعليمية مختلفة؛ فحتى تسعينيات القرن العشرين، كانت هناك مدارس تخص كل مجموعة سكانية، فللبيض مدارسهم، وللسود مدارسهم، وللآسيويين مدارسهم، كما للملونين مدارسهم الخاصة، وذلك

(١) لتفصيل ذلك أنظر: «دستور جمهورية جنوب أفريقيا»، المادتان (١٥) و(٣١) من الفصل الثاني: وثيقة الحقوق.

(٢) «ملف معلومات عن جمهورية جنوب أفريقيا»، **مرجع سبق ذكره**، ص١.

وفقًا لقانون تعليم البانتو الذي صدر في عام ١٩٥٣. وكانت الحكومة تنفق على تعليم البيض أكثر مما تنفق على تعليم السود. لذا فيمكن القول: إن مشكلة التعليم في جنوب أفريقيا يصعب انتزاعها من أسس وبناء النظام العنصري الذي كان سائدًا حتى عام ١٩٩٤. فالصفة الأساسية للتعليم في تلك الدولة كان مستمدًا من فلسفة «الفصل العنصري التعليمي» لمختلف المجموعات العرقية. وقد نتج عن التعليم العنصري عددًا من السلوكيات غير الإنسانية التي تقوم على تمجيد البيض ومعارفهم وتراثهم، واحتقار من سواهم ومعارفهم وتراثهم.

وكان هناك تشويه أيديولوجي متعمد في مناهج التعليم خصوصًا في عرض تاريخ جنوب أفريقيا. وكان الآباء السود يحتجون دائمًا بأن مدارس السود تتلقى ميزانيات أقل كثيرًا من حاجاتها، كما أن نوع التعليم الذي كان يتلقاه التلاميذ السود كان فقيرًا وضعيفًا. وأشار بعض الآباء إلى أنهم يدفعون ضرائب لحكومة تحكم بلا تفويض على أبنائهم الذين يتعلمون في مدارس البانتو، كي يبقوا في مستوى وضيع. وكان من نتيجة ذلك أن معظم البيض -تقريبًا- يقرؤون ويكتبون، وتصل نسبة التعليم والقراءة إلى ٨٥ في المائة بين الآسيويين، و٧٥ في المائة بين الملونين، و٥٠ في المائة بين السود. وبحلول عام ١٩٩٤، وعدت الحكومة الجديدة بأن يصبح التعليم إلزاميًا لجميع الأطفال بدءً من يناير ١٩٩٩[١].

(١) صالح بن عبد العزيز النصار، «دور المناهج المدرسية في جنوب إفريقيا في التحول =

وكانت السنوات من ١٩٩١ إلى ١٩٩٥ مزدحمة بالمناقشات على المستويات كافة، لإجراء تعديلات دستورية تمهد للوصول إلى مجتمع غير عنصري، وكان التعليم أحد القضايا المحورية في هذه المناقشات. وظهر ذلك جليًا في المشروع الذي تقدمت به الحكومة -آنذاك-فيما يسمى «استراتيجية تجديد النظام التعليمي»، كما ساندت المقترحات التي تقدم بها المؤتمر الأفريقي الوطني، والتي أكدت على أن تغييرات جوهرية في النظام التعليمي في البلاد أمر مهم لإحداث التغييرات المجتمعية المطلوبة.

وفي مواجهة التعنت العنصري صدرت عدة مشروعات مقترحة لإصلاح التعليم، في يونيو ١٩٩١ في شكل «استراتيجية تجديد التعليم»، وفي نوفمبر من العام نفسه صدر «نموذج لمنهج تعليمي» أعدته لجنة رؤساء التعليم. هذه المقترحات اتبعت منهجًا وظيفيًا يعتمد على معرفة المشكلات الأساسية، والتي تمثلت في:

- تراكم أعمال غير منجزة متعلقة بالمعلمين وفصول الدراسة وخدمات تعليمية أخرى، خصوصًا تلك التي لها علاقة بمدارس الطلاب السود الذين تتزايد أعدادهم بسرعة كبيرة نتيجة النزوح، أو الهجرات بين المدن، أو زيادة المواليد بين السود، أو الظروف الاقتصادية السيئة التي يعانيها الطلاب.

= من العنصرية إلى الديمقراطية»، بحث مقدم إلى ندوة بناء المناهج: الأسس والمنطلقات، (كلية التربية، جامعة الملك سعود، ١٤٢٤هـ).

http://www.aleqt.com/2010/06/07/article_403149.html

- المحتوى السياسي للنظام التعليمي كنتيجة للأسس العنصرية التي يقوم عليها، والذي يقود بالطبيعة إلى مصادمات ومقاومة من السود، وإلى انهيار «الضبط والربط» في بعض المناطق الجغرافية.

- المشكلات الاستثنائية المتصلة بعملية الإعداد المدرسي في مجتمع يعاني انقسامات عميقة، عرقيًا وثقافيًا، واقتصاديًا.

وقد لخصت اللجنة مقترحات الإصلاح التعليمي في أربع نقاط هي: أن يكون التعليم غير عنصري وغير تمييزي، وأن يمنح فرصًا تعليميةً متساويةً، وأن يحوز قبول ودعم أغلبية المواطنين، وأن يترك مجالًا للتعليم الذي يعتمد على جهود المجتمع لمن يرغب في ذلك. وظلت هذه المقترحات مجمدةً إلى أن جاء عام **١٩٩٤** حينما صدر الدستور المؤقت الانتقالي الذي قرر نظامًا تعليميًا جديدًا. وهكذا استمرت التطورات في التعليم إلى أن تسلم نيلسون مانديلا مقاليد حكم بلاده، وأدخلت تعديلات كثيرة لإصلاح نظام التعليم في البلاد، وإن كان تطبيقها ما زال يسير ببطء، لأن «المجتمع العنصري» الذي سادت قوانينه وتقاليده لسنوات طويلة ما زال يرسم -حتى الآن- بآثاره خطوط العلاقات بين البيض، والسود والملونين والآسيويين في جنوب أفريقيا[١].

ومع البدء في إرساء قواعد الديمقراطية غير العنصرية في

(١) «التعليم في جنوب أفريقيا قبل مانديلا.. صمم ليكون السود عمالًا والبيض أسياد»، ٢٥ أبريل ٢٠٠٧.

http://www.startimes.com/f.aspx?t=4125790

أواخر تسعينيات القرن العشرين، بدأت جنوب أفريقيا في البحث عن هوية جديدة تجمع أبنائها في دولة واحدة خالية من الحواجز العرقية. وإزاء هذا التحول الاجتماعي، كان التعليم من أهم الأدوات التي عملت الدولة على توجيهها وتطويرها لخدمة الأهداف الإنسانية والتنموية الجديدة، وأكثرها فاعلية، لذلك، فقد حدثت سلسلة من التغيرات في المناهج المدرسية في جنوب أفريقيا منذ أن أجريت الانتخابات الديمقراطية في عام ١٩٩٤[١].

ويقدم دستور جمهورية جنوب أفريقيا (الفقرة ١٠٨، السنة ١٩٩٦) أسس التحول والتطوير في مناهج التعليم لدولة جمهورية جنوب أفريقيا، مؤكدًا على ضرورة معالجة الآثار المترتبة على القوانين والممارسات التي كانت سائدة في الماضي والقائمة على التمييز العنصري. كما تم إقرار مبدأ التعليم المفتوح لكل أفراد الشعب، بعد أن كان قاصرًا على الأقلية البيضاء، وذلك بهدف تقليل نسبة الأمية بين السود، وتوسيع نطاق التعليم الإلزامي والمجاني. وفي عام ١٩٩٦ أصدرت الحكومة قانون المدارس، والذي بمقتضاه تم إنشاء نظام قومي للمدارس لأول مرة في دولة جنوب أفريقيا، لينهي بذلك النظم التعليمية المنفصلة لكل من البيض والهنود والملونين والسود، والذي كان معمولًا به خلال حقبة الفصل العنصري، وأصبحت كافة المؤسسات التعليمية مفتوحة أمام الجميع، كذلك

(١) المرجع السابق.

تم إنشاء وزارة واحدة للتعليم بدلًا من ١٩ إدارة كانت مقسمة عنصريًا وعرقيًا خلال نظام الفصل العنصري[١].

وبصفةٍ عامةٍ يمكن القول: إن التعليم كان أداةً أساسيةً سعى من خلالها النظام الجديد في جنوب أفريقيا إلى أن يقدم مثالًا واقعيًا وحقيقيًا للدور الذي يمكن أن يقوم به التعليم لترسيخ القيم الديمقراطية في المجتمع، وفي مقدمتها: الحرية، الديمقراطية، تكافؤ الفرص، واحترام العمل، والمساواة، واحترام حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، ولعب التعليم دورًا كبيرًا في إذابة الفوارق التي غرسها نظام الفصل العنصري بين طبقات الشعب قدر المستطاع، وكان من أهم أداوت تضييق الفجوة بين ما يطلق عليها الطبقة البرجوازية، وطبقة العمال، أو الطبقة الفقيرة الكادحة، وتغيير الثقافة السائدة غير المرغوبة في المجتمع[٢].

وعلى الرغم من ذلك فقد واجهت محاولات استخدام التعليم كأداةٍ من أدوات تحقيق المصالحة الوطنية والتعايش السلمي في جنوب أفريقيا تحديات عديدة. فعلى سبيل المثال مثّل التعدد اللغوي مشكلةً أساسيةً في النظام التعليمي في جنوب أفريقيا، ومن المعروف أنه في عهد الفصل العنصري كانت الإنجليزية

(١) South Africa Yearbook 2004/05, "Education", http://www.gcis.gov.za/sites/www.gcis.gov.za/files/docs/resourcecentre/yearbook/2005/education.pdf, P.55.

(٢) صالح بن عبد العزيز النصار، «دور المناهج المدرسية في جنوب إفريقيا في التحول من العنصرية إلى الديمقراطية»، مرجع سبق ذكره.

والأفريكانية المشتقة من الهولندية والتي يتحدث بها المستوطنون البيض الأصليون للبلاد اللغتين الوحيدتين المطلوبتين لطلبة جنوب أفريقيا، وكان يتم التدريس بالإنجليزية حتى في الجامعات السوداء تاريخيًا مثل «فورت هير»، وهي الجامعة التي خرجت أجيالًا من قادة التحرير الأفريقي بينهم نيلسون مانديلا.

ومنذ أول انتخابات ديمقراطية تجرى في البلاد عام ١٩٩٤ سعت الحكومة التي يقودها السود إلى احداث توازن في النظام التعليمي ليضم الجامعات السوداء تقليديًا مع نظرائها البيض في مسعى لتحقيق المساواة في الوصول إلى الموارد. ولكن ظلت اللغة قضية محل جدل كبير؛ حيث يدفع بعض السود بأن اللغات الأفريقية ما زالت مهمشةً ومهملةً رغم تغير النظام السياسي؛ فاللغة الإنجليزية مازال لها الهيمنة في المدارس والجامعات، كما تناقص أعداد الطلبة الذين يدرسون باللغات المحلية، نظرًا لمحدودية الفرص العملية والمهنية المتاحة أمام الطلاب الذين يتخرجون في جامعات تدرس بالزولو أو الهاوسا. وقد تعرضت جهود نشر استخدام اللغات الأفريقية المحلية كلغاتٍ للتعليم لضغوطٍ ومعارضةٍ كبيرةٍ؛ فبعد موجة غضب من تقارير إخبارية عن أن الحكومة قد تجعل الإنجليزية مادةً اختياريةً أعلنت وزارة التعليم إن الإنجليزية ستبقى مادة إجباريةً في المدارس حيث تستخدم بالفعل كوسيط للتعليم. ومن المفارقة أنه بينما تميل النخبة السياسية في البلاد إلى الدفاع بقوة عن اللغات المحلية فما زال الكثير منهم يفضل إرسال

أبنائه إلى مدارس خاصة يتم التدريس فيها بالإنجليزية[1].

ويبدو أن هناك العديد من العوامل التي تحول دون أن تكون اللغات المحلية في نفس المكانة التي تشغلها اللغة الإنجليزية في النظام التعليمي، والتي من بينها نقص التمويل وعدم توافر الكفاءات القادرة على تدريس تلك اللغات في المدارس والجامعات. وعلى الجانب الآخر، فقد نشرت صحيفة «الجارديان» البريطانية تقريرًا أوضحت فيه أن نسبة الأساتذة السود في الجامعات بجنوب أفريقيا تبلغ ١٤ بالمائة، وذلك على الرغم من مرور عشرين عامًا على بدء مسيرة التحول الديمقراطي.

وعلى الرغم من مزاعم بعض المسؤولين البيض بأن المشكلة تكمن في وجود عجز من المرشحين السود المؤهلين لشغل هذه المناصب، فإن الأكاديميين السود يرجعون السبب في ذلك إلى الثقافة المؤسساتية العتيقة، ويبدو أنه بعد عقود من السلطة

---

(١) «جنوب أفريقيا تسعى لانهاء هيمنة الانجليزية على التعليم الجامعي»، ٤ يوليو ٢٠٠٥، http: //www.alghad .com/articles /788030-A7%D 9%81%D8 %B1%D9%8A% D9%82%D9% 8A%D8%A7-%D 8%AA%D8%B 3%D8%B9 %D9%89-%D 9%84%D8% A7%D9%86 %D9%87%D8% A7%D8%A1 -%D9%87%D9 %8A%D9%8 5%D9%86%D 8%A9-%D8 %A7%D9% 84%D8%A 7%D9%86%D8%A C%D9%84%D9% 8A%D8%B2% D9%8A%D8%A9 -%D8%B9% D9%84%D9% 89-%D8%A7% D9%84%D8% AA%D8%B9%D9 %84%D9% 8A%D9%85-%D 8%A7%D9%8 4%D8%AC%D8% A7%D9%85 %D8%B9%D9%8A ?s = fdaf3d7 3315233f9 3e9d73f f8e27b2ff

المؤسسية للبيض، فإنه ليس من قبيل المفاجأة أن يتولد شعور لدى الأكاديميين البيض بأن مؤسسات التعليم العالي، وخاصة جامعات البيض، هى حق لهم، في حين يتساءل الأكاديميون السود عن أنه كيف يمكن تدريس التاريخ والفنون والدراسات السياسية بدون وجود أستاذ جامعي أسود، ويرددون إنه من غير المقبول ألا تضم جامعة «كيب تاون» سيدة سوداء تشغل منصب أستاذ بالجامعة[١].

وفيما يتعلق بالتعليم الديني، فمن الملاحظ أنه على الرغم من نص الدستور في المادة التاسعة من الفصل الثاني على أنه لا يجوز للدولة أن تمارس تمييزًا مجحفًا بشكل مباشر أو غير مباشر ضد أي شخص بسبب الدين، أو العقيدة، فإن بعض المدارس العامة المدعومة من قبل الحكومة تمارس تمييزًا ضد بعض الطلاب على أساس الديانة؛ حيث تفرض على بعضهم تعلم ديانة معينة بدون أن تتوافر لديهم حرية الاختيار[٢]، وعلى الرغم من أن السياسة الرسمية للدولة تصر على الحياد الديني، فلا تزال العديد من المدارس العامة تتهم بالتمييز ضد طلابها وفقًا للديانة، وفي هذا الإطار، أصدرت الحكومة السياسة العامة للدين والتعليم عام ٢٠٠٣، والتي طرحها الدكتور قادر أسمال، وزير التربية والتعليم الأسبق في

(١) «١٤% فقط نسبة الأكاديميين السود بجامعات جنوب أفريقيا»، http://www.albawabhnews.com/941360

(٢) "South African National Policy on Religion and Education|", The Oslo Coalition on Freedom of Religion or Belief, November 2003, http://folk.uio.no/leirvik/OsloCoalition/OsloCoalition-SADoE.htm

جنوب أفريقيا، والتي أكدت على ضرورة قبول الميراث الثري من التنوع الديني في جنوب أفريقيا، وعلى إمكانية المزاوجة المبتكرة بين المدارس والدين، في الوقت الذي لابد فيه من توافر كافة الضمانات التي تحمي الطلاب من التمييز ضدهم بسبب الدين أو المعتقد، مع ضرورة احترام كافة الأديان على قدم المساواة. وقد تبنت السياسة مفهوم «التعليم الديني» باعتباره نشاط يتطلب التمسك بروح الانفتاح على الديانات الأخرى بما لا يسمح بأن يتم إجبار الطالب بصورة سرية أو علنية على اعتناق أو التحول عن ديانة معينة، مع ضرورة التزام الدولة بأن تحافظ على المساواة في المكانة فيما بين كافة الأديان والمعتقدات الدينية أو العلمانية في جميع المؤسسات العامة، بما في ذلك مدارسها العامة[١].

ويرجع التعليم الديني في جنوب أفريقيا إلى نشأة مدارس الإرساليات المسيحية التي جاءت مع قدوم الأوروبيين إلى البلاد، ومع مطلع القرن العشرين تم إنشاء المدارس الإسلامية في جنوب أفريقيا وتحديدًا في عام ١٩١٣، كرد فعل لنشأة مدارس الإرساليات المسيحية التي كانت تقوم بتعليم أغلب الأطفال في ذلك الوقت، بينما كان المجتمع المسلم في أشد الحاجة لتعليم أبنائه المناهج الإسلامية واللغة العربية، وبالفعل نشأت هذه المدارس.

ومع تولي حكومة التمييز العنصري السلطة عام ١٩٤٨ اختفت

(١) Jacques Rousseau, "Religious education in South African schools", November 25, 2010, http://synapses.co.za/religious-education-south-african-schools/

المدارس الإسلامية إما بسبب إغلاقها من قبل سلطة الفصل العنصري أو بسبب دمجها في نظام التعليم العنصري نفسه وبالتالي أصبحت مدارس حكومية عامة، إلا أن حقبة الثمانينيات حملت معها الأمل في إمكانية إعادة إحياء التعليم الديني فظهرت بعض المدارس الإسلامية في الوقت الذي كان فيه التعليم بكافة أشكاله يواجه تحدياتٍ كبيرةٍ تمثلت في انخراط الكثير من المدرسين والطلاب في حركات المقاومة الوطنية ضد سياسة التمييز العنصري البغيض، مما ترتب عليه تسرب أعدادٍ هائلةٍ من الطلاب من التعليم خصوصًا في المدارس المتعسرة ماليًا وانخفاض النتائج الأكاديمية، والأخطر من ذلك أن الأطفال المسلمين قد تعرضوا لنظام تعليمي مزدوج، حيث يدرسون في الصباح في المدارس العلمانية، وبعد الظهر في المدارس الدينية؛ وهو ما أثار خشية كثير من المفكرين الإسلاميين من تقديم هذا النظام التعليمي المزدوج لقيم ومعايير أخلاقية متناقضة للأطفال؛ مما قد يؤدي لاستقطاب بعضهم نحو الاتجاه العلماني[1].

والمدارس الإسلامية شأنها كباقي المدارس المستقلة في جنوب أفريقيا لا تتلقى سوى القليل من الدعم الحكومي وبالتالي

(١) أمل خيري، «ازدواجية العلمانية وإسلامية المعرفة: المدارس الإسلامية في جنوب إفريقيا»، أون إسلام، ٢١ مايو ٢٠٠٨،

http://www.onislam.net/arabic/madarik/science-environmen/106952-2008-05-21%2016-15-46.html

فالاعتماد الرئيس يكون على الرسوم الدراسية التي يدفعها الطلاب وعلى منح يقدمها متطوعون مما يترتب عليه ارتفاع رسوم هذه المدارس، وبالتالي لا يلتحق بها سوى النخبة من أبناء العائلات الثرية. ولا تعد المشاكل المالية التحدي الوحيد الذي يواجه مديري هذه المدارس فما زالت هناك تحديات يفرضها الاختلاف حول المناهج وطرق التدريس بين المدرسين ذوي الأصول الإسلامية وأولئك من ذوي الاتجاهات العلمانية، فبينما كان التعليم في المدارس الإسلامية يتبع فيما سبق مناهج إسلامية محافظة فإن الاتجاه المعاصر يتمثل في مزيد من الانفتاح على طرق التدريس الحديثة.

وهذه المزاوجة بين التعليم الديني والحديث هو ما يميز هذه النوعية من المدارس عن المدارس الإسلامية التقليدية، مثل مدارس دار العلوم، حيث لا يوجد سوى التعليم الديني فقط، وأغلب هذه المدارس الدينية لا يذهب إليها التلاميذ إلا فترة الظهيرة بعد الانتهاء من الدراسة في المدارس الحكومية، وتتم الدراسة غالبًا في المنازل أو في المساجد وتقتصر فقط على تعليم تلاوة القرآن واللغة العربية والشعائر الدينية والتاريخ الإسلامي وخريجو هذه المدارس يتم تأهيلهم ليصبحوا مدرسين للعلوم الإسلامية أو شيوخًا بالمساجد.

وفي الوقت الراهن، يوجد في جنوب أفريقيا حوالي ٥٠٠ مسجد، و٤٠٨ معهدًا تعليميًا، من بينهم جامعات، كما يوجد بها

حوالي ٨٠ مدرسة إسلامية خاصة تتركز معظمها في ثلاث مقاطعات أساسية وهي كيب تاون، جوتنج، كوازولو، حيث تم اعتماد هذه المدارس من قبل وزارة التعليم في جنوب أفريقيا كما تتبع هذه المدارس المنهج الدراسي الوطني. وهناك مراكز التعليم الديني، وكليات العلوم الإسلامية، حيث تقدم بعضها دراسات اللغة العربية، والدراسات الإسلامية كجزء من مناهجها الدراسية[١].

أما فيما يتعلق بتدريس تاريخ جنوب أفريقيا خلال مرحلة ما بعد انتهاء نظام الفصل العنصري، فبالنظر إلى كون التعليم وسيلة مهمة لترسيخ هيمنة البيض على غيرهم من الأعراق، وتأكيد سيادة القيم الغربية على ما عداها من قيم خلال فترة الحكم العنصري لجنوب أفريقيا، فقد استخدمت المناهج التعليمية كوسيلة مهمة لاستمرار احتفاظ البيض بالسلطة وإذلال الجماعات الأخرى، وذلك من خلال مجموعة من القوالب النمطية التي تبرر الأعمال الوحشية التي ارتكبها البيض في حق السود. وفي ظل نظام الفصل العنصري، تم تقديم التاريخ بطريقة تبرر الهيمنة الأفريكانية. وخلال مرحلة ما بعد انتهاء نظام الفصل العنصري، شهدت المناهج الدراسية تغيرًا كبيرًا، وحظيت قضية تدريس تاريخ جنوب أفريقيا باهتمام كبير من جانب مختلف قطاعات المجتمع، كما دار جدل كبير بشأنها؛ بين من يرغب في طي صفحة الماضي والمضي

(١) المرجع السابق.

قدمًا في بناء جنوب أفريقيا ديمقراطية جديدة تتسع للجميع، وبين من يرغب في توثيق فترة الحكم العنصري لجنوب أفريقيا، لحفظها في الذاكرة الجمعية للبلاد.

وكانت هناك العديد من المحاولات لإحياء مكانة التاريخ في جنوب أفريقيا، والتي كان من بينها إنشاء مشروع تاريخ جنوب أفريقيا (SAHP 2001-2004) والذي طرحه الدكتور قادر أسمال، وزير التربية والتعليم الأسبق في جنوب أفريقيا. وقد شارك في صياغة هذا المشروع نخبة من كبار العلماء، الذين أوصوا بضرورة تعزيز تدريس التاريخ في المدارس في جنوب أفريقيا خلال مرحلة ما بعد انتهاء الفصل العنصري. ورغم ذلك فقد كانت هناك استمرارية خلال السنوات الأولى للتحول الديمقراطي في العمل بنفس كتب التاريخ التي كان يتم تدريسها خلال فترة الحكم العنصري، وخاصة في المدارس الأكثر فقرًا في جنوب أفريقيا. وفي هذا الإطار، قال أحد المعلمين: «في معظم الحالات اضطررنا لتدريس محتوى غير ذي صلة، وفي معظم الأحوال، كان المحتوى التعليمي يمجد الأبطال والبطلات من حكومة الفصل العنصري. وكنا نحن كمدرسين مراقبَين لكل ما نقول ونعمل، وقد شكل ذلك ضغوطًا كبيرةً علينا». وكان على الطلاب في المدارس أن يدرسوا تاريخ جنوب أفريقيا بنفس طريقة تدريسه في المدارس الأوروبية، وباستخدام نفس النصوص ونفس الإصدارات، واعتمادًا على ذات الحقائق والتفسيرات المقدمة من قبل المؤرخين

الأوروبيين، والتي كانت تصور قتل السود للأوروبيين البيض باعتبارها مذبحة، في حين كان يوصف قتل السود من قبل الأوروبيين بأنه قتل مبرر[١].

ومع وصول حزب المؤتمر الوطني للحكم تم إدخال بعض التعديلات على محتوى مقررات التاريخ التي كان يتم تدريسها في المدارس والجامعات، لكي يقدم صورة حقيقية عن تاريخ جنوب أفريقيا خلال فترة الحكم العنصري، وفي يونيو ٢٠١٤، طالبت نقابة المعلمين بجنوب أفريقيا الديمقراطية (SADTU) بضرورة إعادة كتابة التاريخ حتى يمكن رواية القصة الحقيقية لتاريخ جنوب أفريقيا، مع ضرورة أن يكون التاريخ مادة إلزامية في المدارس الثانوية، والاهتمام بشكل خاص بتاريخ جنوب أفريقيا. وقال نائب الأمين العام للنقابة: «يجب أن نفهم الماضي لبناء مستقبل أقوى، ونريد قصة واضحة عن الرئيس الراحل نيلسون مانديلا، يجب أن يعرف أطفالنا أن مانديلا ينتمي إلى حزب المؤتمر الوطني الأفريقي». واعترض البعض على هذا الطرح نظرًا لأنه يثير إشكالية أن كتابة تاريخ جنوب أفريقيا بهذه الصورة سوف يكون من جانب المنتصرين. وفي هذا الإطار، يرى البعض ضرورة ألا يصور حزب المؤتمر الوطني الأفريقي نفسه بأنه حزب التحرير الوحيد الذي قاد

(١) Mohlomi Masooa, "Teaching of South African History in the Post-Apartheid Era: Towards Critical and Epistemological Criticisms", Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol 5 No 20, September 2014, PP. 2303-2306..

النضال الوطني في جنوب أفريقيا بل ينبغي أن يكون محتوى المقررات الدراسية التاريخية متوازنًا.

وعلى الرغم من أن دراسة التاريخ تهدف في جوهرها إلى تعزيز اكتساب المعرفة والفهم عن النشاط البشري في الماضي وربطه بالحاضر وذلك لمساعدة المتعلمين على فهم أسباب ونتائج الاستمرارية والتغيير في تطور المجتمعات، فإنه مما لا شك فيه أن السياسيين وصانعي السياسات يعملون على أن يتماشى التاريخ مع فكر النخبة الحاكمة، وأن يتوافق مع إيديولوجيات سياسية بعينها، أي أن النظم السياسية تدعم تدريس جانب معين من التاريخ لأغراض أيديولوجية معينة. ونتيجة لذلك، ففي معظم الحالات، يتم التلاعب بتدريس التاريخ وتسيسه إما بطرق إيجابية أو سلبية. وعلى الرغم من قيام حكومة المؤتمر الوطني بإلغاء الإدارات التعليمية العنصرية، وإنشاء نظام تعليمي موحد، إلا إنه نظرًا لأن التعليم هو حقل على درجة عالية من التخصص، فقد أصبح واضحًا أن العديد من أولئك الذين شغلوا مناصب عليا في مجال التعليم -مكافأة لهم على ما بذلوه من جهد خلال مرحلة النضال الوطني ضد النظام العنصري- لم يكونوا قد حصلوا على درجة عالية من التخصص في مجال التعليم بصفة عامة وحقل التاريخ بصفة خاصة[1].

ومما يزيد من صعوبة الأمر أنه عندما وصل حزب المؤتمر

(١) Ibid, PP. 2305-2307.

الوطني إلى الحكم كانت هناك أسطورة تاريخية ترسخ لتفوق البيض ودونية السود، وقد ترسخت هذه الأسطورة في الكتب المدرسية والكتب الشعبية والروايات والأفلام والبرامج والمسلسلات التليفزيونية. وقد كشفت بعض الدراسات التي أجريت خلال السنوات الأخيرة عن أن العديد من الأساطير التاريخية الموروثة عن حقبة الفصل العنصري مازالت موجودة ويتم تدريسها حتى الآن في كتب التاريخ. فعلى سبيل المثال: تصور بعض كتب التاريخ ملك الزولو (شاكا) بأنه كان همجيًا، كما تتباين تفسيرات العديد من كتب التاريخ لقصة معركة عام ١٨٧٩ في إيساندلوانا بين الزولو والبريطانيين، حيث وصف بعضها انتصار الزولو باعتباره مجزرة. ومؤخرًا تم إيقاف اثنين من المدرسين في مدارس بلومفونتين من قبل وزارة التعليم الأساسي لتدريسهم مادة «تاريخ الإنقسام»، حيث كان يصور فيها السود على أنهم قردة، كما تم تحويل المسألة إلى لجنة حقوق الإنسان من أجل المزيد من التحقيق.

وبصفة عامة يمكن القول: إن هناك العديد من التحديات التي تواجه تدريس التاريخ في في المدارس الثانوية خلال حقبة ما بعد الفصل العنصري، والتي من بينها: مسألة أهمية وجدوى دراسة التاريخ في جنوب أفريقيا خلال ما بعد الفصل العنصري، وعدم توافر المهارات التحليلية اللازمة لعملية التدريس وتفسير الحقائق التاريخية، وانخفاض عدد مدرسي التاريخ لتراجع أعداد طلاب هذه المادة في العديد من المدارس خاصة تلك التي كانت تقليديًا تابعة

للبيض، كما وجد المدرسون البيض تحديات كبيرة خاصة ما يتعلق منها بتدريس مادة التاريخ بما تتضمنه من محتوى يعبر عن النضال التاريخي لتحرير أغلبية شعب جنوب أفريقيا المقهور، ناهيك عن النظر إلى تدريس التاريخ باعتباره يكرس استمرار الانقسام العرقي في البلاد التي عانت لعقود طويلة من التفرقة العنصرية[١].

(٤) الأدوات الاقتصادية والاجتماعية

مع تولي حزب المؤتمر الوطني الأفريقي الحكم في جنوب أفريقيا تزايدت تطلعات المواطنين إلى إقامة مجتمع أكثر عدالة ومساواة وأقل تمييزًا وعنصرية. ومن هذا المنطلق عملت الحكومات الديمقراطية المتعاقبة في جنوب أفريقيا على اتخاذ الخطوات والتدابير اللازمة لإنهاء كافة أشكال التمييز العنصري، ليس فقط السياسي بل والاقتصادي والاجتماعي والثقافي أيضًا، واعتمدت على مجموعة من البرامج والسياسات التي استهدفت إقرار العدالة الاجتماعية بين كافة فئات المجتمع، وإلغاء التمييز في الوظائف والتعليم والسكن وغيرها.

وتتضح هذه الرؤية بشكل جلي في الخطاب الذي ألقاه مانديلا بمناسبة فوزه في الانتخابات عام ١٩٩٤، والتي تبين جوهر رسالته الإنسانية، حيث قال: «لقد حققنا أخيرًا تحررنا السياسي، وها نحن نتعهد بتحرير جميع أبناء شعبنا من قيود الفقر والحرمان

(١) Ibid, PP. 2307-2308.

والشقاء، ومن كل أنواع العنصرية والتعصب، إن هذه الأرض الجميلة لن تشهد بعد اليوم ظلم أحد من أبنائها». وأضاف مانديلا: «لقد أصبح تحرير الظالم والمظلوم رسالتي في الحياة، منذ اللحظة الأولى التي تخطيت فيها عتبة السجن. صحيح أننا حصلنا على حريتنا، لكننا لم نخطُ سوى الخطوة الأولى في رحلتنا على طريق الحرية الطويل؛ فالحرية ليست فقط التحرر من الأغلال، لكن الحرية أن تعيش حياة تحترم فيها حرية الآخرين، وتعززها»[1]. وتكشف هذه الكلمات بشكل واضح إيمان مانديلا العميق بأن الحرية لم تتحقق بمجرد إنهاء نظام الفصل العنصري، لكن الحرية لها أبعاد أخرى أكثر عمقًا، وهو ما يتطلب تحقيق العدالة الاجتماعية بين كافة مواطني جنوب أفريقيا، وإنهاء الفقر والبطالة وكافة صور الحرمان.

(أ) التمكين الاقتصادي للسود

نظرًا للميراث الطويل من عدم المساواة والتمييز ضد السود، فإن حزب المؤتمر الوطني الأفريقي أعلن عن التزامه بإزالة كافة أشكال التمييز والتخلص من ميراث فترة الفصل العنصري؛ ممثلة في عدم المساواة الإثنية والنوعية في توزيع الوظائف والملكية وفرص التدريب واكتساب المهارات[2].

(١) نيلسون مانديلا، رحلتي الطويلة من أجل الحرية، **مرجع سبق ذكره**، ص ٥٨٥.

(٢) Richard knight, "Decade of Democracy: economic Policy and Development in South Africa", Delegation Briefing Paper, March 19, 2004, P.1.

وخلال مرحلة ما بعد نظام الفصل العنصري، بدأت الحكومات الديمقراطية المتعاقبة في تطبيق سلسلة من البرامج المصممة لتخفيض هذه الفوارق؛ كما اتبعت سياسة التمييز الإيجابي لصالح الجماعات والفئات والقطاعات التي عانت خلال الحقبة العنصرية، ومنها: الأفارقة والمرأة والشباب والريف، وذلك بعد أن كانت هناك تشوهات وعدم مساواة شابت هيكل الإدارة العامة، لاسيما في نطاق الوظائف القيادية العليا والمتوسطة التي سيطر عليها البيض، وكان لهم الأولوية في برامج التدريب وصقل المهارات، وهو ما ترجم إلى تفاوت واضح في الأجور بين العرقيات المختلفة، ففي أواخر تسعينيات القرن العشرين، كان البيض يشكلون نسبة ١٣ بالمائة من السكان، ويجنون ٥٩ بالمائة من الدخل الخاص، فيما كان السود الذين تبلغ نسبتهم ٧٦ بالمائة من السكان يحصلون على ٢٩ بالمائة، كذلك كان الفارق كبيرًا في الأجور وفقًا للعرق، حيث كان العمال البيض يكسبون أجورًا يزيد معدلها خمس مرات عن أجور السود. وأظهرت نتائج مسح أجري في عام ٢٠٠٠، وشمل ١٦١ شركة كبيرة توظف ٥٦٠ ألف عامل، أن البيض ما زالوا حتى ذلك الحين يحتلون ٨٠ بالمائة من المناصب الإدارية.

وبناءً على ذلك، فقد أصدرت الحكومة قانون المساواة في التوظيف الصادر في عام ١٩٩٨، والذي فرض على أصحاب العمل أن يقدموا معلومات عن مبالغ التعويض والمنافع في كل فئة

مهنية على أساس العنصر والجنس، وأن يتخذوا الإجراءات الملائمة إذا كانت هناك اختلافات غير مناسبة في دخل العاملين، ويتعين على الشركات التي يفوق حجمها حدًّا معينًا أن تزود الدولة بتقارير سنوية توضح خططها لجعل قواها العاملة تمثل التركيبة السكانية بشكل أفضل. وينص القانون أيضًا على أن نقص الخبرة اللازمة لدى فرد من مجموعة مشمولة بالحماية ليس سببًا كافيًا لتوظيف شخص آخر مكانه، ما دام طالب العمل يمتلك القدرة على اكتساب المعرفة اللازمة للقيام خلال فترة زمنية معقولة[١]، بالإضافة إلى ذلك تحدد مواثيق تمكين السود لكل صناعة أهدافًا لنسب الأسهم التي يجب أن تنتقل ملكيتها إلى السود (الإفريقيين الأصليين، والملونيين، والآسيويين)؛ كما نشرت مواثيق كهذه لقطاعات البترول والمناجم والمصارف، ويهدف هذا التوجه العام إلى نقل ملكية حوالي ربع الأسهم في جنوب أفريقيا إلى أيدي السود خلال عقد من الزمن أو نحو ذلك[٢]. وقد هدفت الدولة من مسألة التفويض الاقتصادي للسود خلق طبقة رأسمالية سوداء، وزيادة ملكية السود للمشروعات الاقتصادية، وتحسين المستويات

---

(١) The UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "South Africa Special Report on widening poverty Gap", Johannesburg, 3 November 2003. http://www.irinnews.org/report/47026/south-africa-special-report-on-widening-poverty-gap

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «مسارات التحول الديمقراطي. تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدمًا»، **مرجع سبق ذكره.**

الوظيفية التي يشغلونها، بما يسمح لهم بشغل مناصب إدارية أعلى[١].

(ب) محاربة الفقر والتفاوت الاجتماعي

نظرًا للميراث الطويل من عدم المساواة والتمييز ضد السود، كان هناك إنكار لأية حقوق اقتصادية للسود، ولم يسمح لهم بتملك الأراضي وتراكم الثروة أو القيام بتنفيذ مشروعات في المناطق التي يسكنها البيض، وقد أدت هذه الأوضاع إلى زيادة نسبة الفقراء بين السود، حيث بلغت: ٦١ بالمائة، في حين بلغت ٣٨ بالمائة بين الملونين، و٥ بالمائة بين الهنود، و١ بالمائة بين البيض. وهو ما يعني أن الأبارتهايد الاقتصادي كان عبارة عن ثراء البيض وفقر السود، وهو ما أكدت عليه الأمم المتحدة في تقريرها الصادر عام ٢٠٠٠ حول التنمية البشرية في جنوب أفريقيا، والذي أوضح أنه إذا تم تقسيم جنوب أفريقيا إلى دولة بيضاء فيما يتعلق بنصيب الفرد من الدخل فسوف تحتل المرتبة الثالثة عشر التالية لأسبانيا، أما دولة جنوب أفريقيا السوداء فسوف تحتل المرتبة الثالثة عشر بعد المائة التالية لجمهورية الكونغو الديمقراطية[٢].

---

(١) "United Nations report highlights growing inequality in South Africa", 21 May 2004.

http://www.wsws.org/en/articles/2004/05/safr-m21.html

(٢) "Transformation for Human Development South Africa, 2000".

http://hdr.undp.org/en/content/transformation-human-development-south-africa

وبناءً على ما سبق، أعلنت حكومة حزب المؤتمر الوطني تطبيق برنامج التعمير والتنمية في عام ١٩٩٤ والذي جاءت أهدافه ومبادئه استجابة واضحة لمطالب القطاعات العريضة من المجتمع، وخاصة القطاعات التي عانت من التفرقة العنصرية، لاسيما العمال والنساء والمعاقين والأفارقة، وهو ما يؤكد إيمان حزب المؤتمر بضرورة إعطاء الأولوية لتحقيق الأهداف الاجتماعية، وعلى رأسها تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وأنه بدون ذلك لن يتحقق الاستقرار، ولن يكتب للديمقراطية الاستمرار والرسوخ. ولذلك فقد أعطى البرنامج أولوية لبعض القضايا مثل قضية توزيع الأراضي، والإسكان، والخدمات الأساسية كالمياه والصرف الصحي والكهرباء والطاقة والاتصالات والمواصلات والتغذية والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي. وفي عام ١٩٩٦ تبنت الحكومة استراتيجية النمو والتوظيف وإعادة التوزيع، بهدف تدعيم التنمية الاقتصادية وتوسيع نطاق العدالة في التوظيف وإعادة توزيع الدخل والفرص الاقتصادية لصالح الفقراء[١].

(ج) الإصلاح الزراعي

كانت الحكومات الديمقراطية في جنوب أفريقيا مدركة تمامًا لأهمية تجاوز المشكلات التي خلفها نظام الفصل العنصري،

(١) محمد مهدي عاشور، «**التعددية والنظام السياسي الجديد في جنوب أفريقيا**»، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠١)، ص ٢٧٧-٢٧٩.

والذي قام على أولوية ملكية البيض للأراضي الخصبة الصالحة للزراعة، وضرورة معالجة مسألة عدم العدالة في توزيع مساحات الأراضي ونوعيتها ومدى خصوبتها كذلك. لذا فقد تم إتخاذ سلسلة من الإجراءات قوامها: إعادة التوزيع، وإعادة المليكة، وإصلاح شروط الملكية، واستهدفت هذه الإجراءات جميعًا إعادة توزيع ٣٠ بالمائة من الأراضي الزراعية خلال خمس سنوات على الفئات المهمشة خلال حقبة الفصل العنصري، كما أطلقت الحكومة خطة للتمويل الزراعي وتحسين أوضاع المزارعين بتقديم القروض لهم، وبخاصة صغار المزارعين، كما عملت الحكومة على تطوير البنية التحتية في الريف، وأطلقت في الوقت نفسه برنامج شامل للدعم الزراعي بهدف توفير الخدمات المعاونة التي يحتاجها المزارعون، خاصة أن ٤٢ بالمائة من إجمالي السكان يعيشون في الريف، ويسكنه ٦٥ بالمائة من فقراء جنوب أفريقيا[١].

وعلى الرغم من محاولات إنجاز عملية الإصلاح الزراعي فمازالت قضية ملكية الأرض تمثل واحدة من أخطر محاور الصراع السياسي التي تلقي بظلالها على مستقبل التجربة الديمقراطية في جنوب أفريقياآ؛ حيث يطالب السود باستعادة أراضيهم التي انتزعت منهم في الحقبة العنصرية وإعادة توزيعها دون تعويض أو مقابل باعتبار أن البيض حينما حصلوا عليها لم يدفعوا مقابلآ؛ وفي

(١) The F. W. Deklerk Foundation, "Black Economic Empowerment in South Africa", February 2005, P.9.

المقابل تقف جماعة الملاك مطالبة بتعويض عادل وشامل نظير التخلي عن أراضيهم التي ازدادت قيمتها بما وضعوه فيها من استثماراتٍ. وتتجلى خطورة قضية إعادة توزيع الثروة بصفة عامة والأرض بصفة خاصة في ظل نفاد ما تحت يد النظام من أراض تابعة للدولة قام بتوزيعها حيث سيجد النظام نفسه ملزمًا باتخاذ موقف ما من مطالب الجماعات في هذا الصدد خاصة مع ارتباط هذه القضية بتهديد بعض جماعات الأفارقة بعدم الانتظار طويلاً، معربين عن استيائهم من سياسة الحكومة بشأن هذه القضية ومحذرين من تكرار تجربة زيمبابوي[1].

• ثالثًا: تحديات عملية التحول الديمقراطي والمصالحة الوطنية في جنوب أفريقيا

وضعت عملية انتقال السلطة في جنوب أفريقيا حزب المؤتمر الوطني الأفريقي أمام امتحان الكفاءة في حكم البلاد التي كانت تعاني من الكثير من المشكلات؛ نظرًا لأن الانتخابات وحدها لا تصنع ديمقراطية حقيقية إذا لم تتزامن معها ديمقراطية اجتماعية. ويختلف الباحثون حول مدى نجاح تجربة المصالحة الوطنية والتعايش السلمي في جنوب أفريقيا؛ حيث رأى البعض أن جنوب أفريقيا قد تمكنت بالفعل من تحقيق المصالحة الوطنية وتجاوز

(١) محمد عاشور مهدي، «الديمقراطية في أفريقيا تجربة التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب أفريقيا»، **مرجع سبق ذكره.**

ميراث ثقيل من التفرقة العنصرية، وإنجاز التحول الديمقراطي المنشود، بينما رأى فريق آخر أن هناك استمرارية في سياسات وممارسات التفرقة العنصرية على أرض الواقع، وذلك على الرغم من إنهاء نظام الفصل العنصري بصورة رسمية.

وبصفة عامة يمكن القول: إن جنوب أفريقيا على مستوى التحول الديمقراطي بمعناه السياسي، حققت نجاحًا نسبيًا؛ حيث قامت بتنظيم انتخابات برلمانية حرة ونزيهة، وتمكنت من تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم كافة أطياف المجتمع، وتبنت واحدًا من أكثر دساتير العالم ليبرالية، ونجحت في تأسيس العديد من المؤسسات الداعمة للديمقراطية الدستورية، والتي من بينها: لجنة حوق الإنسان، ولجنة المساواة بين الأجناس. وعلى الجانب الآخر، مازالت تعاني جنوب أفريقيا من قصور في الديمقراطية بمعناها الاجتماعي والاقتصادي، حيث تشهد تفاوتات كبيرة بين البيض وبقية المجموعات العرقية، وعلى مستويات عديدة.

(١) العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة

تشير البيانات المحلية والدولية إلى استمرار واقع التفاوت في الدخول ومستويات المعيشة بين فئات المجتمع الجنوب أفريقي، وتدني مستوى معيشة الأفارقة السود بدرجة كبيرة مقارنة بغيرهم من الجماعات لاسيما البيض مع تركز الثروة في يد الجماعة البيضاء؛ فالسود الذين يمثلون ٧٥ بالمائة من إجمالي السكان يحصلون على ٣٥ بالمائة فقط من إجمالي الدخل القومي، كما أنهم أكثر

الجماعات التي تعاني من الفقر (٥٦ بالمائة)[١].

وفي هذا الإطار، كشف تقرير للبنك الدولي صدر في يوليو ٢٠١٢ عن أن جنوب أفريقيا مازالت من بين أكثر مجتمعات العالم التي تشهد ظاهرة عدم المساواه؛ حيث تسيطر الطبقة الأكثر غنى والتي تمثل عشرة بالمائة علي نحو ستين بالمائة من الناتج القومي، في حين يتقاسم ٠,٥ بالمائة من المواطنين الأكثر فقرًا هذا الدخل، كما يعيش نصف السكان في جنوب أفريقيا بأقل من ثماني بالمائة من عائدات البلاد. كما أشار التقرير إلى أنه على الرغم من كون جنوب أفريقيا أكبر اقتصاد في القارة، والبلد الأفريقي الوحيد العضو في مجموعة العشرين، إلا أن سكانها يعانون التهميش الاجتماعي، وعلى الرغم من أنها أنجزت تقدمًا كبيرًا في تحولها الاقتصادي، فإن مستويات الفقر والبطالة تبقى مرتفعة بشكل خطير، خاصة خارج المدن.

ويذكر أن معدل البطالة في جنوب أفريقيا تجاوز ٢٥ بالمائة، والغالبية العظمى من العاطلين عن العمل هم من السود الذين يشكلون نحو ٨٠ بالمائة من السكان، ولذلك فتكون تركة مانديلا هي السلام مع الفقر لكثير من السود. وبحسب التقرير، فإن لون البشرة ما زال معيارًا لعدم المساواة، إذ أن القسم الأكبر من البيض في منأى عن الصعوبات الاقتصادية بفضل امتيازاتهم الموروثة من

(١) «معلومات أساسية عن جمهورية جنوب أفريقيا»، **مجلة آفاق أفريقية**، العدد ٦، ٢٠٠١، ص ١٧٤ -١٧٥.

نظام الفصل العنصري[١]. وفى حين أن مانديلا كرّس جهوده، بعد التقاعد، لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز)، في بلاده، خاصة بعد أن توفى ابنه بالمرض عام ٢٠٠٥، لا تزال جنوب أفريقيا أكثر بلدان العالم تضررًا بالمرض، فحوالي ٥,٥ مليون شخص مصاب بالإيدز حاليًا، أى نحو ١٨ بالمائة من السكان.

وعلى الرغم من تطبيق الحكومة لاستراتيجية التفويض الاقتصادي للسود، فمازالت ملكيتهم للشركات والمشروعات الاقتصادية محدودة، بالإضافة إلى استفادة الطبقة الرأسمالية السوداء من البرنامج بصورة أكبر مقارنة بعموم السود، وبصفة عامة فإن السود في وضع أضعف من البيض الذين لديهم فرص أفضل للتملك والإدارة لأنهم أكثر مهارة وأكثر امتلاكًا لرؤوس الأموال. هذا بالإضافة إلى استمرار مشكلة الإسكان، فمازال ملايين السود يعيشون في أكواخ من الصفيح والقش[٢].

وتكشف الأوضاع الاجتماعية خلال فترة ما بعد نظام الفصل العنصري عن أن جنوب أفريقيا لاتزال مقسمة عرقيًا من الناحية الاقتصادية، مما يعني أن نجاح حزب المؤتمر الوطني الأفريقي

(١) ياسمين أسامه فرج، «جنوب أفريقيا»: العنصرية تنبعث من جديد، جريدة الأهرام، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1010698eid=5861.

(٢) Harsch, E., "South Africa tackles social inequities", Africa Recovery, Vol.14, No.4, 2001, P.9.

كان على النطاق الأخلاقي فحسب، ولكن أداؤه السياسي كان مخيبًا للأمال، حيث ظلت جنوب أفريقيا منذ بداية عملية التحول من أكثر دول العالم من حيث ارتفاع معدلات التفاوت في توزيع الدخل والثروة، بيد أن هذا التفاوت لم يعد على أساس عرقي، وإنما على أساس طبقي داخل كل جماعة عرقية، أي داخل الأغلبية السوداء نفسها وليس بين البيض والسود بالأساس[١].

(٢) ارتفاع معدلات العنف والجريمة

تعد جنوب أفريقيا من بين أكثر دول العالم التي تعاني من ارتفاع معدلات الجريمة، ويمكن اعتبار ارتفاع معدلات العنف والجريمة في جنوب أفريقيا أحد الآثار الجانبية لعملية التحول أو أحد ملامح الأمراض الاجتماعية والتفاوتات الاقتصادية القائمة في مجتمع جنوب أفريقيا، إلا أن ارتفاع معدلات العنف والجريمة يمثل بذاته تحديًا للتجربة الديمقراطية من خلال انعكاساتها على قدرات النظام وإمكاناته بفعل تأثير هذا العنف على أبعاد أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية[٢].

ويذهب البعض إلى تفسير تصاعد معدلات الجريمة بأنها نتاج لأحداث الحقبة العنصرية، إذ شكل التحرر من النظام العنصري هدفًا رئيسًا طوال عقود من نضال الأفارقة ضد الهيمنة البيضاء،

---

(١) راوية توفيق، «مانديلا وإرساء أسس المصالحة الوطنية»، **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٢.

(٢) **المرجع السابق.**

رافقتها دعوات للإخلال بالنظام واستباحة المنشآت العامة والانتقاص من هيبة الدولة. وبعد انتهاء الحكم العنصري البغيض لم تفلح الحكومات الأفريقية في استعادة هيبة القانون أو احترام النظام العام، وجاء الدستور الجديد للبلاد لاغيًا للعديد من القوانين الصارمة، إذ ألغيت عقوبة الإعدام، وتم إباحة العديد من الأعمال التي كانت تعد جرائم يعاقب عليها القانون كالقمار والإجهاض والشذوذ الجنسي.

وعلى الجانب الآخر، فإن ما مرت به البلاد خلال ما يزيد على ثلاثين عامًا من صراع دامي استخدم فيه العنف من كافة الأطراف، قد أثر سلبًا على الجميع وخصوصًا الشباب الذين كانوا أكثر تأثرًا بدموية الصراع، فضلًا عن التفاوت الاقتصادي الهائل بين السود والبيض، وتعثر أجهزة الأمن الموروثة عن النظام السابق والتي لم تستطع أن تتحول من أداة لقمع المتظاهرين إلى جهاز لكبح المجرمين، في حين يلقى البعض المسؤولية على الحكومة ويتهمونها بالعجز وعدم الجدية في محاربة الجريمة[1].

---

(١) وضاح خنفر، «جنوب إفريقيا تعاني صعوبات التحول الديمقراطي»، http:// www.aljazeera.net/ news/ international/ 201/ 1/28/ %D8%A C%D9%86% D9%88%D 8%A8-% D8%A5%D 9%81%D8% B1%D9%8A %D9%82% D9%8A%D8% A7-%D8%A A%D8%B 9%D8%A7 %D9%86%D 9%8A-%D8% B5%D8%B9%D9 %8%D8% A8%D8%A7%D 8%AA-%D8% A7%D9%84 %D8%AA %D8%AD% D9%88%D 9%84-%D8 %A7%D9%84 %D8%AF%D 9%8A%D9%8 5%D9%82%D8 %B1%D8 %A7%D8%B 7%D9% 8A

والجريمة في جنوب أفريقيا ليست قضية مرتبطة بالأمن ونفاذ القانون فحسب، بل إنها قضية اقتصادية اجتماعية بالأساس؛ فالأغنياء هم أكثر ضحايا جرائم الملكية، بينما الفقراء (خاصة النساء والسود) أكثر ضحايا الجرائم الشخصية (القتل والاغتصاب). وفي هذا الإطار، يفرق الباحثون بين نوعين من الجريمة، يتمثل الأول في السرقة بدافع الجوع والفقر وعادة ما يتم بجهد فردي، أما النوع الثاني فمن فعل عصابات منظمة وجرائمها أشد خطورة. وإذا كانت الفوارق الاقتصادية هي السبب الرئيس للنوع الأول، فإن الكثيرين يعتقدون بأن تراجع البنية الأخلاقية والروحية بالإضافة إلى الانهيار الأسري وضعف قبضة الدولة الأمنية تقف وراء الجريمة المنظمة[١].

وتشير بعض الإحصاءات الدولية إلى أن جنوب أفريقيا صارت من أهم المراكز العالمية لعصابات تهريب المخدرات والأطفال وبائعات الهوى، ولعل ذلك كله قد أفقد المواطنين الشعور بالأمن فحولوا منازلهم إلى قلاع محاطة بالأسلاك الكهربائية وأجهزة الحماية الإلكترونية، وتقع نسبة كبيرة من النساء والأطفال ضحايا لأعمال القتل والاغتصاب والاعتداء، كما توضح بعض الإحصاءات إلى عربة واحدة تُسرق كل خمس دقائق، كما أن

(١) Gabriel Demombynes and Berk Özler, "Crime and Local Inequality in South Africa", World Bank Policy Research Working Paper, No. 2925, November 2002, P.2.

٢٥ بالمائة من العائلات عانت من جريمة واحدة على الأقل[١].

ويكشف العنف الدائر في جنوب أفريقيا عن استمرار واقع العنصرية بين الجماعات الأثنية والعرقية في البلاد على النحو الذي عبر عنه نيلسون مانديلا قبيل مغادرته السلطة عام ١٩٩٩ بقوله: «أنه لا مجال للاستراحة، فالطريق لا يزال طويلًا ولم ينته بعد، وإنه لابد أن نكسب جولة الحصول علي حياة أفضل، لكني اعترف أن فورة الإنجازات التي صاحبت أول انتخابات عام ١٩٩٤ قد ذبلت، بسبب الانقسامات العرقية والمعدلات المرتفعة لجرائم العنف»[٢].

ومن ناحية ثانية: فإن تصاعد حدة العنف في البلاد قد أثر سلبًا علي القدرات الاقتصادية للنظام على مستويين أساسيين، هما: هجرة العديد من الكفاءات والعقول من البلاد وهروب بعض الاستثمارات من الداخل من ناحية وإحجام وضعف تدفق الاستثمارات الخارجية إلى البلاد من ناحية أخرى. وهو الأمر الذي يزيد بدوره من حدة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، ويزيد من الضغوط الدافعة نحو سياسات إصلاحية تدخلية من جانب

---

(١) وضاح خنفر، «جنوب إفريقيا تعاني صعوبات التحول الديمقراطي»، مرجع سبق ذكره.

(٢) غادة حمدي، «جنوب أفريقيا» تخذل إرث «زعيم المساواة والحرية»، المصري اليوم، ٦ ديسمبر ٢٠١٣.

http://www.almasryalyoum.com/News/details/353625#

الدولة على حساب الصيغة الليبرالية الرأسمالية[1].

(٣) انتشار الفساد

تشير البيانات واستطلاعات الرأي إلى تزايد شعور الجماعات على اختلاف انتماءاتها في جنوب أفريقيا بانتشار الفساد في ظل التحول السياسي؛ حيث أشارت أحد نتائج استطلاعات الرأي إلى أنه في عام ١٩٩٨، أعرب ٢٥ بالمائة من المبحوثين عن اعتقادهم أن الحكومة الجديدة لا تقل فسادًا عن سابقتها العنصرية، وأعرب ٤١ بالمائة من المبحوثين عن اعتقادهم أن الحكومة الجديدة أكثر فسادًا. الأكثر من ذلك أن ٥٦ بالمائة من المبحوثين أعربوا عن اهتمام المسؤولين الحكوميين بمصالحهم الشخصية، وأعرب ٥٠ بالمائة من المبحوثين في دراسة أخرى أجريت عام ١٩٩٧ عن اعتقادهم أن معظم المسؤولين الحكوميين فاسدون[2].

وعلى الرغم من أن بعض مظاهر الفساد الحالية في جنوب أفريقيا تعتبر امتدادًا لمظاهر مماثلةٍ في ظل النظام العنصري، إلا أن الدراسات تشير إلي تزايد أنماط ومظاهر أخرى للفساد في جنوب أفريقيا، أبرزها استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مصالح شخصية. وتشير مجلة «تايم» الأمريكية إلى أن حزب المؤتمر الوطنى الأفريقي الحاكم، والذى كان مانديلا زعيمًا له لعدة سنوات، فشل فى السير

(١) محمد عاشور مهدي، «الديمقراطية في أفريقيا تجربة التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب أفريقيا»، **مرجع سبق ذكره.**

(٢) المرجع السابق.

على نهجه، وأن اسم الحزب أصبح مرادفًا للفساد، مما أشعل موجة من الاضطرابات والاحتجاجات العمالية العنيفة خلال العام ونصف العام الماضية، فى الوقت الذى يعاني فيه الحزب أيضًا من معارك سياسية داخلية وصراع على الزعامة.

وتشير صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية إلى أن الرئيس «جاكوب زوما» نفسه واجه اتهامات بالفساد قبل أن يصل إلى سدة الرئاسة عام ٢٠٠٩، ورغم أن التهم أسقطت عنه لأسباب فنية إلى حد كبير، أفادت تقارير صحفية بأن أكبر جهاز حكومى لمكافحة الكسب غير المشروع فى جنوب أفريقيا، أوصى بأن يعيد زوما جزءًا من مبلغ ٢١ مليون دولار من المال العام، أنفق على «تجديدات أمنية» فى منزله الخاص[١].

وتُلقي قضية الفساد بظلالها على مستقبل النظام السياسي من زاويتين أساسيتين، أولهما: ما تؤدي إليه من هدر للقدرات وإضاعة للمصالح العامة لحساب مصالح شخصية، حيث يقدر البعض حجم ما يسببه الفساد من خسارة للبلاد بنحو عشرة بلايين راند سنويا، وهو ما يقلص بدوره من قدرات النظام الاستخراجية والتوزيعية، علاوة على ما يحدثه الفساد من انقسامات وفوارق داخل الجماعات وفيما بينها. أما الزاوية الثانية: والأهم فهي أثر الفساد على شرعية النظام الحاكم والمسؤولين، وأثر ذلك على

(١) غادة حمدي، «جنوب أفريقيا تخذل إرث «زعيم المساواة والحرية»»، مرجع سبق ذكره.

التزام الأفراد والمواطنين وانصياعهم لقرارات النظام وسياساته. خاصة مع ما تشير إليه نتائج مسح آخر قام به أحد المراكز البحثية حول هوية الجنوب أفريقيين اتضح منه أن عددًا كبيرًا من الملونين والهنود ما زالوا يشعرون بانتماءاتهم الإثنية والقبلية على حساب الانتماء الوطني. وهو ما قد يتزايد الإحساس به مع انفراد المؤتمر الوطني الأفريقي بالحكم[1].

(٤) استمرار سياسات وممارسات التمييز العنصري

لا يتفق الكثيرون على أن عملية المصالحة الوطنية قد اكتملت في جنوب أفريقيا، فمازال الكثير من ضحايا النظام السابق يبحثون عن العدالة المفقودة في جنوب أفريقيا، وذلك بالرغم من أنها تجربة بها قدر كبير من الشفافية والمكاشفة. ومن الانتقادات الموجهة إليها أنها سمحت بإفلات الكثيرين من العقاب؛ فبسبب اطمئنان الكثير من أفراد الأجهزة الأمنية لضعف إمكانية ورود أدلة تدينهم لم يشعر أغلبيتهم بالحاجة للتقدم بطلب للصفح. ومن الانتقادات أيضًا أن لجنة الحقيقة والمصالحة لم تؤسس لآلية تحقيق بجانب لجنة الحقيقة. والأهم من ذلك أنها فشلت في المساءلة الجنائية بعد ٢٠٠١ وهو ما أظهر عدم جدية حكومة المؤتمر الوطني في التعامل مع جرائم الماضي، بل إن الرئيس السابق «ثابو مبيكي» على سبيل المثال كان يتدخل مستغلًا سلطاته الرئاسية من أجل

(١) محمد مهدي عاشور، «الديمقراطية في أفريقيا ومستقبل تجربة التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب أفريقيا»، **مرجع سبق ذكره.**

تحصين بعض رجال النظام السابق من المحاسبة[1]، ومثل هذه الأمور جعلت الكثير من أدبيات العدالة الانتقالية توجه انتقادًا حادًا لتجربة جنوب أفريقيا وتنتهي بالقول بأنها فشلت على المدى البعيد في تحقيق السلم الاجتماعي.

وأثارت مذبحة منجم «لونمين» التي شهدتها جنوب أفريقيا في ديسمبر ٢٠١٣، والتي راح ضحيتها ٣٤ مَن عمال المنجم السود، بعدما فتحت الشرطة النار عليهم خلال مظاهرات طالبوا فيها برفع أجورهم، عدة قضايا حول أوضاع هذا البلد؛ حيث كشفت هذه المذبحة أن إرث التفرقة العنصرية لا يزال متغلغلًا في جنوب أفريقيا، ولكنه هذه المرة تحت عباءة نخبة سوداء حاكمة ارتبطت مصالحها بالأقلية البيضاء التي لا تزال تسيطر على اقتصاد البلاد وأهم مواردها وراح أغلبية الشعب من ذوي البشرة السوداء ضحية لزواج السلطة بالمال (سلطة السود ورأسمالية البيض)، مما دفع معهد جنوب أفريقيا للعلاقات العنصرية إلى تشبيه الحادث بمجزرة ١٩٦٠ التى وقعت فى بلدة شاربفيل القريبة من جوهانسبرج عندما فتحت شرطة النظام العنصرى فى النار على حشد من المحتجين السود فقتلت أكثر من ٥٠ منهم[2].

---

(١) كريم مدحت عنارة، «رسالة للمولعين بتجربة المصالحة في جنوب أفريقيا»، مرجع سبق ذكره.

(٢) «صدمة عالمية بسبب مذبحة جنوب إفريقيا»، الأهرام اليومي، ١٩ أغسطس ٢٠١٣.
http://www.ahramdigital.org.eg/Policy.aspx?Serial=999007

وبعيدًا عن الأبارتهايد الاقتصادي الذي يمارس ضد السود، فإن مذبحة المنجم أثارت عدة تساؤلات حول الديمقراطية والمحاسبة في جنوب أفريقيا، وذلك على خلفية عدم محاسبة الوزير المسؤول عن صناعة التعدين، أو رئيسة الشرطة التي عللت فتح النار على المتظاهرين بأنهم كانوا مسلحين، أو المدير التنفيذي للشركة المالكة للمنجم.

وما حدث من إضراب عمال المنجم وأعمال العنف التي أعقبته ما هو إلا نتاج حالة من الإحباط واليأس تعاني منها الأغلبية السوداء الفقيرة التي تحطمت آمالها في حياة أفضل بعد مرور سنوات من تحقق حلم الديمقراطية وانتهاء نظام الفصل العنصري. وفي هذا الإطار، يرى البعض إنه منذ انتهاء نظام الفصل العنصري وثمة اتفاقًا غير معلن بين البيض والسود، وهو أن تسلم السلطة السياسية للأغلبية السوداء، بينما تبقى القوة الاقتصادية في يد البيض، مع وضع خطط تدريجية لتوزيع أكثر عدالة للثروة في المستقبل. ولكن قادة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي الذين خلفوا مانديلا، تخلوا عن خطط تمكين السود اقتصاديًا، والتي تهدف إلى توزيع أكثر عدلًا لثروات البلاد، وسعوا بدلًا من ذلك وراء كبار رجال الاقتصاد البيض حتى أصبحوا مساهمين أساسيين في كبرى الشركات المملوكة للبيض، وعلى رأسها الشركات المالكة للمناجم.

ويكشف ذلك بشكل جلي انتقال جنوب أفريقيا من عصر

السيطرة البيضاء التي تصدت لها المقاومة الشعبية منذ عام ١٩٤٨ إلى عصر سيطرة أقلية وطنية وبيضاء؛ إذ أصبح واضحًا أن حفنة قليلة أو نخبة محدودة حلت محل النخبة العنصرية، وكلاهما يمارس «الأبارتهايد»، أي تحالف الثوار مع العنصرية القديمة على اقتسام المزايا، مما يعني أن النخبة البيضاء لم تتخل عن امتيازاتها، وإنما وافقت على اقتسام السلطة لكي يسهل تحقيق دورة جديدة من التراكم الرأسمالي[١]. وعلى الرغم من أن الكثير من السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية التي تم تطبيقها في جنوب أفريقيا بعد بدء عملية التحول الديمقراطي كانت منحازة لمطالب الجماعات المستضعفة، وخاصة السود، إلا أن أكبر المستفيدين من التحول الاقتصادي والسياسي في البلاد كانت الجماعة البيضاء المسيطرة على الاقتصاد، وكذلك الجماعة الرأسمالية السوداء.

وبالإضافة إلى ذلك، فمازالت جنوب أفريقيا، بعد مرور ما يقرب من عشرين عامًا من المصالحة الوطنية، تعاني من ممارسة مواطنيها للانتخابات على أساس لون البشرة، ففي جوهانسبرج ومختلف المناطق التي يقطنها السود يتم التصويت لصالح المؤتمر، بينما يصوت البيض للحزب الليبرالي كما في منطقة الكاب. ويرى الكثيرون أن جنوب أفريقيا مازالت بعيدة عن نموذج الدولة «ذات

(١) «كيف تخلت الأقلية البيضاء عن الحكم في جنوب إفريقيا؟»، الاقتصادية، ١٢ نوفمبر ٢٠٠٦.

http://www.aleqt.com/2006/11/12/article_64589.html

أطياف قوس قزح» التى تنعم بالسلام الاجتماعى وتتشارك في الرخاء، كما أعلن مانديلا لدى خروجه منتصرًا من السجن عام ١٩٩٠[١].

ولا تزال أجهزة الأمن تحت هيمنة أشخاص وهيئات ينتمون إلى نظام الفصل العنصري، أما الوظائف الحكومية فلايزال يشغلها بيروقراطيون متمرسون من البيض الذين منحوا رسميًا ضمانات بالاحتفاظ بوظائفهم لمدة خمس سنوات، ولازالت هناك صعوبة في شغل بعض الأفارقة لمناصب إدراية عليا لعدم وجود الكفاءات الإدارية بين السود بسب حرمانهم من المناصب العليا في البلاد[٢]، وهناك ما يشبه النظام التعليمي الطبقي؛ فالمدارس التي اعتادت على استقبال الطلاب السود مازالت حتى الآن يغلب عليها الطلاب الأفارقة، أما المدارس التي كانت للبيض فقد بدأت تأخذ الطابع المختلط؛ حيث انضم إليها السود والملونين والهنود[٣].

وبناء على ما سبق، فيمكن القول إن التحول السياسي في جنوب أفريقيا مازال يفتقر إلى تحول اجتماعي حقيقي، فعلى الرغم من إلغاء قوانين الفصل العنصري داخل المجتمع، فإن هذه القوانين

---

(١) «مواطنو جنوب أفريقيا يفيقون على حياة بلا مانديلا»، مصراوي، ٦ ديسمبر ٢٠١٣.
www.masrawy.com/news/Arts/Reuters/2013/December/.../25177405.aspx

(٢) مها عبد اللطيف، «المجتمع والتحول السياسي في جنوب أفريقيا حتى عام ١٩٩٩»، مرجع سبق ذكره، ص ص ٨٩-٨١.

(٣) The F. W. Deklerk Foundation, "Black Economic Empowerment in South Africa", Op.Cit, PP. 10-15.

لازالت قائمة في الواقع ولها أدواتها اللغوية والدينية والثقافية والاقتصادية[1].

والواقع أن هذه التحديات مجتمعة وغيرها قد انعكست علي قدرات النظام الاستخراجية في ظل الأداء الاقتصادي الكلي واستمرار عملية الخصخصة وبيع القطاع العام وضعف الإيرادات الضريبية ورسوم الخدمات وعلى قدراته التوزيعية حيث إضطر النظام للكشف عن تحيزاته المختلفة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا في ظل عدم القدرة علي الوفاء والاستجابة لكل المطالب الداخلة إلى النظام من القوي السياسية المختلفة[2]. وهو الأمر الذي يتوقع تزايده خلال المرحلة المقبلة، في ظل تراجع القدرات الرمزية التي ارتبطت بقيادة نيلسون مانديلا وعملية التحول وما صاحبها من شعارات «أمة قوس قزح» و«الحقيقة والمصالحة» و«الوحدة الوطنية».

وعندما ودعت جنوب أفريقيا نيلسون مانديلا -في ديسمبر ٢٠١٣- رمز نضال تحررها الوطني، والشخصية الأكثر بروزًا وتأثيرًا في تاريخها الحديث، ثارت الكثير من التساؤلات، بشأن مستقبل البلاد، خاصة أن المؤشرات على أرض الواقع تشير إلى

(١) مها عبد اللطيف، «المجتمع والتحول السياسي في جنوب أفريقيا حتى عام ١٩٩٩»، مرجع سبق ذكره، ص ٨٩-٨١.

(٢) المرجع السابق.

ذبول روح التفاؤل التي سادت في سنوات الحكم الأولى بعد التحرر من نظام الفصل العنصري إلى درجة كبيرة. وعكست صيحات الاحتجاج والاستهجان ضد الرئيس الحالي «جاكوب زوما»، خلال حفل تأبين نيلسون مانديلا في العاصمة جوهانسبرج، حالة عدم رضا قواعد المؤتمر الوطني الأفريقي عن الأداء الحكومي. وتمثل معدلات البطالة المرتفعة، وتعمق عدم المساواة الاجتماعية أسبابًا مهمة لانتقاد زوما، فضلًا عن استخدامه لأموال دافعي الضرائب لتجديد منزله الخاص.

ومع الفراغ الكبير الذي تركه مانديلا فى حياة محبيه، يبدو أن جنوب أفريقيا بدأت تحيد عن الحلم الذي رسمه الزعيم الراحل بشأن إقامة وطن قائم على المساواة وحرية الأفراد. ورغم كل التقدم الذي حققته، فمازالت مدن جنوب أفريقيا الحديثة محاطة بالكثير من الأحياء الفقيرة التى تفتقد إلى أبسط البنى التحتية، كما تعاني البلاد من معدلات مرتفعة من البطالة والجريمة. ويتميز الوضع السياسي الحالي في جنوب أفريقيا بصعود الزعامة الكاريزمية، ويعتبر الكثيرون شخصية جاكوب زوما مقلقة، حيث يسيطر على الساحة السياسية بشخصيته الكاريزمية التي تسحر الناس بالخطابة السياسية المثيرة والمختلطة بالغناء والرقص والصراخ، ثم يستغل هذا التأثير لإطلاق التصريحات المثيرة للجدل وممارسة سلطة تتعدى القواعد المسموح بها للقادة السياسيين في البلدان الديمقراطية؛ وبينما كانت شعبية مانديلا قائمة على مناهضة واعية

ضد التمييز العنصري، فإن شعبية زوما تهدد المسيرة الديمقراطية لقيامها على تجميد العقل النقدي عند الأفراد وتحويلهم إلى أنصار، أي كتلة جماهير خاضعة تهتف بصوت واحد وتنتخب بيد واحدة المرشح المؤيد (والخاضع بدوره) للزعيم.

الفصل الرابع

تقييم تجربة جنوب أفريقيا في العدالة الإنتقالية والمصالحة الوطنية من منظور مقارن

يعد مفهوم العدالة الانتقالية من المفاهيم التي بدأت تتبلور وإن ببطء في عدد من التجارب الدولية وفي عدد من المناطق في العالم، ولا سيّما في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية في «محاكمات نورمبرج» في ألمانيا، وهي من اشهر المحاكمات التي شهدها التاريخ المعاصر، والتي قامت بمحاكمة مجرمي الحرب من القيادة النازية، وإن كان قد شابها بعض التسييس، وخصوصًا بعد تقسيم ألمانيا من جانب دول الحلفاء، كما اتخذ بُعدًا جديدًا في أمريكا اللاتينية، وبخاصة على إثر الانقلاب العسكري في شيلي في ١١ سبتمبر ١٩٧٣، الذي قاده الجنرال بينوشيه.

ومنذ سبعينيات القرن العشرين وحتى الآن شهد العالم أكثر من ٤٠ تجربة للعدالة الانتقالية، من أهمها تجارب شيلي والأرجنتين والبيرو والسلفادور ورواندا وسيراليون وتيمور الشرقية وصربيا واليونان، ويمكن عد البرتغال وإسبانيا والبلدان الاشتراكية

السابقة دولًا شهدت نوعًا من أنواع العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، كما يمكن عدّ تجربة لبنان ما بعد الحرب الأهلية (**١٩٧٥-١٩٨٩**) وما بعد مؤتمر الطائف بأنها اتخذت وجهًا من أوجه العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، وإن لم تنطبق عليها الشروط العامة للعدالة الانتقالية كاملة، وخصوصًا كشف الحقيقة وجبر الضرر وتعويض الضحايا والإصلاح المؤسسي[١].

ومن بين كافة التجارب الدولية للعدالة الانتقالية، تعد تجربة جنوب أفريقيا في العدالة الانتقالية الحالة الأبرز والأشهر، كما إنها ساهمت بشكل كبير في تطوير مجال العدالة الانتقالية على مستوى العالم. ومن خلال استعراض أبرز تجارب العدالة الانتقالية على مستوى تتضح أهمية تجربة جنوب أفريقيا.

فعلى سبيل المثال تعد **تجربة المغرب** أحد أهم التجارب العربية والدولية في العدالة الانتقالية وفي إمكانية الانتقال الديمقراطي السلمي من داخل السلطة، وخصوصًا بإشراك

---

(١) عبد الحسين شعبان، «العدالة الانتقالية والعدالة الانتقامية»، **٢٠١٢**، الجزيرة. نت، http:// www.aljazeera. net/ knowledgegate/ opinions/ 2012/11/1/ %D8%A7%D9%84%D8%B 9%D8%AF% D8%A7%D9% 84%D8%A 9-%D8%A7%D9%84% D8%A7% D9%86%D8% AA%D9%82% D8%A7%D9%84%D9%8A% D8%A9-%D9 %88%D8%A7 %D9%84%D 8%B9%D8%AF%D8%A7 %D9%84%D 8%A9-% D8%A7%D9 %84%D8%A7%D9%86% D8%AA%D 9%82%D8%A7% D9%85%D9%8 A%D8%A9

المعارضة التي كان في مقدمتها عبد الرحمن اليوسفي الذي عُيِّن رئيسًا للوزراء (الوزير الأول)، وفتح ملفات الاختفاء القسري والتعذيب، وتشكيل هيئة الإنصاف والمصالحة وتعويض الضحايا والعمل على إصلاح وتأهيل عدد غير قليل من المؤسسات[١].

وكان المغرب قد توصل عام ٢٠٠٤ إلى تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة التي ترأسها إدريس بن زكري الذي كان سجينًا لمدة ١٧ عامًا، ثم أطلق سراحه، وكان عمله ينصب على كشف الحقيقة والإنصاف بروح من التسامح، وكان ذلك نتيجة ما شهده المغرب خلال الفترة من ١٩٥٦ حتى ١٩٩٩ من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بمختلف أصنافها من اختفاء قسري واعتقال تعسفي وانتزاع الممتلكات وقد حدثت هذه الانتهاكات نتيجة أحداث سياسية طرأت على البلد، تعرضت خلالها بعض الجماعات والمناطق بشكل مباشر أو غير مباشر لآثار العنف السياسي. وقد تألفت الهيئة من رئيس و١٦ عضو، ينتمي ما يقرب من نصفهم إلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والبعض الآخر سجناء سياسيون سابقون ومناضلي حقوق إنسان بالإضافة إلى أشخاص مقربين من السلطة[٢].

وبرغم ذلك فإن التجربة المغربية للعدالة الانتقالية واجهتها مجموعة من التحديات، منها: أنها تستمر وتتواصل بمبادرة من

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

النظام نفسه وبوجود الأجهزة نفسها التي قامت بارتكاب الانتهاكات؛ كما أن سقفها لا يصل إلى المؤسسة الملكية التي قامت هي بالمبادرة، وبالتالي فقد ظلّت خارج دائرة المساءلة، أي أنها استبعدت منها سلفًا؛ فضلًا عن طول الفترة الزمنية التي شملتها (١٩٥٦-١٩٩٩)[١].

هذا بالإضافة إلى أن تعبئة ودعم الأحزاب السياسية في المغرب لمسألة الإنصاف والمصالحة والمطالبة بالإصلاح السياسي لم يكن كافيًا؛ لضعف جُل الأحزاب وعدم جرأة قياداتها التي استكان أغلبها إلى مواقع مريحة وامتيازات سواء كانت في الحكم أو في المعارضة باستثناء بعض القوى اليسارية وبعض قوى الإسلام السياسي. وكذلك عدم توافر طابع الاستقلالية على كافة أعضاء الهيئة الذي كانوا يطمعون في القرب أكثر من مركز السلطة كما حدَّ ذلك من قدرة الهيئة على تجاوز السقف السياسي الذي فرضته السلطة على الهيئة من قبيل عدم ذكر أسماء الجلادين، وعدم إجبار بعض الشهود الأمنيين على البوح بكل ما يعرفون، أو بتوفير الأرشيف في بعض الملفات الكبرى كملف اختطاف وقتل الزعيم السياسي اليساري المهدي بن بركة في عام ١٩٦٥.

كما لم يتم تنفيذ أهم توصيات الهيئة التي تتعلق بالإصلاح

(١) «التوصيات وضمانات عدم التكرار، لجنة وطنية للحقيقة والإنصاف والمصالحة»، هيئة الإنصاف والمصالحة، المملكة المغربية.

http://www.ier.ma/article.php3?id_article=1434.

السياسي والدستوري بسبب عدم رغبة السلطة في ذلك، خصوصًا أمام ضعف أو عدم جرأة أغلب القيادات السياسية التي لجمت تنظيماتها وتسببت في شللها وإضعافها وهجرة مناضليها وأضعفت أحزابها. وفي المقابل كانت تجربة جنوب أفريقيا أكثر شفافية وركزت أكثر على التواصل، وقامت بتنظيم جلسات استماع عمومية أكثر عددًا وعمقًا وتلقائية، في حين لم تُنقل إلا جلستان على الهواء مباشرة في المغرب بينما سُجلت أخرى وتم اقتطاع أجزاء منها عند بثها في التليفزيون، الشيء الذي لم يُرضِ الضحايا، كما لم تقم الهيئة المغربية بجلسات استماع في منطقة الصحراء التي حصلت فيها انتهاكات فظيعة وكذا في منطقة الريف التي شعرت بدورها بالإقصاء والتمييز[1].

ولم تتابع السلطات المغربية تنفيذ توصيات الهيئة المتعلقة بالإصلاح الدستوري والسياسي في حين لم تكن لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا بحاجة لذلك لأن الانتقال الديمقراطي كان قد حصل وقت إنشاء اللجنة، وإن ساهمت بدورها في ترسيخه، بخلاف الهيئة المغربية التي لم تكن مفتاحًا للانتقال الديمقراطي لعدم وجود إرادة سياسية لدى السلطة المركزية التي لم تنظر للتجربة كعنصر مؤسس للانتقال الديمقراطي بقدر ما نظرت إليها كتمرين يمكِّن من إغلاق بعض الملفات المزعجة دون إعادة

(١) عبد العزيز النويضي، «إشكالية العدالة الانتقالية: تجربتي المغرب وجنوب إفريقيا»، مرجع سبق ذكره.

النظر في النظام السياسي وأسلوب الحكم. لذلك فإنه ليس من قبيل الصدفة أن الإصلاحات السياسية والدستورية التي شهدتها المغرب لم تتم إلا تحت وطأة التحرك الشبابي المغربي ممثلًا في حركة ٢٠ فبراير والتى انطلقت في أعقاب ثورة الياسمين في تونس حيث أعلن الملك في ٩ مارس ٢٠١١ عن إصلاح دستوري - سياسي عميق يسعى نحو إقرار ملكية برلمانية، ودسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وضمان استقلال القضاء، وهو ما تم الاستفتاء عليه في يوليو ٢٠١١[١].

كما تعد **تجربة شيلي** من أبرز تجارب العدالة الانتقالية في العالم، وقد شهدت البلاد في أعقاب الانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال بينوشيه في ١١ سبتمبر ١٩٧٣ أحداث عنف واعتقالات وقمع للحريات لمدة جاوزت الـ ١٦ عامًا. الأمر الذي استنفر الغضب الشعبي، وعبر عنه اليسار الشيلي، وشجعته الإدانة الدولية لنظام بينوشيه العسكري. مما اضطره في النهايه إلى الرضوخ للتكتل الكبير الذي شكلته الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والجماعات المدنية، وإجراء استفتاء دستوري عام ١٩٨٨ كانت من نتيجته عدم تجديد ولايته وإجراء انتخابات رئاسية عام ١٩٨٩، فاز فيها الرئيس باتريشيو الوين من الحزب الديمقراطي المسيحي، والذي قام في عام ١٩٩٠ بتشكيل لجنة للحقيقة والمصالحة بهدف

(١) المرجع السابق.

تطبيق العدالة الانتقالية، وقد وثق التقرير النهائي الصادر عن اللجنة حوالي ٣٤٢٨ حالة ما بين اختفاء وقتل وتعذيب واختطاف، من بينهم حوالي ٢٢٧٩ مواطن لم يتم العثور على أي منهم، ومن ثم فقد عدوا ممن اغتالهم النظام لأسباب سياسية[١].

كما تم تشكيل الهيئة الوطنية للجبر والمصالحة، والتي تضمن تقريرها النهائي منح التعويضات المالية والخدمات الصحية والنفسية والتعليمية للضحايا، حيث بلغ مجموع التعويضات المالية التى قدمتها الهيئة لأسر الضحايا نحو ١٦ مليون دولار أمريكي سنويًا. وتم طباعة التقرير النهائي الصادر عن الهيئة في شكل ملاحق في الصحف والجرائد الكبرى في إطار الكشف عن الحقيقة والمصارحة. وبعد مرور عشر سنوات على عودة الحكم المدني، حدث تطور مفاجئ بإيداع الجنرال بينوشيه رهن الإقامة الجبرية تمهيدًا لمحاكمته بعد احتجازه في بريطانيا ومطالبة القضاء في إسبانيا بمحاكمته، إلا أن بينوشيه رحل عن عالمنا في ديسمبر ٢٠٠٦ دون أن يمثُل أمام هيئة قضائية في بلاده أو في الخارج لتحاسبه عن الجرائم الفظيعة المنسوبة إليه[٢].

---

(١) United States Institute of Peace, "Report of the Chilean National Commission on Truth and Reconciliation", 2002,

www.usip.org/.../truth_commissions/Chile9.-Report/Chile9.-Report.pdf

(٢) عبد الحسين شعبان، المساءلة والحقيقة في بعض تجارب العدالة الانتقالية، الحوار المتمدن، ٢٠١٢.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid = 308847.

وعلى الرغم من أن تجربة شيلي تعد من أكثر التجارب نجاحًا في إقرار العدالة الانتقالية، إلا أن طول الفترة الزمنية التى استغرقتها، يعد من أهم الانتقادات التي يمكن توجيهها لتلك التجربة، كما أن الجيش بقيادة بينوشيه قد أصدر قانونًا للعفو الذاتي، خلافًا لتجربة جنوب أفريقيا التي لم تقر مبدأ العفو إلا بعد الكشف عن الحقيقة والتعويض[١].

وفي **أوغندا** تم إنشاء أول لجنة للحقيقة والمصالحة عام **١٩٧٤** وشكلها الديكتاتور الأوغندي «عيدي أمين» في عام **١٩٧٤** بإيعاز وضغوط من مجموعات حقوق الإنسان، ولكن اللجنة فشلت في تحقيق أي من أهدافها لأن النظام الأوغندي رفض نشر نص التقرير الذي توصلت إليه اللجنة أو تنفيذ أي من توصياته.

وفي **غانا** أنشئت مفوضية المصالحة الوطنية بموجب قانون المصالحة الغاني الصادر في يناير **٢٠٠٢** عن برلمان جمهورية غانا، وذلك بهدف تحقيق المصالحة الوطنية بين المواطنين من خلال إنشاء سجل دقيق وكامل وتاريخي لتجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان التي تعرض لها الأفراد من قبل المؤسسات العامة والأشخاص الذين شغلوا وظائف عامة خلال فترات الحكم غير الديمقراطي. وقد تمكنت المفوضية من تحقيق الأهداف التي

(١) ICRC, Customary IHL Database, Chile Practice Relating to rule 150: Reparation,
http://www.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v2_cou_cl_rule150.

أنشأت من أجلها، هذا بالإضافة إلى تعويض الضحايا واقتراح الإصلاحات المؤسسية اللازمة لتحقيق الهدف من المفوضية.

ويعد عدم التركيز على الانتهاكات والفساد داخل المؤسسات من أهم الانتقادات التي يمكن توجيهها لتجربة غانا خاصة في ظل استمرار مثل تلك الإنتهاكات في عهد الحكومات الديمقراطية. هذا بالإضافة إلى أن التوصيات الصادرة عن هيئة المصالحة الوطنية لم تكن ملزمة للحكومة، ومن ثم فقد تم الأخذ ببعض التوصيات مع تجاهل البعض الآخر.

أما **الأرجنتين** فقد شهدت تجربةً ثريةً من التحول الديمقراطي وتطبيق آليات العدالة الانتقالية، وذلك في أعقاب الانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال خورخي فيديلا على حكومة رئيسة الأرجنتين إيزابيلا بيرون في عام ١٩٧٦ واستمر حتى عام ١٩٨٣، وقد خلفت هذه المرحلة ٣٠ ألف حالة اختفاء لشباب من الأرجنتين لم يعط العسكر لذويهم حتى الحق في دفن جثثهم أو معرفة كيف قتلوا أو متى، وغالبًا ما كان يقوم النظام بقتل المعارضين وإلقاء الجثث في البحر أو حرقها حتي لا يترك وراءه أي دليل، هذا بالإضافة إلى حالات الاعتقال والتعذيب.

ومع بدء عملية التحول الديمقراطي في البلاد عام ١٩٨٣، تم إنشاء لجنة لتقصي الحقيقة باسم اللجنة الوطنية لدراسة مشكلة اختفاء الأشخاص، وقد استطاعت اللجنة أن تضع تقريرًا عن اختفاء ٩٠٠٠ شخص برغم عدم توفر الوثائق الكافية، وذلك بسبب اتباع النظام العسكري سياسة إخفاء الأدلة والوثائق باستمرار،

ولكن على أي حال عندما اكتمل التقرير ونُشر في الجريدة الرسمية على حلقات حدثت صدمة لدى الشارع الأرجنتيني من هول ما جاء به، ومن ثم بدأت المحاكمات ضد رموز ورجال الجيش المتهمين بانتهاكات إنسانية ضد المعارضة الأرجنتينية. وقد اضطر الرئيس «رؤول الفونسين» إلى إصدار قانون إنهاء محاكمة العسكريين، في ١٩٨٦، والذي تم بمقتضاه إجراء العفو العام عن العسكريين المتهمين بارتكاب تلك الجرائم تحت تهديد رجال الجيش بإدخال البلاد في حرب أهلية أو القيام بانقلاب عسكري ضد ألفونسين إذا ما استمرت المحاكمات وتم تنفيذ الأحكام عليهم، إلا إن مجلس القضاء الأعلى في الأرجنتين أصدر قرارًا في ٢٠٠٥ بعدم دستورية العفو العام الذي فرض تحت ضغط العسكريين. وهكذا بدأت الأرجنتين مرحلة جديدة من المحاكمات الجادة والعادلة لهؤلاء العسكريين الذين تمت إدانتهم بالفعل من خلال لجان الحقيقة والمحاكمات التي تمت في الثمانينيات، وأعادت الحكومة فتح التحقيقات في قضايا الجرائم ضد الإنسانية، وتم البتّ في أولى هذه القضايا ضد نائب قائد شرطة بوينس آيرس المحلية، ميجيل إتشكولاتس في سبتمبر عام ٢٠٠٦ بإدانة المتهم بعدد من التهم الموجهة إليه، وهي الخطف والتعذيب والقتل، وأصدرت المحكمة حكمًا بسجنه مدى الحياة[١]. وفي هذا الإطار، يتضح أن تجربة

(١) أمل مختار، «العدالة الانتقالية» كيف نستفيد من تجارب الدول الأخري، **مجلة الديمقراطية**، يوليو ٢٠١١.

الأرجنتين كانت مختلفة عن تجربة جنوب أفريقيا، حيث قامت الأولى على فكرة المحاكمات الجنائية العادلة أمام محاكم الدولة، أما جنوب أفريقيا فقامت تجربتها على فكرة العدالة الانتقالية، التي تقوم على الاعتراف وكشف الحقيقة والتعويض في مقابل العفو، وكانت بعيدة تمامًا عن فكرة المحاكمات القانونية أمام مؤسسة القضاء.

ومن جملة ما سبق يمكن القول: إن تجربة جنوب أفريقيا في العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية من أهم التجارب الدولية في هذا المجال، خاصة أن هذه التجربة قد جاءت في إطار عملية أوسع للتحول الديمقراطي في البلاد، تقوم على التفاوض والتسوية السياسية، وكانت العدالة الانتقالية أحد أهم مكوناتها. وقد قامت هذه التجربة على استبعاد خيار الملاحقة الواسعة لاسيما للفاعلين السياسيين الذين كانوا يتفاوضون حول الوضع الحساس للانتقال الديمقراطي استنادًا إلى سلطة القانون واحترام حقوق الإنسان، وذلك في ظل دعوة نيلسون مانديلا إلى التفكير في المستقبل بدلًا من الاستغراق في الماضي وتأكيده على ضرورة التوصل إلى مصالحة وطنية تشمل كافة أبناء جنوب أفريقيا، حيث لم تقم هذه التجربة على فكرة الانتقام والعقاب مثلما الحال في تجربة الأرجنتين.

وقد كان الإطار السياسي الذي تم فيه إنجاز عملية التحول الديمقراطي وتطبيق آليات العدالة الانتقالية مواتيًا، وذلك في ظل

اتفاق القوى السياسية الرئيسة على ضرورة تجاوز الماضي والمضي قدمًا نحو المستقبل، كما تم العمل على تهيئة الرأي العام وإيجاد الزخم الشعبي اللازم لمساندة عملية المصالحة، وهو ما استلزم وقف خطاب الكراهية المتبادل، مع الاعتراف بحقوق الضحايا ووجوب تعويضهم. وهو ما وفر قوة دفع لإنجاز هذه العملية. هذا بالإضافة إلى توافر الدعم الإقليمي والدولي لعملية التحول الديمقراطي والمصالحة الوطنية في جنوب أفريقيا.

هذا بالإضافة إلى أن عملية التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا كانت نتاج نضال طويل من قبل قوى التحرر الوطني الأفريقي ضد نظام الفصل العنصري، وهو ما تلاقى في نفس الوقت مع إدراك النظام العنصري لعدم قدرته على الاستمرار في ممارسة السياسات القمعية ضد الأغلبية السوداء إلى ما لا نهاية، وهو ما أعطى لهذه التجربة زخمًا كبيرًا خاصة إنها لم تأتِ بمبادرة فوقية من قبل السلطة الحاكمة كما حدث في بعض التجارب الأخرى.

ومن جوانب تميز تجربة جنوب أفريقيا أيضًا أنها لاقت دعما شعبيًا وحكوميًا كبيرًا، برغم وجود بعض قوى المعارضة ضدها، كما أنها اتسمت بدرجة عالية من الشفافية والمشاركة المجتمعية، وقد لعب المجتمع المدني دورًا محوريًا فيها. ومن الدروس التي تكشف عنها تجربة جنوب أفريقيا ضرورة العمل على ضمان مشاركة كافة الأطراف المتصارعة دون إقصاء أو انتقاء لأي طرف، وشفافية المصالحة والحوار، مع الاعتراف الكامل بأي خطأ أو جرم، مع

إمكانية الاستفادة من آلية إقرار الجاني بما ارتكبه من انتهاكات وتجاوزات كشرط للحصول علي العفو، على أن يكون هذا فى إطار علني ودون استثناء، حيث ثبت أن العفو عن الجرائم ذات الطابع السياسي قد يكون حافزًا لوقف العنف، وبداية التصالح، وهو ما يستدعي في جانب منه ضرورة وجود نية صادقة لدى كافة الأطراف لتحقيق تلك المصالحة وطي صفحة الماضي، مع أهمية وضع آلية تكفل تحقيق العدالة الانتقالية على غرار ما حدث من إنشاء «لجنة جنوب أفريقيا للحقيقة والمصالحة» لبحث انتهاكات حقوق الإنسان وتعويض المتضررين وتحقيق المصالحة الوطنية، شريطة أن تتمتع المؤسسات المعنية بتحقيق العدالة الانتقالية بالصدقية والحيادية والاستقلالية، وهذا ما يضفي قدرًا من التميز على هذه التجربة، فبخلاف تجربتي أوغندا وغانا تمتعت لجنة الحقيقة والمصالحة بصلاحيات واسعة وتوافرت لها الإمكانيات البشرية والمالية والتنظيمية اللازمة، كما كان لقرارتها صفة الإلزام، بما جعلها تطبق على الجميع دون استثناء.

خاتمة الدراسة

مما لا شك فيه، أن التعدد بمعنى «التنوع والاختلاف» ظاهرة لا تمثل مشكلة في حد ذاتها، ولكن تظهر المشكلة حينما يؤدي ذلك التنوع والاختلاف إلى آثار سلبية تهدد أمن المجتمع واستقراره. ولا يخفى على أحد أن العديد من مناطق العالم عرفت منذ القدم ظاهرة التنوع والاختلاف في صور متعددة «إثنية، عرقية، دينية، ثقافية، اقتصادية»، إلا أن هذه الظاهرة اتخذت أبعادًا جديدة في ظل التطورات الداخلية والإقليمية والدولية التي طرأت في الآونة الأخيرة، وتحديدًا منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، حيث أصبح حديث الوحدة من خلال التنوع هو الخطاب السياسي السائد بعد أن كان خطاب «الوحدة» من خلال الصهر والاندماج هو السائد في كثير من دول العالم النامي، وبصفة خاصة الدول حديثة العهد بالاستقلال[1].

وقد اكتسبت قضية التعددية الإثنية والعرقية والدينية أهميةً خاصةً على الصعيدين الأكاديمي والعملي؛ نظرًا لكونها سببًا رئيسًا

(١) محمد مهدي عاشور، التعددية الإثنية: إدارة الصراعات وإستراتيجيات التسوية، مرجع سبق ذكره، ص ٩.

للكثير من الصراعات التي تشهدها عدة مجتمعات ودولًا في مختلف أنحاء العالم، وأدت إلى انهيار دول مثل الصومال وليبيريا، أو إلى حروب طويلة وتغيير نظم سياسية وانقسام دول مثل يوغوسلافيا والكونغو والسودان ورواندا وبوروندي والهند واليمن، أو إلى أزمات وتوترات وانقسامات سياسية مثل إندونيسيا وأسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وكندا وبعض دول أمريكا اللاتينية، وتكاد تكون المشكلة الأساسية في العراق وتهدد بتقسيمه.

وتطرح الجماعات الإثنية والعرقية والدينية مطالب خاصة بأبنائها تتعلق بالنظام السياسي الذي تعيش في ظله والمجتمع الذي تنتمي إليه، ومن هذه المطالب تأكيد هويتها واحترامها؛ بتمثيلها في النظام السياسي أو منحها وضعًا خاصًا في البلاد. وكلما تباينت قيم الجماعة الإثنية وهويتها وتمثيلها في المجتمع، كلما ازدادت نزعتها إلى التمرد والانفصال. وعادة ما تكون اللغة والدين والعادات والتقاليد أكثر الموضوعات حضورًا في المطالب الإثنية والعرقية، وقد تمتد إلى النشيد الوطني للدولة وأسماء المدن والرموز المختلفة في الدولة.

وتعتبر مكانة اللغة في النظام السياسي إحدى أدوات الهيمنة والسيادة، والمطالبة بوضع رسمي للغةٍ ما في البلاد، يعني مطالبةً باعتراف رسمي بأن الجماعة المتحدثة بتلك اللغة ذات شرعية أكبر، وقد تكون المطالب بأولوية لغة أو بالتعددية اللغوية إذا كانت

الجماعة الإثنية أقلية. ومن أمثلة المطالب اللغوية مطالب الأمازيغ في الجزائر بتدريس لغتهم في الجامعات واعتبارها لغة رسمية ثانية، ورفض التعريب في جنوب السودان، والاعتراف باللغات الأفريقية في جنوب أفريقيا بعد انتهاء الحقبة العنصرية.

ويستخدم الدين للتعبئة والحشد لصالح أو ضد النظام السياسي، وتنادي الجماعات ذات الأغلبية باعتبار دينها هو الدين الرسمي، وتطالب الإثنية الأقل عادة بالعلمانية وفصل الدين عن الدولة كما حدث في السودان ونيجيريا. وتطالب الجماعات الإثنية باحترام عاداتها والسماح لأبنائها بممارسة هذه العادات، مثل مطالب السيخ البريطانيين والنساء المسلمات البريطانيات الذين يخدمون في الجيش والأمن بارتداء لباسهم حسب التعاليم الدينية أو العادات والتقاليد[1].

وربما تتمثل مطالب الجماعات الإثنية المتعلقة بالنظام السياسي في الانفصال من أجل إقامة كيان سياسي جديد مستقل مثل تيمور الشرقية التي انفصلت عن إندونيسيا، وبعض الأكراد في العراق وتركيا، وجزيرة أنجوان في جزر القمر، وإقليم الباسك في أسبانيا، أو الانفصال للانضمام إلى كيان سياسي آخر مثل إقليم أوغادين الذي يطالب بالانفصال والانضمام إلى الصومال، وكشمير التي تطالب بالانفصال عن الهند والانضمام إلى باكستان (على

(١) المرجع السابق، ص ص ٨٠-٨٨.

اختلاف بين الجماعات الكشميرية). وفي بعض الحالات لا تطالب الإثنيات بالانفصال، ولكن بالاعتراف بخصوصية هذه الجماعة كأن تحصل على استقلال إداري أو حكم ذاتي ضمن فيدرالية أو مخصصات مالية أو الاعتراف بقيمة الجماعة وتميزها في المجتمع[١].

وتتنافس الجماعات الإثنية والعرقية عادة من أجل السيطرة على جهاز الخدمة المدنية والوظائف الرئيسة في الدولة، ومن أمثلة ذلك مطالبة جماعة الكور في موريتانيا والإيبو في نيجيريا واللوزي في زامبيا والهوتو في بوروندي والبربر في المغرب والجزائر، والأورومو والسيدامو والصوماليين في إثيوبيا، والبيض في زيمبابوي الذين نص الدستور على تخصيص ٢٠ بالمائة من مقاعد البرلمان و٢٥ بالمائة من مقاعد مجلس الشيوخ لهم، بالرغم من أن نسبتهم لا تتجاوز ٥ بالمائة من السكان.

ويكشف لنا متابعة تجارب الدول في إدارة التنوع والاختلاف، عن تنوع استراتيجيات إدارة التعددية ومؤسساتها وسياساتها، وهنا يمكن التمييز بين الاستراتيجيات السلمية لإدارة التعددية، والاستراتيجيات القسرية التي تستهدف إزالة التعددية أو إخفائها[٢].

---

(١) إبراهيم غرايبة، «التعددية الإثنية عنوان الصراع».
www.asharqalarabi.org.uk/markaz/t-02052012.doc

(٢) محمد مهدي عاشور، التعددية الإثنية: إدارة الصراعات وإستراتيجيات التسوية، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٨.

وقد طورت العديد من دول العالم مفاهيم مختلفة للتعايش السلمي الخلاق بين سكانها الذين ينتمون لثقافات وأديان وعرقيات متباينة، بعضها واصل العيش في ظل الدولة ذات الكيان الواحد، في حين تبنى بعضها الآخر مفهوم الفيدرالية، لكن دولًا أخرى كان نصيبها التفكك والانفصال[1]، إلا أننا نجد أن كل منها أنتجت دروسًا وعبرًا حول الطبيعة المعقدة للتحول والإصلاح والتي من شأنها أن تعود بالفائدة على متخذي القرار ومواطني الدول العربية، بيد أنه من الواجب علينا ابتداء التعرف على خبرة التعايش في ظل الحضارة الإسلامية. فإذا عرجنا تاريخيًّا في فضاء الحضارة الإسلامية، وكيف تعاملت مع التعدد والتنوع في الدولة الإسلامية، فسنجد أن المسلمين عندما شيدوا هذه الحضارة، عملوا على بناء وحدة قائمة على التنوع والقبول به؛ باعتباره من سنن الفطرة الإنسانية. والدين الإسلامي اعتبر هذا التنوع والتعدد خلقة إلهية و«سنة أزلية أبدية» قد فطر الله عليها جميع المخلوقات، فلم ولن يكون الناس نمطًا واحدًا أو قالبًا فردًا، وإنما كانوا ولا يزالون مختلفين ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ﴾ [هود: ١١٨، ١١٩].

وإذا كانت الإنسانية والبشرية قد بدأت بآدم وحواء -أمة واحدة- في الدين والشريعة، فإن تحول هذه الأمة الواحدة إلى أمم

---

(١) «التعايش في ظل الاختلاف»، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، **أوراق ديمقراطية**، العدد الثاني، يونيو ٢٠٠٥، ص١٢.

قد اقتضى التعددية في شرائع الرسل بتعدد أمم الرسالات، فكانت سنة التعددية منذ فجر تاريخ الإنسان . . ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣].

وهذا الاختلاف والتنوع والتعدد في الفكر والثقافة جاء لحكمة ربانية بالغة الدلالة، لأن هذا التنوع والتعدد في الثقافة والميول والاتجاهات يعد دافعًا للتنافس والتدافع والاستباق؛ انتصارًا من كل فريق لما به يتميزون، وما فيه يختلفون عن الآخرين، ولو لم تكن هذه التعددية وهذا التنوع والاختلاف لما كانت حوافز الاستباق ودواعي التدافع وأسباب التنافس بين الأفراد والأمم والأفكار والفلسفات والحضارات، ولكانت الحياة سكونًا آسنًا، ومواتًا لا حيوية فيها، ولما استطاع الإنسان تحقيق مقاصد الأمانة التي حملها بالاستخلاف لاستعمار الأرض وعمران هذا الوجود؛ فالإيمان بالتنوع والتميز والاختلاف هو الحافز على الإبداع والتدافع في ميادين التقدم والعمران والارتقاء، بينما الاعتقاد بوحدة النموذج الفكري والحضاري هو باب التقليد والتشبه، ومن ثم السكون، وذبول ملكات الإبداع.

وهذه سنة طبيعية في البشر أن يتباين الناس في توجهاتهم الثقافية والفكرية والسلوكية؛ وهذا الاختلاف نتيجة لتعدد المدارك

والعقليات، والبيئة الفكرية والثقافية التي تعيش فيها الأمم والشعوب، وتستقي منها معارفها ومعطياتها وتراكم خبراتها الإنسانية. لذلك لا ضير من هذا التعدد والتنوع الثقافي سواءً ضمن الحضارة الواحدة أو الحضارات المتعددة، وهذا كما أشرنا عامل من عوامل الإثراء والإبداع والتقدم[1].

ولذلك فإن الحضارة الإسلامية اعترفت بهذا التنوع وأعطته المساحة الواسعة من التحرك والانطلاقة إلى آفاق رحبة ومتقدمة للتبادل مع الثقافات والحضارات الأخرى، ولذلك فإن الحضارة الإسلامية شجعت على التفاعل مع الثقافات والحضارات جميعًا. وإذا نظرنا إلى الإسلام من حيث مبادئه وتعاليمه الأصلية، نجد أنه هو أرقى الأديان في تحقيق مبدأ التسامح الذي هو القاعدة الأولى للتفاعل الحضاري[2].

وفي الوقت الراهن، يعيش في الرقعة الجغرافية المعروفة بالعالم العربي والممتدة من البحرين شرقًا وحتى المغرب غربًا ومن السودان في الجنوب إلى سوريا في الشمال مجموعات كبيرة ومتنوعة من القوميات والطوائف والأديان منذ فجر التاريخ؛ فدينيًا ينقسم سكان العالم العربي إلى مسلمين (غالبيتهم من السنة

(١) عبدالله بن علي العليان، «في مسألة القبول بالتنوع والتعدد في عالمنا العربي»، مجلة الكويت.

http://www.kuwaitmag.com/index.jsp?inc=ç id10834 pid=1064

(٢) المرجع السابق.

بالإضافة إلى طوائف الشيعة والدروز والزيدية والأباضية والإسماعيلية والعلويين والبهائيين)، وأتباع الديانات الأخرى (وينقسم هؤلاء بدورهم إلى مسيحيين بمختلف طوائفهم ويهود وأزيدية وزرادشية وغير ذلك)، كما ينقسم السكان قوميًا إلى عرب وإيرانيين وأمازيغ وأكراد وأرمن وسريان وتركمان وشركس وأتراك ونوبيين وغيرهم. وعلى الرغم من أن غالبية السكان في هذه المنطقة (حوالي ٨٠ بالمائة) هم من الناطقين باللغة العربية ويدينون بالإسلام دينًا ويتخذون من السنة مذهبًا إلا أن النسبة المتبقية وهي ٢٠ بالمائة تضم في ثناياها قوميات وديانات وطوائف مهمة تشكل بعضها غالبية على مستوى البلد الموجود فيه (الشيعة في العراق والبحرين)، وبعضها تمثل أقليات مهمة ومؤثرة (الأمازيغ في المغرب العربي والأكراد في العراق والشيعة في لبنان)[١].

وقد نجحت الدول العربية وشعوبها في التعامل مع الغازي المحتل بكافة أنواعه واختلاف منابعه، سواء جاء من الشرق أو وثب على المنطقة من جهه الغرب، ولكن في المقابل لم تحقق الدول العربية نجاحات كبيرة في إدارة ملف التنوع والاختلاف الإثنى والعرقي والديني، ولم تنضج بعد رؤيتها الفلسفية والإجرائية تجاه قضايا (إدارة التنوع الإثني، توزيع الثروة، تقاسم السلطة، الحفاظ على وحدة الجماعة الوطنية)، وذلك على الرغم من أن

(١) «التعايش في ظل الاختلاف»، مرجع سبق ذكره، ص١٠.

الفشل في التعاطي مع التحدي الداخلي له نتائج كارثية؛ لأنه يدفع مباشرة في إتجاه تهديد السلم الأهلى، وقد ينتهى بالحروب الأهلية والطائفية التي ينتج عنها جروح دامية في جسد الوطن، من الصعب أن تندمل بسهولة[1].

وترى كثير من الحكومات العربية أن الاعتراف السياسي بالأقليات وما يترتب عليه من حقوق وواجبات، يستهدف تقسيم الدولة والمجتمع، كما يعرضها إلى مطالبات قد تمس سيادتها، مثل الحكم الذاتي وتقرير المصير وما شابه، ولهذا وضعت هذه الحكومات مشكلة الأقليات ضمن القضايا المهددة للأمن القومي، واعتبرتها، في كثير من الأحيان، محاولة من جانب القوى الخارجية للنيل من سيادة هذه الدولة أو تلك.

لذا فقد واجهت الدولة العربية أي نقاش يتصل بهذه المشكلة بقمع لا هوادة فيه، كما وصمت الأدبيات أو الأشخاص الذين تجرأوا بالحديث أو إثارة هذه المشكلة بأنهم خونة يسعون للنيل من أمن وسلامة المجتمع. بيد أن الملاحظ مع ذلك هو أن جميع هذه المحاولات لم تحل دون تفجر قضايا الأقليات بين حين وآخر، كما أن النقاش حولها وإن لم يظهر على السطح فإنه لم يتلاش.

وعلى الرغم من أن بعض الدول العربية قد شهدت تغيرات في

(١) ياسر الغرباوي، «ثورات الربيع العربى وإستراتيجية إدارة التنوع والإختلاف»، مرجع سبق ذكره.

نظمها الحاكمة في إطار ما يعرف بثورات الربيع العربي، فإنها لم تشهد تجارب مكتملة لتطبيق آليات العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، بل شهدت تطبيق العدالة الجنائية أو العقابية وليست التصالحية، وذلك على الرغم من إنشاء بعض الهيئات التي يمكن أن تقوم بهذه المهمة، فضلًا عن صدور القوانين والتشريعات المنظمة لعملية تطبيق العدالة الانتقالية، هذا بالإضافة إلى أن ثورات الربيع العربي كانت هي نفسها سببًا في إثارة الكثير من الخلافات والإنقسامات في الدول التي حدثت فيها. ومثل هذه الأمور تؤكد بكل جلاء على إنه إذا كانت مفاهيم العدالة الانتقالية تعتبر ضرورة ملحة للبلدان والشعوب التي شهدت تغييرًا وتحولًا جذريًا لأنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإن الأمر بالنسبة لمصر والدول العربية يعتبر أكثر إلحاحًا.

إن دراسة النماذج المختلفة من تجارب العالم المعاصر، تقدم لنا ما يعزّز الأمل بإمكان بناء مجتمع عربي أفضل، شريطة الاستفادة من حصيلة دروس هذه النماذج، بما يتلائم مع خصوصية التجارب العربية. إذ لا يمكن لأمّةٍ منقسمةٍ على نفسها، ولا تملك مشروعًا واحدًا لنهضتها، أن تربح معارك قضاياها أو تحمل لشعوبها آمالًا بمستقبلٍ أفضل.

وبصفةٍ عامةٍ تكشف التجارب الدولية في التعايش السلمي والمصالحة الوطنية عن أن هذه العملية تتصف بأنها عملية طويلة الأمد، كما تكشف عن صعوبة تغيير الأنماط الاقتصادية

والاجتماعية المترسخة، حيث يتطلب المضي على درب التغيير نضالًا طويلًا ومستمرًا.

وتتسم عملية المصالحة الوطنية بصفة عامة بأنها بطبيعتها تكتسي بطابع انعدام اليقين من جهة وعدم الثقة من جهة أخرى؛ لأنها عملية غير معروفة أو مضمونة النتائج، فقد يكون مصيرها النجاح وتسفر عن مصالحة وطنية بين كافة فئات المجتمع، وربما تنتهي بالفشل البين ويزداد الانقسام المجتمعي، وفي كثير من الأحيان تشوب العلاقة بين المشاركين في عملية المصالحة قدر كبير من الشك وانعدام الثقة، وفي أحيان أخرى، يقدم أطراف الحوار الوطني بعض التنازلات من أجل إتمام عملية المصالحة الوطنية.

وتخبرنا تجارب المصالحة الوطنية والتعايش السلمي أنها نتاج فعل النخبة والجماهير، فعلى الرغم من الإقرار بالدور الذي قامت به بعض النخب السياسية في إكمال عملية المصالحة الوطنية في بعض التجارب الدولية، فإنه لا يمكن في الوقت نفسه تجاهل الضغوط التي قامت بها بعض القوى المجتمعية للدفع من أجل إحداث هذه المصالحة وفرض الضغوط على أطراف الحوار من أجل تقديم التنازلات المطلوبة لتحقيق التعايش السلمي.

ولا شك أن هناك دائمًا في كل مجتمع صراع مصالح بين الجماعات المختلفة؛ فهي تميل إلى العمل معًا أحيانًا وإلى الصراع مع بعضها البعض في أحيان أخرى، وهنا يتعين التوصل إلى آليات لحل هذه الصراعات؛ فالصراعات هي جوهر التاريخ البشري.

وتكمن أهمية التعايش في أن ترسيخه يسهم دومًا في حل هذه الصراعات حتى بعد تفجرها الدموي والعنيف. ومن هنا لابد من التأكيد على أن نشر الوعي بضرورة التعايش وتفعيل آليات تحقيقه على المستوى الاجتماعي أمران أساسيان لبناء مجتمع ديمقراطي وعادل، وكفيلان كذلك ببث روح التسامح وقبول الآخر المختلف[1].

وبناء على ما سبق، هل يمكن أن تستفيد مصر والدول العربية من الدرس الجنوب أفريقي في التعايش السلمي وتقبل الآخر من أجل مصلحة الوطن، خاصة أن هذه التجربة قد قدمت لنا من الدروس الكثير مما يمكن الاستفادة منه في تحقيق التماسك المجتمعي والاستقرار السياسي في عالمنا العربي؟

ربما لا تصلح تجربة جنوب أفريقيا للتطبيق «حرفيًا» في كل مكان؛ فالتجارب متعددة، والسياقات والثقافات حاكمةً. ولكن الثابت أنه لا يمكن لدولة أن تنجح في الانتقال «السلمي والآمن» إلى واقع جديد إلا باستيفاء متطلبات العدالة الانتقالية. وقد أدرك مانديلا، وهو في أوج قوته عقم «المعارك الصفرية»، وعبقرية «الحلول الوسط» التي وإن كانت لا تنتقم، إلا أنها لا تهدر حقًا، ولا تظلم أحدًا. وذلك في محاولة لإعادة بناء وطن للمستقبل «يتسع للجميع»، قوامه احترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة

(١) «التعايش في ظل الاختلاف»، مرجع سبق ذكره.

القانون، وطن تتوافر له ضمانات حقيقية لعدم تكرار ما جرى من انتهاكات في المستقبل[1].

إن الأساس الأول لأي مشروع للنهضة هو بناء التوافق الوطني، ولعل تجربة الزعيم الأفريقى الراحل «نيلسون مانديلا» في التعامل مع عوامل الانقسام التى كانت تضرب جنوب أفريقيا، لهي مثال يحتذى به في هذا الإطار؛ حيث تعامل الرجل مع مخاوف الأقلية البيضاء عبر كتابة دستور توافقى للبلاد، قام على أساس المواطنة وحماية حقوق المواطن الجنوب أفريقى، وعندما أعرب البيض عن خشيتهم من قيام الأغلبية الأفريقية بتعديل مواد الدستور التي تنص على حماية حرياتهم وحقوقهم، بادر «مانديلا» بتحصين هذه المواد ضد التعديل، مستحدثًا نصًا لا يجيز إعادة النظر فى هذه المواد قبل مرور عقدين من الزمن. لقد راهن «مانديلا» على حدوث تغيرات واقعية فى البلاد تتجاوز عبرها الأقلية البيضاء ما لديها من مخاوف، بحيث تترسخ تجربة العيش المشترك ويتم تجاوز محن ومآسى الماضي العنصري البغيض.

وواجه «مانديلا» بعد ذلك مشكلة التعامل مع العقلية القبلية التى تريد المشاركة في الحكم، فقد سعت قبائل صغيرة إلى تولى مواقع في السلطة التنفيذية، لذا فقد ابتدع «مانديلا» نموذجًا خاصًا لبلده من أرضية اقتسام السلطة، قوامها إن كل من يحصل على ٥ بالمائة

(١) أيمن الصياد، «لا انتقامية ولا انتقائية»، مرجع سبق ذكره.

فأكثر من الأصوات في الانتخابات العامة سوف يشارك في الحكومة، حصلت بعض القبائل على هذه النسبة ومن بينها قبيلة الزولو، وشارك قادة القبائل في الحكومة، وبذلك نجح «مانديلا» فى تجنب صراع قبلي دموي[١].

وتكشف تجربة جنوب أفريقيا في المصالحة الوطنية والعدالة الإنتقالية عن أن عملية المصالحة لم تنطلق من موقع ضعف أو يأس؛ حيث كانت فلسفة مانديلا والتي مهدت الطريق من أجل تمرير «قانون المصالحة» في عام ١٩٩٥ هي «المصالحة وإعادة البناء». ولا يعني هذا أنها حازت على رضاء شعبي واسع؛ فمبجرد تمرير قانون المصالحة إنهالت الدعاوى التي حاولت الدفع بعدم دستوريته كونه يُحجِّم إمكانيات المساءلة الجنائية، وهو مازال محل جدل حتى يومنا هذا[٢].

وتكشف تجربة جنوب أفريقيا بوضوح الدور المحوري الذي لعبته قيادتين رئيستين (مانديلا ودي كليرك)، كان لهما القدرة على إتخاذ قرارات صعبة وصادمة في الأحيان لمؤيديهما، وحشد التأييد لها، مع إمكانية تقديم التنازلات السياسية على المدى القصير لتحقيق استقرار الوطن على المدى البعيد. وعلى الرغم من

---

(١) عماد جاد، «أساس النهضة بناء التوافق الوطني»، المصري اليوم، ١٦ يونيو ٢٠١٣.
http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=385189

(٢) كريم مدحت عنارة، «رسالة للمولعين بتجربة المصالحة في جنوب إفريقيا»، مرجع سبق ذكره.

الانتقادات التي تعرض لها نيلسون مانديلا من قبل الناشطين السود والبيض على حد سواء؛ فبالنسبة للسود، فقد رأى البعض أن أداء مانديلا على المستوى السياسي كان ضعيفًا، وأنه أعطى الأهمية القصوى لاعتبارات المصالحة على اعتبارات العدالة؛ حيث أنه ترك بعد رحيله تركة الفقر وعدم المساواة التي ورثها عن النظام العنصري كما هي دون تغيير، أما بالنسبة للبيض فقد كان مانديلا هو العدو في نظر بعضهم الذي جردهم من الامتيازات التاريخية التي حصلوا عليها، وعلى الرغم من ذلك كله فيبدو أن مانديلا كان هو القائد المناسب للمرحلة الانتقالية الحساسة التي شهدتها جنوب أفريقيا، والتي كانت تحتاج إلى قائد يلم شمل أعداء الماضي، ويجمع كافة الأعراق تحت مظلة الوحدة في إطار التنوع، ويعطي الأولوية لمصالح الوطن على حساب المصالح السياسية الضيقة لحزبه، فقدم مانديلا المبادرة تلو الأخرى وقبل ببعض الحلول الوسط، إيمانًا بصعوبة إجراء تغييرات هيكلية في بنية النظامين الاقتصادي والسياسي الذي يمتد لعقود طويلة، ومراعاة لتوازنات القوى السياسية بين الأطراف المختلفة[1].

وتوضح هذه التجربة ضرورة وضوح الهدف المركزي والإخلاص له، والإصرار على تحقيقه، عبر الأسلوب السليم من أجل الوصول إليه. وتعطي تجربة جنوب أفريقيا بريق أمل للشعوب

(١) راوية توفيق، «مانديلا وإرساء أسس المصالحة الوطنية»، مرجع سبق ذكره، ص ص٣١-٣٢.

العربية المتطلعة للوحدة؛ فمن يرى في الأمة العربية الآن أمة متخلّفة، فليقارن مع دولة جنوب أفريقيا التي أعلن قائد تحرّرها من النظام العنصري، نيلسون مانديلا، أنّ نسبة الأمّية في بلده كانت عند إسقاط النظام العنصري، تفوق الـ ٧٠ بالمائة من السكان. ومن يرى في اختلاف العرب وصراعاتهم الداخلية مانعًا لوحدتهم المستقبلية أو لبناء مستقبل عربي أفضل، فليقارن أيضًا مع حال جنوب أفريقيا التي لم تكن مجتمعًا منقسمًا بين سودٍ وبيض فحسب، بل أيضًا بين قبائل سوداء متناحرة عاشت لعشرات السنين مع بعضها البعض.

ورغم كل عناصر الفرقة والتخلّف والأمية في جنوب أفريقيا، فإن التمسك بالهدف والإصرار على تحقيقه من خلال سبل سليمة وتحت قيادة مخلصة، حرر هذا البلد الأفريقي من نظام عنصري بغيض، وحافظ على وحدة المجتمع، وأوقف الحروب الأهلية القبلية، وبدأ في بناء نظام اجتماعي ديمقراطي، فيه حصّة لكل أبناء المجتمع رغم تباين اللون والعرق والمصالح[١].

ومن أبرز الدروس المستفادة من تجربة جنوب أفريقيا في إدارة التنوع والاختلاف والمصالحة الوطنية أنه عندما تطول فترة الصراع يصبح من مصلحة الجميع حل الصراعات عبر التفاوض

(١) رشيد غويلب، «في قراءة لتجربة البلاد بعد نهاية الحكم العنصري/ جنوب افريقيا معارك اليسار وإمكانيات التنمية البديلة».

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=391462

والحوار، وأن يجلس الجميع إلى مائدة المفاوضات، وأن يجدوا في النهاية سبلًا لحل التناقضات والصراعات بينهم، وهذا شرط مسبق لتحقيق التقدم[1]. كما تشير هذه التجربة إلى ضرورة التيقظ للمصلحة العامة بالارتفاع عن الأحقاد والمصالح الضيقة تطلعًا إلى أوضاع تحقق مصالح الجميع، مع الإيمان بإنه بدون ذلك سيكون البديل هو حربًا أهلية وخرابًا اقتصاديًا لن يكون من السهل التخلص منه.

وتؤكد تجربة جنوب أفريقيا، على عبقرية التفاوض الصبور للوصول إلى حل وسط يرضي الجميع من ناحية، ولكنه من ناحية أخرى لا يعني إطلاقًا التنازل عن الهدف الأساسي وهو تحرير الوطن من نظام الفصل العنصري الذي صبغ نفوس جميع أبناء الشعب، بالاستعلاء والتكبر من ناحية البيض، وبالمذلة والهوان من جانب السود والملونين. هذا بالإضافة إلى ضرورة الإصرار على الوفاق الوطني حتى عندما تتيح الظروف فرصة للثأر ممن ارتكبوا في حق أغلبية المواطنين جرائم لا تغتفر لعقود طويلة من الزمن وفرضوا عليهم الفاقة والذل. وكانت لجان المصالحة هي الطريق للتطهير من جرائم الماضي، وكان دستور جنوب أفريقيا ضمانة لجميع المواطنين لتحقيق المساواة الكاملة في الحقوق.

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «مسارات التحول الديمقراطي. تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدمًا»، يونيو ٢٠١١، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢١.

ويتضح من تجربة جنوب أفريقيا أهمية التكيف مع الأوضاع الجديدة في العالم؛ فنيلسون مانديلا الذي آمن وشجع على حرب العصابات طريقًا لتحرير وطنه هو نفسه الذي قبل بالطريق السلمي من خلال التفاوض سبيلًا لإنهاء صراع دام كلف وطنه الكثير. ولم يكن التراجع عن المقاومة وليد ضعف، ولكنه كان القراءة الصحيحة لمعطيات الأوضاع الدولية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة. وكانت تجربة جنوب أفريقيا تأكيدًا على قوة الارتباط بين الأوضاع الداخلية والخارجية إقليمية كانت أو دولية، ومحاولة جذب الأطراف الخارجية للضغط على الخصم وحشد التأييد، وفي نفس الوقت التأكيد على رفض محاولات بعض القوى الخارجية للتدخل وفرض حلًا من جانبها على جنوب أفريقيا.

تبين تجربة جنوب أفريقيا في وضع آليات العدالة الانتقالية، ضرورة الاطلاع على تجارب الدول الأخرى في العدالة الانتقالية كما فعلت عندما قامت بتنظيم مؤتمرين دوليين للتعرف على تجارب الدول الأخرى للاستفادة منها، وفي الوقت نفسه ضرورة مراعاة خصوصية تجربة كل دولة، وعدم إمكانية تطبيق أي تجربة بحاذفيرها، وأن الواقع بما يحمله من تفاصيل عديدة هو الذي يحدد أي الطرق نسلك، وكيف نسلكها[1].

ومن دروس تجربة المصالحة الانتقالية في جنوب أفريقيا

(١) عبد العزيز النويضي، مرجع سبق ذكره.

التأكيد على ضرورة تفعيل دور منظمات المجتمع المدنى في جميع مراحل المصالحة، عن طريق إدراج جميع مقترحاتهم وعرضها على صانعى القرار، مع الضغط على كافة الأطراف المعنية لتنفيذ ما يتم التوصل إليه في مفاوضات التصالح الوطني[١].

وتؤكد تجربة جنوب أفريقيا، أن تحقيق المصالحة الوطنية يتطلب السعي للتوافق وأخذ مخاوف الأقلية في الاعتبار، وهو ما يتطلب وجود إرادة لدى كافة الأطراف السياسية للتوافق والمصالحة، كما يترتب على ذلك تقديم أطراف الصراع لبعض التنازلات، ومن ذلك تقديم السود لبعض التنازلات مراعاة لمصالح البيض من أجل ضمان التحول الديمقراطي، سواء من خلال العفو أو من خلال إقامة نظام فيدرالي، يضمن للأقلية البيضاء القدرة على حكم أحد الأقاليم الفيدرالية، كما سعى دستور جنوب أفريقيا إلى إيجاد توازن دقيق بين التصدي لمخاوف الأقليات وطموحات الأغلبية، وإن كان النضال الأفريقي قام على المطالبة بالمساواة منذ البداية وليس الانفصال، وذلك في مقابل بعض الأصوات المنادية بالانفصال على أساس جغرافي ديموغرافي[٢].

---

(١) غادة غالب، «تجارب المصالحة حول العالم: دروس للحالة المصرية»، أغسطس ٢٠١٣، مركز المصري للدراسات.

http://www.almasryalyoum.com/news/details/319566?isdesktop=1#

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «مسارات التحول الديمقراطي. تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدمًا»، يونيو ٢٠١١، **مرجع سبق ذكره.**

وعلى الرغم من أن مسيرة جنوب أفريقيا نحو إنهاء نظام الفصل العنصري وتحقيق المصالحة الوطنية قد استغرقت عقودًا طويلةً، فإن هذه المسيرة لم تكن بالسهولة واليسر الذي يتوقعه البعض، بل شابها الكثير من العثرات والإخفاقات، وتوقفت لفترات وتم استئنافها خلال فترات أخرى. وارتكرت عملية التفاوض حول انطلاق المصالحة الوطنية وبدء عملية التحول الديمقراطي، على عدة أسس من الضروري التعرف عليها والاستفادة منها في واقع العربي الراهن، ومنها: ضرورة اتفاق القوى السياسية ابتداء على المبادئ العامة التي تحكم النظام قبل الانخراط في البحث والخلاف حول تفاصيل النظام الجديد، حيث اتفقت الأطراف المتفاوضة على مجموعة من المبادئ العامة التي لابد من تضمينها في الدستور الدائم، والتي من بينها: التعددية الحزبية، الفصل بين السلطات مع اسقلالية السلطة القضائية، وإنشاء نظام شبه فيدرالي يحل محل النظام المركزي، وإنشاء مستويات للإدارة المحلية تقوم على التمثيل الديمقراطي، وضمان حماية كافة الحقوق والحريات العامة وكذلك حماية التنوع اللغوي والثقافي، هذا بالإضافة إلى إقامة نظام سياسي غير عنصري وغير منحاز نوعيًا[1].

وختامًا، فإن نجاح تجربة جنوب أفريقيا في المصالحة الوطنية

(١) راوية توفيق، «هل الدولة والمجتمع في مصر مستعدان للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية: دروس من جنوب أفريقيا»، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٩٤-٩٥.

والتعايش السلمي تتطلب بدرجة كبيرة استمرار الجهود المبذولة من أجل إزالة بقايا نظام الفصل العنصري؛ وإنه بدون متابعة واستمرارية هذه الجهود سوف يكون الفشل هو المصير الحتمي لهذه التجربة.

وبالنسبة لتجربة المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية في مصر، فثمة اختلافات كثيرة مع تجربة جنوب أفريقيا؛ حيث شهدت الأخيرة صراع امتد لعقود طويلة بين أقلية حاكمة سيطرت على الحكم وحركة تحرر وطني تمثل الأغلبية، بينما تشهد مصر صراع بين عدة قوى سياسية متنافسة تحمل تصورات مختلفة للدولة وأيديولوجيتها وعلاقتها بالمجتمع، لذا فإن الخريطة السياسية في مصر تبدو أكثر تعقيدًا؛ فعلى الرغم من تعدد الفاعلين الممثلين للأقلية البيضاء والأغلبية السوداء في حالة جنوب أفريقيا، فإن وجود قوتين معتدلتين تمثلان الأغلبية في كل جانب (الحزب الوطني والمؤتمر الوطني الأفريقي) قد سهل من إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية بين الطرفين، وكانت وحدة الحركة الوطنية الديمقراطية في جنوب أفريقيا مسألة أساسية وحاسمة من أجل تحقيق الانتصار في النهاية.

أما في الحالة المصرية، فإن تعدد الفاعلين من ممثلين لنظام قديم سيطر على الحكم لمدة ثلاثة عقود، وأعضاء جماعة سياسية ذات مرجعية إسلامية صعدت إلى الحكم لمدة عام، ومعارضة سياسية مختلفة التوجهات ناهضت النظامين، ومؤسسة عسكرية حسمت مصير النظامين في ٢٥ يناير و٣ يوليو، تجعل التفاعلات

السياسية على الساحة المصرية أكثر تعقيدًا.

وعلاوة على ذلك فإن هناك اختلافًا في الإطار الاجتماعي والاقتصادي الذي تجري فيه التفاعلات السياسية في الحالتين؛ فالعامل الاجتماعي الأكثر بروزًا في حالة جنوب أفريقيا هو العرق أو اللون والذي على أساسه تمت التفرقة بين أقلية بيضاء وأغلبية سوداء، أما في الحالة المصرية فإن عامل الدين وعلاقته بالدولة هو عامل أساسي. وتتفق الحالتان في وجود صراع من أجل ضمانات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفئات التي همشت لعقود طويلة[1].

وفي المشهد المصري تتعدد المراحل الانتقالية وأطراف المصالحة الوطنية. ومن ثم تتعدد صور المصالحة المطلوبة، فهناك مصالحة يجب أن تجري بين رموز النظام الأسبق وبين فئات عديدة من المجتمع المصري ممن ذاقوا الظلم أو التعذيب أو الاعتقال قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير، ويتفرع عنها مصالحة بين ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي وقعت في ظل هذا النظام وبين رموز القوى الأمنية التي ارتكبت تلك الانتهاكات. وتأتي بعد ذلك المصالحة الكبرى التي تهدف إلى إزالة حالة الاحتقان الطائفي والانقسام المجتمعي الحاد بين جماعة الإخوان المسلمين وبقية الشعب المصري[2].

---

(١) **المرجع السابق**، ص ص ٩١-٩٢.

(٢) عادل ماجد، «أصول المصالحة الوطنية»، الأهرام، ٣١ يوليو ٢٠١٣.
http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/224031.aspx

وقد كشفت تجربة جنوب أفريقيا بكل وضوح أن عملية المصالحة الوطنية تعني ابتداء اعتراف أطراف اللعبة السياسية بأخطائها السياسية؛ حيث أن قبول حزب المؤتمر الوطني الأفريقي بعملية المصالحة كان يعني اعترافه الضمني بخطأ استخدامه للعنف في صراعه السياسي للحصول على حقوق الأغلبية، وذلك على الرغم من أن هذه الأغلبية قد وقع عليها الظلم التاريخي الأكبر. وبالنسبة للحالة المصرية فلا يبدو أن جماعة الإخوان المسلمين لديها الاستعداد للاعتراف بأخطائها السياسية، في ظل تبنيها لخطاب المظلومية التاريخية، كما أن القوى السياسية الليبرالية واليسارية ليس لديها النية في الاعتراف بخطأ تشرذمها بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير وانصرافها عن أهداف الثورة وعن التواصل مع المواطنين.

ويكشف هذا الوضع عن أنه ليس من المحتمل أن تنتقل مصر من مرحلة الانتقام من خصوم الماضي إلى محاسبتهم، ومن الشعور بالمظلومية الذي يعزز الانقسام المجتمعي إلى تهيئة الشعب للتضامن مع كل من تعرض لانتهاكات بغض النظر عن إنتمائه، وهو الأمر اللازم من أجل تحقيق التوازن بين اعتبارات المصالحة الوطنية ودفع عملية التحول الديمقراطي وتحقيق الاستقرار السياسي، وبين اعتبارات العدالة ومحاسبة المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. وإذا كانت العدالة الانتقالية قد تأتي على حساب تحقيق العدالة الجنائية العقابية، فإنها يمكن أن

تسهم في تحقيق العدالة السياسية التي تقوم على تحقيق التعايش بين قوى المجتمع[١].

والمصالحة الوطنية كما تكشف عنها تجربة جنوب أفريقيا: تعني تضمين ومشاركة كافة أطراف الصراع السياسي في الحوار حول مستقبل الدولة، وهو الأمر الذي لا يمكن تحقيقه في ظل إقصاء جماعة بأكملها نتيجة قيام بعض مؤيديها باستخدام العنف، لأن ذلك يدفع هذه الجماعة إلى المزيد من العنف، ولكن في الوقت نفسه من الضروري قيام كافة أطراف الصراع السياسي بنبذ العنف وقبول فكرة العفو المشروط عن انتهاكات وجرائم معينة في مقابل الكشف عن الحقيقة والتعويض.

والمصالحة الواجبة، تستلزم بداية الكشف عن حقيقة الوقائع والأحداث الدموية التي راح ضحيتها الآلاف من أبناء الشعب المصري بين قتيل وجريح في أرجاء الوطن، وتقصي جذور العنف وأسباب الفرقة والانقسام بمختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما يسمح بمعالجتها وإتخاذ التدابير اللازمة للتغلب عليها واستئصال جذورها بصورة تسهم في الانتقال المتدرج بالمجتمع إلى الاستقرار والسلم الاجتماعي[٢].

وللمصالحة مقدمات أساسية تتمثل أساسًا في: تحديد أطراف

---

(١) راوية توفيق، «هل الدولة والمجتمع في مصر مستعدان للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية: دروس من جنوب أفريقيا»، **مرجع سبق ذكره**، ص ٩٦-٩٧.

(٢) عادل ماجد، «أصول المصالحة الوطنية»، **مرجع سبق ذكره**.

المصالحة، واستشراف مدى استعداد جميع الأطراف للوقف الفوري لأعمال العنف والانخراط في عملية المصالحة، واختيار الوقت المناسب للمصالحة، مع تهيئة الرأي العام وإيجاد الزخم الشعبي اللازم لمساندة عملية المصالحة، وإجراء تقييم شامل لأسباب الصراع ووضع تصور واضح للقضايا محل الخلاف، ووضع استراتيجية وطنية محددة وشاملة لمعالجة تلك القضايا مع تحديد الأهداف الاستراتيجية اللازم تحقيقها لبلوغ المصالحة والمبادرات والبرامج اللازمة لتكريس ثقافة الحوار وتحقيق الوئام والوفاق بين أطياف الشعب المختلفة، ووضع خطة زمنية لمراحل وإجراءات المصالحة.

ويجب أن تتم جهود المصالحة وفقًا لمنهج علمي وطريقة مدروسة تتولاها مفوضية عليا للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية يتمتع أعضاؤها بالحيادية والاستقلالية، تعمل من خلال أطر قانونية واضحة على نحو يؤدي إلى وقف الصراعات، وتحقيق العدل وصولًا إلى مصالحة وطنية حقيقية وشاملة[1].

وعلى الرغم من الاختلافات الكثيرة بين تجربة جنوب أفريقيا والحالة المصرية، فإن هذه الاختلافات لا تمنع من محاولة الاستفادة من دروس هذه التجربة في الواقع المصري، فربما يكون المخرج في مصر هو الاسترشاد بالمثل الرائع الذي ضربته جنوب

(١) المرجع السابق.

أفريقيا إبان تخلصها من نظام الحكم العنصرى، وهو بكل تأكيد أبشع كثيرًا من أى نظام تولى حكم مصر لأنه كان لا يعترف بآدمية أغلبية مواطنى البلد الأصليين. وما فعله قادة جنوب أفريقيا من حزب المؤتمر الأفريقى بزعامة نيلسون مانديلا هو تشكيل لجنة للحقيقة والمصالحة، يذهب إليها هؤلاء المسؤولون السابقون بحكم قانون جديد يجعل الذهاب لها ملزمًا إن شاؤوا التمتع بكامل حقوقهم السياسية والاقتصادية، يعترفون إن شاءوا بأخطائهم فى حق الشعب، ولهذه اللجان أن تقرر إذا كان اعترافهم أمينًا وصادقًا أن تسمح لهم بممارسة جميع حقوقهم السياسية، ولكنها تدعو الشعب إلى مقاطعة من لا يمثل أمام هذه اللجان، وألا يؤيد من تقضى بأن اعترافه لم يكن خالصًا ولا كاملًا. ومن المقترح أن تتخذ جماعات حقوق الإنسان في مصر المبادرة بالدعوة إلى تشكيل هذه اللجان، على أن يتضمن تشكيلها الثقات من رجال القانون من القضاة السابقين ومن أساتذة القانون المشهود لهم بالنزاهة والمعرفة الواسعة، فضلًا عن شخصيات عامة تحظى بالاحترام وكذلك من رجال الدين المسلمين والمسيحيين[1].

ومن ناحية أخرى، تكشف تجربة جنوب أفريقيا عن أن تحقيق

---

(١) مصطفى كامل السيد، «هل من سبيل آخر لتحقيق العدالة؟»، جريدة الشروق، ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢،

http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=22102012id=83926235-Ùae19-4586-847f-f39ce1aca698.

العدالة وتجاوز الاستقطاب لا يكون بمجرد إنشاء هيئة أو استحداث وزارة يُعهد إليها بتحقيق هذه الأهداف، بل أن تحقيق المصالحة الوطنية وتطبيق آليات العدالة الانتقالية ما هو إلا جزء من عملية أوسع تُعنى بتأسيس قواعد للتحول الديمقراطي، بما فيها كتابة دستور جديد، وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة[1].

والمصالحة الوطنية في مصر تتطلب أن يتعهد أنصار تيار الإسلام السياسى بالتوقف عن أعمال الإرهاب والعنف، وعن حشد المظاهرات وتهديد الأمن، وفي المقابل تمتنع السلطة القائمة عن تعقبهم والتنكيل بهم. وعلى الرغم من أن معطيات الوضع المصري أفضل كثيرًا من مثيلتها في جنوب أفريقيا؛ فالمصريون شعب واحد يتحدثون لغة واحدة ويعتنق غالبية المواطنين العظمى دينين رئيسيين فقط، وليس في مصر تاريخ دموي بين مواطنيها، وبرغم تعدد مبادرات المصالحة الوطنية، فإن مصيرها جميعًا كان الفشل؛ فالسلطة الحاكمة لديها قناعة بأنها قادرة على أن تلحق الهزيمة بجماعة الإخوان وبتيار الإسلام السياسي، وجماعة الإخوان المسلمين وأنصارها لديهم نفس القناعة، ويؤمنون بقدرتهم على استنزاف النظام، والحيلولة دون نجاحه، مستفيدين في ذلك من الدعم الخارجي القوي الذي يتلقونه من بعض القوى الإقليمية والدولية التي لا تريد إتمام عملية المصالحة الوطنية في مصر.

---

(١) راوية توفيق، «هل الدولة والمجتمع في مصر مستعدان للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية: دروس من جنوب أفريقيا»، **مرجع سبق ذكره، ص ٩٢.**

ويرجع السبب أيضًا في فشل مبادرات المصالحة إلى مطالب كلا الطرفين؛ فكثير من أنصار تيار الإسلام السياسى إن لم يكن جميعهم يصرون على عودة الرئيس المعزول محمد مرسى، ومن ناحية أخرى، يرفض النظام الحالي والقطاعات العريضة من الشعب المصري، ليس فقط عودة الرئيس المعزول، بل كذلك أي سوء استخدام للدين في الحياة السياسية، خاصة أن البعد السياسي الديني للنزاع في مصر يشكّل حالة خاصة.

كما أن الحديث عن المصالحة يقتضي توفّر زعيم سياسي قوي -في وزن نيلسون مانديلا ودي كليرك- يقدم على قرارات جريئة وصادقة، ويحدد الطرف المخطئ لتحقيق المصالحة، كما ينبغي على جماعة الإخوان المسلمين القيام بنوع من النقد الذاتي، وأن يفهم الجميع أنّ المصالحة ضرورية لإقامة دولة ديمقراطية.

ولا شك أن المصريين أمام اختبار صعب، وليس أمامهم في الحقيقة سوى خيارين، أولهما الاستسلام للرغبة فى الانتقام المشروع ممن طاحوا في مصر فسادًا سياسيًا أو ماليًا، وممن قاموا بارتكاب أعمال عنف وقع ضحيتها العديد من الضحايا الأبرياء، ويتركوا في الوقت نفسه وراءهم مهام بناء الوطن وإنقاذه من عثرته الخطيرة التى تعيد به إلى السنوات الأولى من حكم مبارك بما كان فيها من مديونية متصاعدة وتضخم يئن تحت وطأته أغلب المواطنين، وتردٍّ هائل فى نوعية الخدمات التى تقدمها الدولة، وثانيهما أن يتلمس المصريون الحكمة وسعة الأفق والنظرة البعيدة

لمصلحة الوطن، وأن يسمو عن الشعور بالمرارة ورفض الصفح عمن أساء إليهم جميعا بإفساد الحياة السياسية فضلًا عن قتل المواطنين السلميين[1].

وختامًا، فإن المجتمعات العربية في أمس الحاجة إلى تطبيق استراتيجية التعايش في ظل الاختلاف، والتي تعني حالة العيش المشترك التي تجمع مجموعتين أو أكثر تختلف عرقيًا أو دينيًا أو فكريًا عن بعضها البعض مع احترام كل مجموعة لمعتقدات المجموعة أو المجموعات الأخرى، وقدرة هذه الجماعات على حل خلافاتها بصورة سلمية. وعلى هذا الأساس يستند مفهوم التعايش على وعي الأشخاص أو الجماعات بأن لها هويات دينية أو عرقية أو فكرية مختلفة، والإقرار بأن اختلاف الهويات هذا لا ينبغي أن يقود إلى صراعات عنيفة أو دموية بين حاملي هذه الهويات أفرادًا كانوا أو جماعات.

وتتعزز الحاجة إلى التعايش في المجتمعات العربية، لما تشهده من تنوع عرقي وديني وسياسي، كما أنه في ظل غياب مؤسسات وآليات قادرة على استيعاب هذا التنوع، أدت الخلافات الناشئة عن هذا التنوع إلى تفجر صراعات عنيفة ودموية بين مختلف فئات المجتمع. وكانت تمثل الأنظمة الاستبدادية أمثلة صارخة على حالة العجز عن استيعاب التنوع والاستفادة منه لمصلحة

(١) مصطفى كامل السيد، «هل من سبيل آخر لتحقيق العدالة؟»، مرجع سبق ذكره.

المجتمع ككل، إذ قامت هذه الأنظمة عادة على تفضيل جماعات وأفراد معينين في المجتمع من أجل استمرارها في الحكم[1].

وتحتاج البلدان العربية إلى أنظمة أمان تقيها شر اندلاع الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية، ويمكن أن يتحقق ذلك عبر وضع مناهج تعليمية تحض على قيم التسامح وقبول الآخر، وعبر فن راق يترفع عن الشحن الطائفي والمذهبي، وعبر برامج ميدانية شبابية تجمع أبناء الوطن دون تمييز على أساس الدين أو العرق أو المذهب أو اللغة. كما ينبغي على الحركات والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني فى بلدان الربيع العربي أن تتعامل مع بعضها بفلسفة الجماعة الوطنية ذات المصير والهدف الواحد وليس بمنطق الأغلبية والأقلية السياسية الضيق القائم على اقتسام الغنائم، وعدد المقاعد النيابية والقوى التصويتية، وهنا يقع عبء كبير على الأغلبية سواء كانت اجتماعية أو سياسية في احتضان الأقلية وتطمئنتها وأحيانًا التنازل عن بعض مكتسباتها فى سبيل الحفاظ على وحدة وتماسك الجماعة الوطنية؛ فالمراحل الانتقالية فى حياة المجتمعات تدار بالتوافق والتراضي وليس بمنطق الضربة القاضية والصراع الانتخابي الضيق .

وأخيرًا، لابد من تبني استراتيجية بناء الجسور لا بناء القلاع؛ حيث أن بناء القلاع والحصون بين الكيانات الاجتماعية والسياسية

(١) «التعايش في ظل الاختلاف»، مرجع سبق ذكره.

وعزلها عن بعضها البعض كان ومازال من أبرز أساليب الطغاة، فقلما تجد مؤسسة مدنية عربية تجمع أفرادًا من الشيعة والسنة في الخليج، أو من المسلمين والمسيحيين في مصر أو من اليساريين والإسلاميين في الجزائر؛ لذلك ينبغي إيجاد المؤسسات المدنية والأحزاب والمبادرات القائمة على بناء الجسور بين كل المكونات الاجتماعية والسياسية والثقافية في الوطن الواحد، والعمل علي مواجهة حالة الاصطفاف الديني، والحشد المذهبي من أجل كسب مواقع سياسية، وهو ما يشكل تهديدًا لوحدة الأوطان.

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية:

■ **مصادر أولية:**

* «دستور جمهورية جنوب أفريقيا»،
http://pogar.org/LocalUser/pogarp/other/constitutions/s-africa-a.pdf

* برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «مسارات التحول الديمقراطي. تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدمًا»، يونيو ٢٠١١،
www.undp.org.eg/Portals/0/.../1110_Cairo 20%Report20%WEB_Arabic

* الأمم المتحدة، «سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراعات ومجتمعات ما بعد الصراعات: تقرير الأمين العام»، أغسطس ٢٠٠٤،
http://ictj.org/sites/default/files/UNSC-Global-Justice-Post-conflict-2004-Arabic.pdf

■ **مصادر ثانوية:**

أولًا: الكتب.

*** «هذه دولة جنوب أفريقيا»، الكتاب السنوي لدولة جنوب إفريقيا**

١٩٩٥، العلاقات العامة بوزارة الخارجية، (القاهرة: ماكس جروب، **١٩٩٥**).

* محمد مهدي عاشور، **التعددية الإثنية: إدارة الصراعات وإستراتيجيات التسوية**، (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، **٢٠٠٢**).

* نيلسون مانديلا، «**رحلتي الطويلة من أجل الحرية**»، ترجمة عاشور الشامس، مرشد ديفيدز، جمعية نشر اللغة العربية، جوهانسبرج، **١٩٩٧**.

ثانيًا: الدوريات العلمية.

* «التعايش في ظل الاختلاف»، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، **أوراق ديمقراطية**، العدد الثاني، يونيو **٢٠٠٥**.

* أحمد شوقي بنيوب، «العدالة الانتقالية: المفهوم والنشأة والتجارب»، **مجلة المستقبل العربي**، العدد **٤١٣**، يوليو **٢٠١٣**.

* أحمد يوسف القرعى، «معركة الانتخابات فى جنوب أفريقيا»، **مجلة السياسة الدولية**، العدد **٢١**، يوليو **١٩٧٠**.

* أمل مختار، «العدالة الانتقالية» كيف نستفيد من تجارب الدول الأخري، **مجلة الديمقراطية**، يوليو **٢٠١١**.

* بطرس بطرس غالى، «الأمم المتحدة ومناهضة العنصرية فى جنوب أفريقيا»، **مجلة السياسة الدولية**، يوليو **١٩٩٥**.

* راوية توفيق، «مانديلا وإرساء أسس المصالحة الوطنية»، **مجلة آفاق أفريقية**، العدد **٤٠**، المجلد **١٢**، **٢٠١٤**.

* --------، «هل الدولة والمجتمع في مصر مستعدان للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية: دروس من جنوب أفريقيا»، **سياسات**

عربية، العدد ٦، يناير ٢٠١٤.

* علياء سرايا، «خبرات انتقالية: بناء المواطنة في تجربة جنوب أفريقيا»، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٩٥، يناير ٢٠١٤، المجلد ٤٩.

* محمد عاشور مهدي، «الديمقراطية في أفريقيا تجربة التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب أفريقيا»، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٥٣، يوليو ٢٠٠٣.

* مها عبداللطيف، «المجتمع والتحول السياسي في جنوب أفريقيا حتى عام ١٩٩٩»، **مجلة الدراسات الدولية**، العدد ٣١ - ٣٢، ٢٠٠٦.

* «معلومات أساسية عن جمهورية جنوب أفريقيا»، **مجلة آفاق أفريقية**، العدد ٦، ٢٠٠١.

* «ملف معلومات عن جمهورية جنوب أفريقيا»، **مجلة أفريقيا قارتنا**، العدد الخامس، مايو ٢٠١٣.

* نيفين القباج، «جنوب أفريقيا والتوجه الصعب نحو التسوية»، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٠٩، يوليو ١٩٩٢.

ثالثًا: دراسات وأبحاث

* صالح بن عبدالعزيز النصار، «**دور المناهج المدرسية في جنوب إفريقيا في التحول من العنصرية إلى الديمقراطية**»، بحث مقدم إلى ندوة بناء المناهج: الأسس والمنطلقات، (كلية التربية، جامعة الملك سعود، ١٤٢٤هـ).

* عبد العزيز النويضي، «**إشكالية العدالة الانتقالية: تجربتي المغرب وجنوب إفريقيا**»، مركز الجزيرة للدراسات، فبراير ٢٠١٣.

* عبدالفتاح ماضي، «**مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية**»،

في: **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى**، الجماعة العربية للديمقراطية، ٥ مارس ٢٠٠٨.

* غادة غالب، «تجارب المصالحة حول العالم: دروس للحالة المصرية»، أغسطس **٢٠١٣**، مركز المصري للدراسات.

* نيفين مسعد، «**تنوع الهويات وأثره على التنمية في الوطن العربي**»، مركز التنوع للدراسات، **٢٠٠٧**.

* هناء وحيد الغايش، «**العدالة الانتقالية: قراءة مفاهيمية ومعرفية**»، معهد جنيف لحقوق الإنسان، يناير **٢٠١٣**.

* ياسر الغرباوي، «**ثورات الربيع العربى وإستراتيجية إدارة التنوع والإختلاف**»، مركز التنوع للدراسات، ١٠ أغسطس **٢٠١٣**.

رابعًا: رسائل علمية

* محمد مهدي عاشور، «**التعددية والنظام السياسي الجديد في جنوب أفريقيا**»، رسالة دكتوراة في العلوم السياسية، (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، **٢٠٠١**).

خامسًا: مصادر أخرى

* إبراهيم غرايبة، «التعددية الإثنية عنوان الصراع»،
www.asharqalarabi.org.uk/markaz/t-02052012.docw

* «أبرز الحاصلين على جائزة نوبل»،
http://www. aljazeera. net/ news/ international/ 2004/10/9/ %D8%A3 %D8%A8%D 8%B1%D8% B2-%D8%A7 %D9%84% D8%AD%D8% A7%D8%B5 %D9%84%D 9%8A%D9 %86-%D8% B9%D9%84 %D9%89-%D8

%AC%D8%A 7%D8%A6% D8%B2%D8% A9-
%D9%86% D9%8%D8%A8%D9%84

* «الأمم المتحدة: شريك في الكفاح ضد الفصل العنصري».
http://www.un.org/ar/events/mandeladay/apartheid.shtml

* «التعليم في جنوب أفريقيا قبل مانديلا.. صمم ليكون السود عمالًا والبيض أسياد»، ٢٥ أبريل ٢٠٠٧.

http://www.startimes.com/f.aspx?t4125790.

* التوصيات وضمانات عدم التكرار، «لجنة وطنية للحقيقة والإنصاف والمصالحة»، هيئة الإنصاف والمصالحة، المملكة المغربية.
http://www.ier.ma/article.php3?id_article=1434

* الشبكة العربية لحقوق الإنسان، «شهر يونيو وجريمة القتل الجماعى: سويتو بجنوب إفريقيا (يونيو ١٩٧٦) وبوسليم بليبيا (يونيو ١٩٩٦)»، ٢٤ يونيو ٢٠٠٧.

http://anhri.net/libya/llhr/200v/pr0624.shtml

* أمل خيري، «ازدواجية العلمانية وإسلامية المعرفة: المدارس الإسلامية في جنوب إفريقيا»، أون إسلام، ٢١ مايو ٢٠٠٨.

http://www.onislam.net/arabic/madarik/science-environment/106952-2008-05-21%2016-15-46.html

* أيمن الصياد، «لا انتقامية، ولا انتقائية»، جريدة الشروق، ٨ ديسمبر ٢٠١٣.

http:// www.shorouknews .com/columns /view.as px?id=6 8b2e62 v-64e4-8 def-a964 -974918d 344fc

* بنغاني نجيليزا، أدري نيوهوف، «المؤتمر الوطني الافريقي:

دروس ملهمة في النضال ضد الاستعمار الاستيطاني العنصري»، ٢٠٠٧.
http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/263-article09

* «جنوب إفريقيا»، موسوعة المعرفة.

http://www.marefa.org/index.php/

* «جنوب أفريقيا»، المركز الدولي للعدالة الانتقالية.

https://www.ictj.org//ar/our-work/regions-and-countries/south-africa

* «جنوب أفريقيا تسعى لانهاء هيمنة الانجليزية على التعليم الجامعي»، ٤ يوليو ٢٠٠٥.

http:// www. alghad. com/ articles/ 788030- %D8%A C%D9%86 %D9%88% D8%A8-%D 8%A7%D9%81 %D8%B1 %D9%8A%D9%8 2%D9%8A%D8 %A7-%D8% A A %D 8 %B 3 %D 8 %B 9 %D 9 %8 9 - %D 9 %8 4%D8%A7%D9% 86%D9%8 7%D8%A7%D8 %A1-%D9 %87%D9%8A% D9%85%D 9%86%D8% A9-%D8%A 7%D9%84%D8% A7%D9%86%D8% AC%D9%84% D9%8A%D8% B2%D9%8A%D 8%A9-%D8% B9%D9%84%D9% 89-%D8% A7%D9%84% D8%AA%D8% B9%D9%8 4%D9%8A% D9%85-% D8%A7%D9 %84%D8% AC%D8%A 7%D9%85 %D8%B9 %D9%8A?s§ fdaf3d7331 5233f93 e9d7ȝ ff8e27 b2ff

* جمال أيوب، «الوطن العربي والمصالحة الوطنية»، ١٠ يونيو ٢٠١٤.

http://factjo.com/pages/artdetails.aspx?id=6627id2=469

* جيف هاند ميكر، «مقاومة الأبارتهايد واجب إنساني»، جريدة حق العودة، العدد ٢١ - ٢٢، ٢٠٠٧.

http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/255-article01

* رشيد غويلب، «في قراءة لتجربة البلاد بعد نهاية الحكم العنصري/ جنوب افريقيا معارك اليسار وإمكانيات التنمية البديلة».

http:// www. ahewar. org/ debat/ show. art. asp? aid= 391462

* راشد الغنوشي، «مانديلا ضمير للإنسانية ورمز للنضال ضد الظلم»، ١٣ ديسمبر ٢٠١٣، الجزيرة. نت.

http: //www.aljazeera. net/ knowledgegate/ opinions/ 2013/12/13/ %D9%85% D8%A7 %D9%86 %D8%AF %D9% 8A%D9 %84%D8 %A7-%D 8%B6% D9%85% D9%8A% D8%B1-% D9%84% D9%84 %D8%A5 %D9%86% D8%B3%D 8%A7%D 9%86%D 9%8A%D8 %A9-%D9%88 %D8%B1 %D9%8 5%D8%B2-% D9%84%D9%84 %D9%86%D8 %B6%D8%A7 %D9%84-%D8 %B6%D8%AF- %D8%A7 %D9%84% D8%B8% D9%84 %D9%85

* زياد منى، «عندما انحنى كبير الجلادين عند حذاء الضحية»، ٢٥ أكتوبر ٢٠١٢، الجزيرة. نت،

http://www.aljazeera.net/home/print/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2/1ca95e17-7435Ù40619-e57-e7b2f4d3903e

* ز. م. يعقوب، «نقاشات في المفاوضات في جنوب أفريقيا حول: الدّستور، جرائم الأبرتهايد والديمقراطية»، مجلة عدالة

الإلكترونيّة، العدد ١، ٢٠٠٤.

http:// adalah. org/ Articles/1401/ %D9%86%D 9%82%D8%A 7%D8%B4%D8 %A7%D8%AA -%D9%81%D 9%8A- %D8%A 7%D9%84%D 9%85%D9%8 1%D8%A7%D 9%88%D8 %B6%D8%A7%D 8%AA-%D9% 81%D9% 8A

* «صدمة عالمية بسبب مذبحة جنوب إفريقيا»، الأهرام اليومي، ١٩ أغسطس ٢٠١٣.

http://www.ahramdigital.org.eg/Policy.aspx?Serial=999007

* عادل ماجد، «أصول المصالحة الوطنية»، الأهرام، ٣١ يوليو ٢٠١٣.

http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/224031.aspx

* عبد الحسين شعبان، «العدالة الانتقالية والعدالة الانتقامية»، ٢٠١٢، الجزيرة. نت.

http:// www.aljazeera. net/knowledgegate/ opinions/ 2012/11/1/ %D8%A7%D 9%84%D8%B 9%D8%AF %D8%A7%D9 %84%D8% A9-%D8%A7 %D9%84%D 8%A7%D9 %86%D8%A A%D9%82% D8%A7%D9%8 4%D9%8A%D8 %A9- %D9%88 %D8%A7%D 9%84%D 8%B9%D8% AF%D8%A7 %D9%84%D8 %A9-%D8%A 7%D9%84%D 8%A7%D9% 86%D8%AA% D9%82%D8%A7% D9%85%D9%8 A%D8%A9

* ---------، المساءلة والحقيقة في بعض تجارب العدالة الانتقالية، الحوار المتمدن، ٢٠١٢.

http:// www.ahewar. org/ debat/ show.art. asp?aid=308847

* عبدالله بن علي العليان، «في مسألة القبول بالتنوع والتعدد في عالمنا العربي»، مجلة الكويت.

http://www.kuwaitmag.com/index.jsp?inc=5id=10834pid=1064.

* عبدالمالك الصفراني، «المشاركة الشعبية في صناعة الدستور . . . تجربة جنوب إفريقيا»، ٣ مارس ٢٠١٣.

http:// libyaaljadidah. com/%D 8%A7%D9 %84%D9%85 %D8%B4%D8 %A7%D8%B 1%D9%83%D8 %A9-%D8%A7%D 9%84%D8%B4 %D8%B9%D8 %A8%D9 %8A%D8% A9-%D9%8 1%D9%8 A-%D8%B5 %D9%8 6%D8%A7% D8%B9% D8%A 9-%D8%A 7%D9%84%D 8%AF%D8 %B3%D8%AA% D9%88%D8% B1-%D8 %AA%D 8%AC

* عامر راشد، «المصالحة الوطنية . . الحاضر الغائب في الأزمات العربية»، ٧ أكتوبر ٢٠١٣.

http://anbamoscow.com/opinions/20131007/386249021.html

* عماد جاد، «أساس النهضة بناء التوافق الوطني»، المصري اليوم، ١٦ يونيو ٢٠١٣.

http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=385189

* غادة حمدي، «جنوب أفريقيا تخذل إرث زعيم المساواة والحرية»، المصري اليوم، ٦ ديسمبر ٢٠١٣.

http://www.almasryalyoum.com/News/details/353625#

* فيفيان هارت، «تجربة جنوب أفريقيا في تدوين الدستور».

http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/009.htm

* كريم مدحت عنارة، «رسالة للمولعين بتجربة المصالحة في جنوب إفريقيا»، جريدة الشروق، ١٣ نوفمبر ٢٠١٢.

http://www.shorouknews.com/columns/ view.aspx?cdate=14112012id =699d489d -12fc-4016Ù bff1-f0c37f46a8bb

* «كيف تخلت الأقلية البيضاء عن الحكم في جنوب إفريقيا؟»، الاقتصادية، ١٢ نوفمبر ٢٠٠٦.

http://www.aleqt.com/2006/11/12/article_64589.html

* لوانا خوري، «هكذا حكم الفصل العنصري جنوب أفريقيا خمسين عامًا»، ٦ ديسمبر ٢٠١٣.

http://www.elaph.com/Web/news/2013/12/854634.html

* «ما هي العدالة الانتقالية؟»، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ٢٠٠٩،

http://ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Global-Transition-al%20Justice-2009-Arabic.pdf

* محمد صالح جراد، «مانديلا ومفهوم التسامح»، جريدة الاتحاد، ١٢ ديسمبر ٢٠١٣.

http://www.alitthad.com/ News_Details .php?ID =9726

* مصطفى كامل السيد، «هل من سبيل آخر لتحقيق العدالة؟»، جريدة الشروق، ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢.

http://www.shorouknews.com/columns/view .aspx?cdate=22102012id =83926235 -ae19- 4586-847f- f39ce1ac a698

* «مواطنو جنوب أفريقيا يفيقون على حياة بلا مانديلا»، مصراوي، ٦ ديسمبر ٢٠١٣.

www.masrawy.com/news/Arts/Reuters/2013December/.../25177405.aspx

* وضاح خنفر، «جنوب إفريقيا تعاني صعوبات التحول الديمقراطي».

http://www.aljazeera.net/news/international /2001/1/28 /%D8%AC%D9%8 6%D9%8 8%D8%A 8-%D8%A5 %D9%81%D8%B1%D9%8A%D 9%82%D9%8 A%D8%A7-%D8%AA%D 8%B9%D8%A 7%D9%86% D9%8A-%D8%B5%D8% B9%D9%88 %D8%A8%D8 %A7%D8%AA-%D8%A7%D9% 84%D8%AA% D8%AD%D9%88%D9%84-%D 8%A7%D9%8 4%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9% 82%D8%B1%D8 %A7%D8%B7%D9%8A

* ياسر الغرباوي، «تجربة جنوب أفريقيا في بناء العدالة الانتقالية»، مشروع النهضة، ١١ يونيو ٢٠١٣.

http://www.Çnahda.com/article/10585

* ياسمين أسامه فرج، «جنوب أفريقيا: العنصرية تنبعث من جديد، جريدة الأهرام».

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1010698eid=5861

* «١٤% فقط نسبة الأكاديميين السود بجامعات جنوب أفريقيا».

http://www.albawabhnews.com/941360

مراجع باللغة الإنجليزية:

A- Periodicals and Journals

* Harsch, E., "South Africa tackles social inequities", Africa Recovery, Vol.14, No.4, 2001.

* Johannes Rantete and Hermann Giliomee, "Transition to Democracy through Transaction?: Bilateral Negotiations between the ANC and NP in South Africa", African Affairs, Vol. 91, No. 365, Oct., 1992.

* Mohlomi Masooa, "Teaching of South African History in the Post-Apartheid Era: Towards Critical and Epistemological Criticisms", Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol 5 No 20, September 2014.

B- Papers

* Gabriel Demombynes and Berk ?zler, "Crime and Local Inequality in South Africa", World Bank Policy Research Working Paper, No. 2925, November 2002.

* Gunnar Theissen, "Common Past, Divided Truth: The Truth and Reconciliation Commission in South African Public Opinion", Paper presented at the workshop on "Legal Institutions and Collective Memories", International Institute for the Sociology of Law̓ IISL̀, Spain, 22-24 September, 1999.

* Richard knight, "Decade of Democracy: economic Policy and Development in South Africa", Delegation Briefing Paper, March 19, 2004.

* Stanton, Kim Pamela, Seeking the rule of Law: constitutions, Amnesties & truth commissions in Chile, South Africa & Ghana, A thesis submitted in conformity with the requirements for the degree of Master of Laws, Department of Law, University of Toronto, 2006.

* The F. W. Deklerk Foundation, "Black Economic Empowerment in South Africa", February 2005.

C- Other Resources

* "Elections in South Africa", http://en.wikipedia.org/wiki/Elections_in_South_Africa

* Fund for Peace, "Fragile States Index 2014", http://ffp.statesindex.org/

* ICRC, Customary IHL Database, Chile Practice Relating to rule 150: Reparation, http://www.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v2_ cou_cl_rule150.

* Jacques Rousseau, "Religious education in South African schools", November 25, 2010, http://synapses.co.za/religious-education-south-african-schools/

* "South African National Policy on Religion and Education", The

Oslo Coalition on Freedom of Religion or Belief, November 2003, http://folk.uio.no/leirvik/OsloCoalition/OsloCoalition-SADoE.htm

* South Africa Yearbook 2004/05, "Education", http://www.gcis.gov.za/sites/www.gcis.gov.za/files/docs/resourcecentre/yearbook/2005/education.pdf.

* "Transformation for Human Development South Africa, 2000", http://hdr.undp.org/en/content/transformation-human-development-south-africa

* The UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "South Africa Special Report on widening poverty Gap", Johannesburg, 3 November 2003, http://www.irinnews.org/report/47026/south-africa-special-report-on-widening-poverty-gap

* "United Nations report highlights growing inequality in South Africa", 21 May 2004, http://www.wsws.org/en/articles/2004/05/safr-m21.html

* United States Institute of Peace, "Report of the Chilean National Commission on Truth and Reconciliation", 2002, www.usip.org/.../truth_commissions/Chile90-Report/Chile90-Report.pdf

* http://www.anc.org.za/show.php?id=72